

من تراث الحنابلة الأوبي
(٢)

الكوكب المنير

في

شرح الأفيتر بالتشطير

تصنيف العلامة المتفنن
عبد الجليل بن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي
البعلي الدمشقي الشهير بالمواهيبي

١٠٧٩ - ١١١٩ هـ

رحمة الله تعالى

ومعه

شفاء الغليل في ترجمته الشيخ عبد الجليل

من تأليف أحد تلامذته

دراسة وتحقيق

حمزة مصطفى أبو توهة



أروقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



مقدمة

حاز علم النحو نصيبًا وافرًا من المنظومات العلمية، منها ما كان يجمع جُلَّ أبواب النحو، مثل: «ألفية ابن معيط»، و«ألفية ابن مالك»، و«ألفية الآثاري»، و«ألفية السيوطي»، ومن قبلها «ملحة الإعراب»، ومنها ما كان يختص بمسائل مفردة، مثل: «القصيدة المجراكية»، و«نظم المرادي للجمل»، و«نظم الزواوي لقواعد الإعراب»، و«المنظومة الميمية» لحازم القرطاجني.

ولعل أول منظومة في النحو - كما يقال - هي منظومة الخليل بن أحمد الفراهيدي، وقد شكك الدكتور العلامة الطناحي في هذه النسبة للخليل بن أحمد، ورجح أن يكون أول عهد بالمنظومات ما بعد القرن الرابع^(١).

وأشهر هذه المنظومات «ملحة الإعراب» للحريري، و«ألفية ابن معيط»، و«الوافية» لابن الحاجب، و«ألفية ابن مالك»، و«ألفية السيوطي» المسماة بـ«الفريدة»، و«ألفية ابن مالك» هي الأشهر على الإطلاق؛ حيث إنه إذا أُطلق لفظ «الألفية» فهو منصرف إليها من غير لبس.

ولمّا كانت العربية من أجل العلوم، والمصنفات فيها أكثر من أن تعد أو تحصى، تميزت من هذه التصنيفات بعضها، وشاع ذكرها، وتُصَدِّقُ لشرحها، ومن أجلّ هذه المصنفات «ألفية ابن مالك»، ولها ما يزيد على مئة وثلاثين شرحًا، ما بين مطبوع ومخطوط ومفقود، وقد أعرب أبياتها بعض العلماء، ووضع لها آخرون حواشي

(١) انظر: «الفصول الخمسون» ٢٩.

وتقريراتٍ وتقييداتٍ وتعليقاتٍ، وحولها بعضهم إلى نشر، وغير ذلك من ألوان العناية والاهتمام بهذا الكتاب المبارك .

ويمكن القول: إن أول شرح لـ «الألفية» كان شرح ابن الناظم^(١)، ثم تلاه شروحات من بعده، وتصدى لـ «الألفية» جهابذة العلماء؛ كأبي حيان، والمرادي، والشاطبي، والمكودي، وابن عقيل، وابن هشام.

لكن هذه الشروح كلها كانت على هيئة واحدة وهي الشرح المنشور، إلا أن التراث حفظ لنا شرحًا بديعًا عظيمًا، غريبًا في بابه، لم يُنسخ على منواله، وهو شرح الإمام بدر الدين الغزي المسمى: «البهجة الوفية بحجة الخلاصة الألفية»، وهو شرح منظوم في عشرة آلاف بيت ونيف وخمسين بيتًا، وقد حققته من قبل، وطُبع مع صناعة دراسة وافية شافية لهذا السفر المبارك.

ويندرج تحت هذا النوع البديع كتاب «الكوكب المنير» الذي نحن بصدد تحقيقه، وهو شرح بالتشطير على «ألفية ابن مالك»، والتشطير: أن يعمد الناظم إلى البيت، فيضع لصدره عجزًا من عنده، ويضع لعجزه صدرًا من عنده، فيصبح البيت بيتين، ومثال ذلك قول ابن مالك:

قال محمد هو ابن مالكٍ أحمد ربي الله خير مالكٍ

فقد جاء الإمام عبد الجليل وشطر هذا البيت قائلاً:

قال محمد هو ابن مالكٍ العالم الأندلسي من سالكي

رأي الإمام الشافعي الناسكٍ أحمد ربي الله خير مالكٍ

والله أسأل التوفيق والسداد في القول والعمل؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين.

(١) انظر: «كشف الظنون» ١/ ١٥٢.

(٢) انظر: «نشأة النحو» ٢٣١، و«الوسيط في تاريخ النحو العربي» ٢٠٦.

ترجمة المصنف

اسمه ومولده:

عبد الجليل ابن الشيخ عبد الباقي محمد أبي المواهب بن عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر بن عبد الباقي بن إبراهيم بن عمر بن محمد، الحنبلي، البعلبي، الدمشقي، الشهير بالمواهبي.

اتفقت مصادر ترجمته على إيراد اسمه واسم والده، ومنها من ذكر جده، وقد نقل الغزي في «النعمة الأكمل» من ثبت جد المؤلف: أنه عبد الباقي تقي الدين الحنبلي ابن الشيخ عبد الباقي ابن خطيب المسلمين الشيخ عبد القادر زين الدين ابن مفتي الموحدين عبد الباقي علامة المتبحرين ابن الشيخ إبراهيم بن عمر بن محمد الشهير أولاً بابن البدر والآن بابن فقيه فصة، الأزهري الطلب، الدمشقي المنشأ والوفاة.

ولد الإمام عبد الجليل بدمشق، في سادس شعبان، سنة تسع وسبعين بعد الألف، ونشأ بها في كنف والده، واشتغل بطلب العلم فيها، ولكن أصله من بعلبك، ونسبته إليها.

(١) انظر ترجمة المصنف في: «غذاء الألباب» ٥٥٤ / ٢، و«سلك الدرر» ٢٣٤ / ٢، و«النعمة الأكمل» ٢٦١، و«السحب الوابلة» ٤٥١ / ٢، و«مختصر طبقات الحنابلة» ١٢٨، و«الأعلام» ٢٧٦ / ٣، و«تسهيل السابلة» ١٥٨٧ / ٣.

أخلاقه:

كان وقورًا، ساكنًا، كثير البر بوالده، وشوهد مرارًا إذا كان في درسه ومر عليه والده، يقوم من الدرس ويأخذ مداس والده منه ويمشي خلفه بأدب وسكينة، ويلتزم حضور دروس والده بالجامع الأموي بين العشاءين، وكان والده يحبه كثيرًا، ويحترمه، ويدعو له؛ لما كان عليه من البر والديانة والصيانة، وملازمة الطاعات، وكف اللسان عن اللغو، والانقطاع عن الناس.

علمه، وعبارات العلماء فيه:

برع في المعقولات، لا سيما النحو والصرف، والمعاني والبيان، وجلس للتدريس بالجامع الأموي، وعكف عليه الطلبة للاستفادة، وكان عجبًا في تقرير العبارة، يؤديها بفصاحة وبيان.

قال عنه السفاريني: «خاتمة المحققين، ونادرة المدققين، العلامة الأوحد، والفهامة الأمجد، الوحيد الألمعي، والفريد اللوذعي، المحقق عبد الجليل بن أبي المواهب...».

وقال عنه صاحب «سلك الدرر»: «الشيخ العالم، المحقق المدقق، الفهامة، الإمام الفاضل».

شيوخه:

اشتغل بطلب العلم على والده وعلى غيره، ولازم الشيخ إبراهيم الفتال، ومفتي دمشق الشيخ إسماعيل الحايك، والشيخ عبد القادر بن عبد الهادي، فأخذ عنهم الأصولين، والنحو والصرف، والمعاني والبيان، والعلامة الشيخ عبد الرحيم

الكابلي نزيل دمشق، وأخذ الفقه والحديث ومصطلحه عن والده، وقرأ على الشيخ عثمان القطان، وأجازته المحقق الرباني الشيخ إبراهيم الكوراني نزيل المدينة المنورة، والعلامة السيد محمد البرزنجي الكوراني نزيلها أيضًا.

مؤلفاته:

يكاد يُجمع من ترجم للمؤلف على أن له من التأليف «نظم شافية ابن الحاجب في الصرف»، وشرحها شرحًا حافلًا، وله تشطير بديع على «ألفية ابن مالك» في النحو، وهو ما نحن نعمل عليه الآن، وله أرجوزة في العروض، وغير ذلك من الرسائل.

وجاء في حاشية «السحب الوابلة» من عمل المحققين:

«ورأيت للمذكور - يعينان به: المؤلف - نظمًا لـ «الشافية» لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، وشرحًا على هذا النظم اسمه: «الموارد العذبة الصافية...»، أول هذا النظم:

حَمْدًا لِأَهْلِ الْحَمْدِ فَيَاضِ النَّعْمِ	مَا دَامَ مِقْدَارُ الْعُلُومِ فِي الْعِظَمِ
وَدَامَ صَرْفُ الْقَلْبِ نَحْوَهَا لِمَنْ	وَفَقَّهُ مَوْلَاهُ عَنِ ذِي الْفِطَنِ
فَأَنْفَقُوا رَيْعَانَ عُمْرِهِمْ عَلَى	إِبْرَازِ مَكُونَاتِهَا إِلَى الْجَلَا

ثم قال:

وَأَنَّ أَسَّ ذِي الْعُلُومِ كُلِّهَا	صِنَاعَةُ التَّصْرِيفِ فَهِيَ أَضْلُهَا
وَأَنَّ مَا أَلْفَهُ ابْنُ الْحَاجِبِ	فِيهِ وَفِي خَطِّ أَحَقُّ مَا اجْتَبِي
وَهُوَ الْمُسَمَّى شُهْرَةً بِ(الشافية)	جَزَاهُ عَنْهُ بِالْجِنَانِ الْعَافِيَهُ

وجاء في أول الشرح: «الحمد لله الذي عزَّ اسمه، وتمَّتْ كَلِمُهُ، وعمَّتْ البرية

الآؤه ونعمه...». وغير ذلك مما يطول شرحه وذكره.

شعره:

قال في «سلك الدرر»: إن المؤلف كان ينظم الشعر الباهر، ولعل أقدم من نسب إليه هذا الإمام السفاريني في غداء الألباب؛ حيث قال:

«وقال خاتمة المحققين، ونادرة المدققين، العلامة الأوحى، والفهامة الأمجد، الوحيد الألمعي، والفريد اللوذعي، المحقق عبد الجليل بن أبي المواهب...، مشطراً للأبيات المنسوبة لسيدنا جعفر الصادق رضي الله عنه وعن آباءه الأطهرين، وهي:

عَتَبْتُ عَلَى الدُّنْيَا وَقُلْتُ: إِلَى مَتَى	تُسَيِّئَنَ صُنْعًا مَعَ ذَوِي الشَّرَفِ الْجَلِيِّ؟
أَفَاقِدَةَ الْإِنْصَافِ حَتَّى عَلَيْهِمُ	(تَجُودِينَ بِالْهَمِّ الَّذِي لَيْسَ يَنْجَلِي)
(فَكُلُّ شَرِيفٍ مِنْ سُلَالَةِ هَاشِمٍ)	بِسَيِّئِ حَظِّ فِي مَذَاهِبِهِ ابْتُلِي
وَمَعَ كَوْنِهِ فِي غَايَةِ الْعِزِّ وَالْعُلَا	(يَكُونُ عَلَيْهِ الرِّزْقُ غَيْرَ مُسَهَّلِ)
(فَقَالَتْ: نَعَمْ يَا ابْنَ الْبُتُولِ لِأَنِّي)	خَسِيْسَةٌ قَدَرٍ عَنِ عُلَاكُمْ بِمَعْزِلِ
وَأَمَّا إِسَاءَاتِي فَذَلِكَ أَنِّي	(حَقَدْتُ عَلَيْكُمْ حِينَ طَلَّقَنِي عَلِي)

ومن شعره أبيات شطّرت فيها أبياتاً منسوبة إلى ابن عباس رضي الله عنهما:

(أَجْبُوا الْخَيْلَ وَاضْطَبِّرُوا عَلَيْهَا)	فَإِنَّ بِهَا الْمَسْرَةَ وَالْكَمَالَ
وَرَاعُوا حَقَّهَا فِي كُلِّ وَقْتِ	(فَإِنَّ الْعِزَّ فِيهَا وَالْجَمَالَ)
(إِذَا مَا الْخَيْلُ ضَيَّعَهَا أَنْاسُ)	أَنْلَنَاهَا التَّرْفَةَ وَالذَّلَالَ
فَخَيْرٌ فِي نَوَاصِيهَا اقْتَضَى أَنْ	(حَفِظْنَاهَا فَأَشْبَهَتِ الْعِيَالَ)
(نُقَاسِمُهَا الْمَعِيشَةَ كُلَّ يَوْمِ)	وَلَا نَخْشَى لِنِعْمَتِنَا زَوَالَ

(١) في «سلك الدرر»: «تجورين».

(وَنَكُسُوها الْبَرِاقِعَ وَالْجِلَالا)

وَنُلْبِسُها الْمَحاسِنَ مِنْ حُلِيِّ

ومن شعره تذييله على قول الشاعر:

فَدَعُّهُ فَدَوَّلَتْهُ ذاهِبَهُ

إِذا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذا هِبَهُ

حيث قال مذيلاً:

وَأَفْضَلَ مالِكَ كُنْ واهِبَهُ

فَجُدْ لِلْفَقِيرِ بما يَبْتَغِي

فَخَيْرُ الْيَدَيْنِ يَدُ واهِبَهُ

وَلَا تُلْفَ دَهْرَكَ مُسْتَوْهَبًا

فَكُنْ راعِبًا فِيهِ أَوْ راهِبَهُ

وَفِي اللَّهِ عَن كُلِّ شَيْءٍ غِنَى

وَلَا تَكُ أَشْعَثَ كالأَراهِبَهُ

وَنَلْ طَيِّبَ العَيْشِ وِانْعَمَ بِهِ

مَلَكْتَ فَبِالأَخَيْرِ كُنْ ناهِبَهُ

وَعُمْرَكَ رَأْسُ جَمِيعِ الذِي

تَكُونُ لِأَجْرِ الفَتَى ناهِبَهُ

وَحاذِرْ مَعْاصِي الإِلَهِ الَّتِي

تَمَلَّكَتْ عارِيَةً لا هِبَهُ

وَمِنْ مالِ رَبِّكَ أَنْفِقْ فَمَا

وَتَنْجُو مِنْ نارِهِ اللّاهِبَهُ

وَدُمُ فِي عَلاهُ لَتَرْقَى العَلا

ومن شعره قوله:

مالِي جِيدِكَ عَنِّي كُنْتُ آمَلُهُ

يا وَاجِدًا مِنْ بَدِيعِ الحُسْنِ أَجْمَلُهُ

نَصَّ الإِلَهَ عَلَي هَذَا وَأَنْزَلَهُ؟!

أَلَيْسَ يَحْرُمُ لِي الواجِدِينَ كَمَا

ومنه قوله:

فَوَقَّهُ بُرْنَسُ الْمَحاسِنِ زانَهُ

أَيُّها الْمُكْتَسِي رِداءَ جَمالِ

(١) في «مختصر طبقات الحنابلة»: «ولا تلق».

(٢) في «سلك الدرر»: «ناهيه».

(٣) في «مختصر طبقات الحنابلة»: «لنرقى».

مَنْ يُنْعَمَ بِنَظْرَةٍ مِنْكَ يَوْمًا
وَسَلَا أَهْلَهُ وَكُلَّ حَبِيبٍ

ومن شعره:

سَلِّمْ لِهِيَ الْأَمْرَ وَلَا
جَهَلْتَ نَفْسٌ عَرَفْتَهُ وَمَا
عَجَلًا يَا تَيْبِكَ الرَّوْحُ إِذَا
لِهِيَ الْأَمْرُ فَلَا تَضْرَعُ
أَوْ مَا الْمَوْلَى مَلِكٌ أَحَدٌ
لِلْحَالِ وَإِنْ ضَاقَتْ فَرَجٌ
لِيَبِينَ بِذَلِكَ قُدْرَةٌ مَنْ
هَوْنٌ مَا ضَاقَ عَلَيْكَ وَلَا
بَيْنَا الْإِنْسَانَ يُرَى قَلَقًا
عَادَ التَّوَسُّيعُ عَلَيْهِ بِمَا
دَعَا مَا يَدْعُوكَ إِلَى الدُّنْيَا
فَعَسَى الْمَوْلَى يُؤْتِيكَ غِنًى
سَأَلُهُ مَا شِئْتَ فَإِنَّ جَمِيعَ
وَبِهِ يَرْجُوهُ أَخُو الضَّرَا
يَا نَفْسُ ثَقِي بِاللَّهِ عَسَى
سَعِدَتْ نَفْسٌ أَبَدًا رَضِيَتْ

أَذْهَبَتْ عَنْهُ دَائِمًا أَحْزَانُهُ
كَانَ يَهْوَى كَمَا سَلَا أَوْطَانُهُ

تِيَّاسُنْ أَبَدًا مِنْ رَحْمَتِهِ
رَضِيَتْ بِنُفُودِ إِرَادَتِهِ
سَلَّمْتَ لَهْ وَلِحِكْمَتِهِ
لِلْخَلْقِ وَخَفَّ مِنْ نِقْمَتِهِ
ذَلَّ الْأَمْلَاكُ لِعِزَّتِهِ؟
يَأْتِي الْمَهْمُومَ بِنُصْرَتِهِ
تَجْرِي الْأَشْيَاءُ بِقُدْرَتِهِ
تِيَّاسُنْ أَبَدًا مِنْ رَحْمَتِهِ
مِمَّا يَخْشَى مِنْ فَاقَتِهِ
يَجْرِي الْمَكْرُوهُ بِسُرْعَتِهِ
مِنْ حُبِّ الْمَالِ وَفِتْنَتِهِ
وَيُزِيلُ الْفَقْرَ بِنِعْمَتِهِ
عَ الْخَيْرِ لَهُ فِي قَبْضَتِهِ
وَالْكَرْبِ لِدَفْعِ مَضْرَّتِهِ
تَحْظِي بِرِضَاهُ وَجَنَّتِهِ
بِقِضَا الْمَوْلَى وَمَشِيَّتِهِ

(١) هذا البيت لم ينقله صاحب «النعمة الأكمل»، وفي «سلك الدرر»: «لبين» بدل «لبين»،
والتصحيح اجتهاد المحقق.

رِفْقًا يَا رَبِّ بِمَنْ يَزْجُو مِنْكَ التَّفْرِيجَ لِكُزْبَتِهِ
 اِرْحَمْهُ وَجُدْ بِالْعَفْوِ فَأَنْتَ سَتَ هُوَ الْغَفَّارُ لِرِزْلَتِهِ
 بِمُحَمَّدِ الْمُخْتَارِ وَبِإِلَهِ سَالِ الْأَطْهَارِ وَشِيعَتِهِ
 من شعره قوله في فوارة ماء:

انْظُرْ إِلَى فَوَارِ مَاءٍ حَكَى رَأْسَ عَجُوزٍ أَيْضَ اللَّمْتَيْنِ
 مُنْتَشِرَ الشَّعْرِ يُرَى دَائِمًا مُضْطَرِبًا يَمِيلُ لِلْجَانِبَيْنِ
 كَأَنَّهَا تَمَلَى مِنَ الْخَمْرِ أَوْ رَعْشَاوَةً أَوْ تَلْطِمُ الْوَجْتَيْنِ
 وقوله أيضًا:

انْظُرْ إِلَى فَوَارَةٍ قَدْ حَكَتْ جَارِيَةً قَوَامَهَا كَالْغُصَيْنِ
 أَرْخَتْ عَلَى أَعْطَافِهَا حَلِيَّةً بَدِيعَةً مِثْلَ خُيُوطِ اللَّجَيْنِ

وفاته:

قال تلميذه الإمام السفاريني: «الْمُنْتَقِلُ إِلَى سَعَةِ رَحْمَةِ الْوَاهِبِ، لَيْلَةَ الْأَحَدِ، فِي الثُّلُثِ الْأَخِيرِ، فِي أَرْبَعَةِ عَشَرَ جُمَادَى الثَّانِيَةِ، فِي سَنَةِ تِسْعَةِ عَشَرَ وَمِئَةٍ وَأَلْفٍ». وَدُفِنَ بِتَرْبَتِهِمْ شَرْقِي مَزَارِ الشَّيْخِ بَكَارٍ، بِمَرْجِ الدَّحْدَاحِ، وَتَأْسَفُ عَلَيْهِ الْغَالِبُ مِنَ النَّاسِ، لَا سِوَمَا وَالِدِهِ فَصْبِرَ وَاحْتَسَبَ، وَرِثَاهُ الشَّيْخُ سَعْدِيُّ الْعَمْرِيِّ بِقَوْلِهِ مُؤَرِّخًا وَفَاتَهُ:

أَلَا تَبَا لِيَوْمِكَ مِنْ ذَمِيمٍ أَيَا فَرَدَ الْفَضَائِلِ وَالْفُهُومِ
 أَبَحْتِ لَنَا بِهِ أَسْفًا وَحُزْنًا يُزِيلَانِ الْحَيَاةَ عَنِ الْجُسُومِ
 وَغَادَرْتَ الزَّمَانَ بِإِمَامٍ يُرِينَا كَيْفَ فَائِدَةُ الْعُلُومِ
 فَلَوْ تَفَدَى النُّفُوسُ فَدَتِكَ مِنَّا قُلُوبٌ مِنْ حِمَامِكَ فِي حَمِيمِ

وَلَكِنْ لَا مَرَدَّ لِمَا قَضَاهُ عَلَيْنَا اللَّهُ فِي الْأَزَلِ الْقَدِيمِ
وَحِينَ قَضَى إِمَامُ الْعَصْرِ طُرًّا أَتَى التَّارِيخُ بَيْتًا مِنْ نَظْمِي:
(جَزَاهُ اللَّهُ عَنْ ذُنْيَاهُ مَجْدًا وَأَسْكَنَهُ بِجَنَّاتِ النَّعِيمِ)

هذا ما تيسر ترجمته للشارح من كتب التراجم التي ذكرته، وقد وقعت على ترجمة مستقلة للشارح مخطوطة، تقع في ست ورقات ضمن أحد المجموع ٣٨٧٧ / ١٤٤، وهو محفوظ في المجمع العلمي في دمشق.

ويمكننا تقريبًا أن نحدد تاريخ نسخ هذه الترجمة، فهي ما بين ألف ومئتين وألف ومئتين وخمسين، وهذا مستمد من تواريخ مأخوذة من رسائل هذا المجموع؛ فبعض هذه الرسائل مؤرخ تاريخ نسخها.

والرسالة التي تعني بترجمة الشارح ترتيبها السادس من مخطوطات هذا المجموع، وهي تقع من أول الورقة ٤ حتى الورقة ٦ ب، وهذه محتويات المجموع بالترتيب:

- ١- قرعة الشيخ محيي الدين بن عربي.
- ٢- سر المدد والشهود في مدح النبي المحمود (قصيدة في مدح النبي ﷺ).
- ٣- بهجة الشيخ عقيل المنبجي.
- ٤- شرح غريب ما في الجامع الصغير، وهو مما أملاه عليه مؤلفه السيوطي.
- ٥- أوراق من نظم البرعي، يليها أبيات منقولة من حاشية الشيخ حسين عبد الشكور.
- ٦- شذرة من ترجمة الشيخ عبد الغني النابلسي وغيره من علماء القرن الثاني عشر، مع نماذج من أشعارهم، وفيها ترجمة المصنف الإمام عبد الجليل ابن أبي المواهب.
- ٧- الرسالة المشفية للأمراض المشككة، في علة المراقبة غير السوداوية.
- ٨- ثبت عبد الرحمن الكزبري الصغير.

٩- حقيقة الفرق بين الحياة المستمرة، والحياة المستقرة، وحياة عيش المذبوح.

١٠- شرح الهدهدي على المقدمة السنوسية في علم التوحيد.

١١- شهادة عبد ضعيف في التوحيد.

١٢- فضائل شهر رمضان.

وفيما يلي صور من مخطوطة هذه الترجمة ويتلوها نصها الكامل:

شيوخنا العلامة ^{يا} بن شيخنا الشيخ أبو نوح
 محمد بن الشيخ عبد الباقي بن عبد القادر بن إبراهيم بن عمر بن
 محمد أحمد الشهرستاني بابن البلد وابن فقيه قصيدتي الشيخ -
 المسلم والمناطق القويم، تعليل المشيل والطرير بل العديمه انتبتا
 تنجيز من نثارتها وروايق اللطائف تلتقط من ذرايع كلياته،
 ونفايس الجواهرند خزين نثرات جواهر فواده وولابد الحكم
 تنظم من قطرات مداده اما النجود والتمريف فهو انما هو
 حيان، واما العروص والبلاغة فهو الخليل وشيخ جرحانه
 واما حسن المنطق ولصاحبه فهو قسرا ياد وسحبا نشا
 في حرايه على اذاب والصابية وطلب العلوم والديانة لازم
 دروس والده احد يشبه العامة وغيره من الفنون في صحيح البخاري
 والجامع الصغير والكبير للمحافظ السيوطي وغير ذلك وجد في الضبط
 والاشتغال في عبقور ان شبابه اخذ النجود والبلاغة والا صلين
 عن العلامة الشيخ ابراهيم الفخار وهو العنانية الشيخ اسماعيل
 بن علي تفتي الحنفييه وعن العلامة الشيخ بن محمود القطان
 راجان بما تجوز له روايته وبمولفاته العلامة الشيخ ابراهيم
 الكوراني نزيل المدينة المنورة وكذلك السيد محمد بن رشيد
 البرزنجي الحسيني ثم لازم الفادة والتدريس بالجامع الهوي
 في انواع من العلوم ولهم من المؤلفات نظم الشافية في الصرف
 لابن الحاحب وشرحه وهو كتاب نفيس يتضمن ابحاثا شريفة
 وتدقيقات لطيفة وله تشطير الفية ابن مالك اجاد في كل الا
 وغير ذلك من الترايل والفوايد المنظومة وله ارجوزة في
 العروض ومن شعره

نعرفه

جاده

يا واجد من بديع اثنان جمله مالي جيد كعتي كنت آمله
 اليس حريم لي الواحد من كماء نصر الاله على هذا وانزله
 وله يستند على بعض اصدقايد
 احبنا هل من سبيل الى اللقاء وتجدي عهد سينالم يكن نينا
 لبث احاديث الصباية والحوى، وحب وجدنا في الفوايد له غريسا
 نكله نانا مع سواكم مضييع، وكل نعيم دونكم غاية الباسا

روح الفضائل التي هي الحياة للبدن محمد الجليل خير حتى الغرور
 وسائر التقوى على نهج الخصال المصنف عم الورق معناه وأوردت الناس خيرا
 والجامع الثرى من فراقه اشكره ومن وعين هذا خلقة تلك تدبير قد هتن
 فان من بكره استغالي لم يهن ومن يهن فانه من شكره من يتهم
 وان موت العلمان اعظم المحن والموئيد وحيث ارادوا وحسن
 والامر بسا الذي قد ابتلاوا متحر وقهر العباد بالموئيد سر قديس
 ولا سرد لفضا الحق جل المومنين وموت خير الخلق المدسطين نفى للروس
 لكن لنا به اقتدا حسن يحلو الرجز لولا تسليته لبار كل الفتنة
 من رضى له الرضى ومن يرضى عنه هون فالصبر او فما عمتى له لصاب ذو محن
 سقى الاله قبه من رحمة طول الرضى ودام بوليه الرضى وعفوه له فترن
 وعندما فارق احبا باوهة والوطنه وراح فادما على الرب الكريم ذي المنن
 تدان شد الهاق في تار حنه بيا له لكنه فقد الفرد فزد فيه علم
 عبد الجليل الخليل في حنة لقد سكنه رحمه الله تعالى واعقد سجايب رحمة
 وود المشيخ ما رسل السلامه على يد محمد بن
 ابن تاج الدين بن محمد بن ابى بكر بن محمد بن موسى بن عبيد
 الكردى المصل العمل الشهدى ببلد بان عبده وبال تاجي مقي الحنفية
 ببلد وخطيب جامعها الكبير هو الشيخ العلامة والمفوه المنطوق
 القهاره والمضاحه واللسن المنين عن كل معنى مستغرب
 حسن صلو المناكر لطيف المحاضر ففهم البردين من الفضائل
 والكالمه ممثلي الجنين من اللطائف التي هي النجر الحلاله هو قس
 اباد في خطائنه ووعظه وعبد الحميد في كتابته وعذوبه
 لفظه ذي فكر صحيح وعقل رجيح ولد رحمه الله تعالى ببلد بعلبك
 سنة ست واربعمين والف فقرأ القرآن ببلد وبعض المقدمات
 ثم رحل الى دمشق في طلب العلم فقرأ على العلامة الشيخ ابراهيم بن
 منصور الختال وعلى العلامة الشيخ سعوى القباقي وحضر فريه
 في شرح السنن للعلامة الشهاب الخفاجي وحضر زوس مقي الحنفية
 بدمشق احمد افندي الهمندى الحلبي والسيد عبد الرحيم بن
 ابي اللطف المقدسي والشيخ علا الدين الحصكفي مقي الحنفية بدمشق
 فالشيخ على البصير الحوى المصل مقي طرابلس وخطب بجامع

شفاء الغليل في ترجمته الشيخ عبد الجليل

شيخنا عبد الجليل ابن شيخنا الشيخ أبي المواهب محمد ابن الشيخ عبد الباقي بن عبد القادر بن إبراهيم بن عمر بن محمد الحنبلي، الشهير جدّه بابن البدر وابن فقيه فصة، ذو الفهم السليم، والمنطق القويم، القليل المثل والنظير بل العديم، كانت ينابيع المعرفة تتفجر من نفاثته، وروائق اللطائف تلتقط من دراري كلماته، ونفائس الجواهر تدخر من نثران جواهر فؤاده، وقلائد الحكم تنظم من قطرات مداده، أما النحو والتصريف فهو ابن مالك وأبو حيان، وأما العروض والبلاغة فهو الخليل وشيخ جرجان، وأما حسن المنطق والفصاحة فهو قس إيايد وسخبان.

نشأ في حجر أبيه على الأدب والصيانة، وطلب العلوم والديانة، لازم دروس والده الحديثية العامة وغيرها من الفنون في «صحيح البخاري» و«الجامع الصغير» و«الكبير» للحافظ السيوطي وغير ذلك، وجدّ في الطلب والاشتغال في عنفوان شبابه، أخذ النحو والبلاغة والأصلين عن العلامة الشيخ إبراهيم الفتال، وعن الفهامة الشيخ إسماعيل بن علي الحايك مفتي الحنفية، وعن العلامة الشيخ عثمان بن محمود القطان، وأجازه بما تجوز له روايته وبمؤلفاته العلامة الشيخ إبراهيم الكوراني نزيل المدينة المنورة، وكذلك السيد محمد بن رسول البرزنجي الحسيني، ثم لازم الإفادة والتدريس بالجامع الأموي في أنواع من العلوم.

وله من المؤلفات «نظم الشافية في الصرف» لابن الحاجب و«شرحّه»، وهو

كتاب نفيست يتضمّن أبحاثاً شريفة، وتدقيقات لطيفة، وله «تشطير ألفية ابن مالك»، أجاد فيه كلّ الإجادة، وغير ذلك من الرسائل والفوائد المنظومة، وله أرجوزة في العروض.

ومن شعره (١):

يا واجداً من بديع الحسن أجملهُ
أليس يحرم لي الواجدين كما
وله يستدعي بعض أصدقائه:

مالي جيدك عني كنت آملهُ
نصر الإله على هذا وأنزلهُ؟!!

أحببتنا هل من سبيل إلى اللقاء
لبت أحاديث الصبابة والجوى
فكل زمان مع سواكم مضيّع
... من لطفكم أن يكون في
وله ملغزاً في (يمن):

وتجديد عهد بيننا لم يكن ينسى؟
وحبّ وجدنا في الفؤاد له غرسا
وكل نعيم دونكم غاية البأسا
صبيحة هذا اليوم دُمتم لنا أنسا

ما اسم شيء عزا النبي إليه
وهو وزان طرفه الغمض فقل
ويضمّ ابتداؤه فهو يمن
ثم إن ضمّ بدؤه فهو أمر
أو توخّره فهو ياء ومنه
ثلثاه حلو وأثقل شيء
قلبه فيه راحة وعذاب

رقة القلب والوفا والديانة
لمن الله بالمحاسن زانه
أو تراه في القلب فهو خيانه
دافع الريب عند أهل الرصانه
كل شيء جني فأوضح بيانه
ما خلا العذل إن يُثقل وزانه
حين تشديد ونبذ أمانه؟

(١) بعض الأبيات من الشعر فيها كسر واضح، وحاولت قدر المستطاع تصحيح الأبيات، والذي

تعذر منها فإني قد أثبتته كما هو في المخطوط.

وله في فوارة ماء:

انظر إلى فوارة قد حكت
أرخت على أعطافها حلية

جارية قوامها كالغصين
بديعة مثل خيوط اللجين

وله ناظمًا لغات (أف):

لِ(أَفِّ) لُغَاتٌ أَرْبَعُونَ وَأَرْبَعُ
فَضَمٌّ وَكَسْرٌ وَانْفِتَاحٌ لِهَمْزِهَا
وَأَسْكِينُهُ وَالتَّحْرِيكُ يُرَوَى مِثْلًا
وَهَذَا إِذَا جَرَّدَتْهَا مِنْ زَوَائِدِ
وَإِنْ مَدَّ شَدَّ وَالْأَلْفُ اتْلُ مُحَضَّةٌ
وَشَدُّوا مَعَ التَّنْوِينِ أَيْضًا وَتَرْكِه
وَجَاءَ عَلَى كَسْرِ (أَفِي) بِإِمَالَةٍ
وَمَعَ فَتْحِ هَمْزِ شَدِّ الْفَا مُنَوَّنًا
وَجَاءَ (أَفِي) أَيْضًا مَا وَفِيهِ مَا
وَجَاءَ بِهَا سَكْتِ تَلِي الْفَا فَخَذَ

بِتَعْدَادِهَا نَظْمِي أَتَى مِتْكَفَلَا
فَإِنْ ضُمَّ فَالْفَا مِنْهُ خُفٌّ وَثَقْلًا
فَإِنْ شِئَتْ نَوْنُهُ وَإِنْ لَمْ تَشَأْ فَلَا
وَإِنْ زَدْتَهَا فَثَلَّثَ مِثْقَلًا
أَوْ بَيْنَ بَيْنَ لِمَنْ رَبَّهَا تَلَا
وَلَكِنْ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْكَسْرِ اشْكَلَا
وَإِنْ زَدْتَ تَفْخِيمًا فَلَسْتَ مُجْهَلًا
وَتَارِكُ تَنْوِينِ وَضَمًّا لَهُ أَحْظَلَا
ذَكَرْنَا مِنَ التَّفْخِيمِ ذَكَرَ مُحْصَلَا
جَمِيعَ لُغَاتِ فِيهِ جَاءَتْكَ كُمَّلَا

وله في لغات (اسم):

وَعَدُّ لُغَاتِ (الِاسْمِ) عَشْرٌ وَبَعْدَهَا
سَمَاتٌ سِمْ وَاسْمٌ وَوَسْمٌ فَزِدْ سِمَهُ

ثَمَانِيَةٌ تَأْتِيكَ نَظْمًا عَلَى الْوَلَا
سَمَاءٌ وَثَلَّثَ مَا تَصَدَّرَ أَوْلَا

وله في معاني (حجا):

وَتَأْتِي (حَجَا) لِلظَّنِّ وَالْقَصْدِ وَالذِّي
وَكَثْمًا وَحِفْظًا لِلْحَدِيثِ إِقَامَةً
وَمَنْعًا وَوَصْفًا لِلْبَخِيلِ بِبُخْلِهِ

بِهَا غُلْبًا لَقَدْ جَادَ مِقْوَلَا
بِأَرْضٍ وَرَدًّا مِثْلَ رَدِّكَ سَائِلَا
فَعَشْرُ مَعَانٍ بِالْوُقُوفِ لَهَا أَنْجَلَا

تُوفِّي - رحمه الله تعالى - رابع جمادى الثانية، سنة تسع عشرة ومئة وألف في حياة أبيه، وأسِفَ الناسُ عليه كثيرًا؛ لفضله ودمائة أخلاقه، وصبر والده على مصيبتِهِ بفقدِهِ، وراثُهُ كثيرٌ من أدباءِ دمشق، منهم: الفاضلُ الأديبُ الشيخُ محمدُ سعدي بنُ الشيخِ عبدِ القادرِ بنِ عبدِ الهادي العمري، قال:

ألا تَبَّا لِيَوْمِكَ مِنْ ذَمِيمٍ
أَبَحَّتْ لَنَا بِهِ أَسْفًا وَحُزْنًا
وَعَادَرَتْ الزَّمَانَ بِإِمَامٍ
فَلَوْ تَفَدَى النُّفُوسُ فَذَتِكَ مِنَّا
وَلَكِنْ لَا مَرَدَّ لِمَا قَضَاهُ
وَحِينَ قَضَى إِمَامَ الْعَصْرِ طُرًّا
جَزَاهُ اللَّهُ عَنْ دُنْيَاهُ مَجْدًا
أَيَا فَرَدَ الْفَضَائِلِ وَالْفُهُومِ
يَذُودَانِ الْحَيَاةَ عَنِ الْجُسُومِ
يُرِينَا كَيْفَ فَائِدَةُ الْعُلُومِ
قُلُوبٌ مِنْ حِمَامِكَ فِي جَحِيمِ
عَلَيْنَا اللَّهُ فِي الْأَزَلِ الْقَدِيمِ
أَتَى التَّأْرِيخُ بَيْتًا مِنْ نَظِيمِي:
وَأَسْكَنَهُ بِجَنَاتِ النَّعِيمِ

ومنهم: تلميذه الفاضلُ الكاملُ، الشيخُ أحمدُ المنيبي... سلّمهُ اللهُ تعالى. قال:

جُدْ بِمَكْنُونِ دَمْعِكَ الْمَطْلُولِ
فَاسْلُهَا طَلَّ الْعُيُونِ عِيونًا
وَأَنْدُبَ الْمَجْدِ وَالنَّدَى وَزَمَانًا
وَتَسْرِبَلُ لِلْعَيْنِ ثُوبَ حِدَادِ
فَلَقَدْ غَابَ بَدْرُ مَجْدٍ وَفَضْلِ
ذَاكَ عِنْدَ الْجَلِيلِ عَلَامَةُ الْعَضِ
عَلِمُ الْعِلْمِ وَاحِدُ الْفَضْلِ فَرْدُ الْ
مُنْ لَهُ أَنْقَادُ مِنَ الْعُلُومِ صِعَابِ
طَالَمَا قَدْ نَضَى مَوَاضِي فِكْرِ
وَأَبْكَ رَبْعًا عَفَا وَرَسَمَ طُلُولِ
مِنْ نَجِيعِ يَفِيضُ فَيْضَ السُّيُولِ
قَدْ تَقَضَى بِطِيبِ عَيْشِ خَضِيلِ
مِنْ أَسَى دَائِمٍ وَحُزْنِ طَوِيلِ
وَاسْتَسَرَّتْ أَنْوَارُهُ بِالْأُفُولِ
رِ إِمَامِ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ
وَقَتِ حَبْرُ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ
وَجَلَاهَا بِفَهْمِهِ الْمَصْقُولِ
فَتَحَتْ كُلَّ مُغْلَقٍ مَقْفُولِ

وَلَكُمْ قَلْدَ الْمَسَامِعِ عِقْدًا
 رِيحُ رَيْبِ الْمُنُونِ كَمْ تَرَاهُ
 سَلُهُ إِنْ قَدْ أَصَاخَ عَلَى مَنْ
 هَلْ دَرَى إِذْ رَمَى سِهَامَ الْمَنِيَا
 لَيْتَهُ كَانَ إِذْ يَصُولُ وَيَسْطُو
 يَا إِمَامًا أَوْدَى وَأُودَعَ قَلْبِي
 وَنَعْتَهُ الدَّرُوسُ لَمَّا أُضِيعَتْ
 لَكَ مِنِّي حُزْنًا حَمَائِمُ نَوْحٍ
 كُنْتُ أَرْجُو بَأْنَ أَعِيشَ عَزِيزًا
 قَدْ دَهَتْكَ الْمُنُونُ إِذْ أَنْتَ وَجْهٌ

 وَتَوَطَّنْتَ فِي ثَرَى خَيْرِ قَبْرِ
 يَا لَهُ مَرْقَدًا تُلُوخٌ عَلَيْهِ
 حَسَدَتُهُ النُّجُومُ مُذْ ...
 وَتَمَنَّتْ لَوْ كَانَ مَثْوَاكَ مِنْهَا
 قَسَمًا بِالْ... مِنْ يَوْمٍ ...
 وَعَلَا الْأَرْضَ لِلْأَنَامِ غَمَامٌ
 لَوْ شَقَقْنَا الْقُلُوبَ ثُمَّ أَسَلْنَا
 وَاتَّخَذْنَا مِنَ الشُّهَادِ عِيُونًا
 لَمْ يَكُنْ ذَا فِي جَنْبِ خَطْبِ دَهَانَا
 مُذْ قَضَى رَاحِلًا لِحَنَاتِ عَدْنِ
 جَاءَ تَأْرِيخُهُ بَيْتِ فَرِيدِ
 مِنْ لَآلِي مَفَادِهِ الْمَبْدُولِ
 فِي اغْتِيَالِ النَّفُوسِ غَيْرِ كَلِيلِ
 رَاحَ يَسْطُو بِسَيْفِهِ الْمَسْلُولِ
 أَنْ فِي الْمَجْدِ وَقَعَ تِلْكَ النَّصُولِ
 فَارِقًا بَيْنَ عَالِمٍ وَجَهُولِ
 لَاعِجَ الشُّوقِ وَالغَرَامِ الدَّخِيلِ
 أَهْلُهَا الطَّالِبُونَ لِلتَّحْصِيلِ
 حَيْثُ لِي مِنْ نَوَاكٍ فَقَدْ هَدِيلِ
 مِنْ ذُرَاكِ السَّامِيِّ بِظِلِّ ظَلِيلِ
 لِلْأَمَانِيِّ وَلَسْتَ بِالْمَسْلُولِ
 حَيْثُ قَدْ فَارَقُوا لَا عَنْ بَدِيلِ
 طَابَ فِيهِ الْمَثْوَى لِخَيْرِ نَزِيلِ
 كُلِّ وَقْتِ بَوَارِقِ التَّنْزِيلِ
 لِعَمُودِ الصَّبَاحِ أَيْدِي الْقَبُولِ
 بَيْنَ هَامِ الْجَوْزَاءِ وَالْإِكْلِيلِ
 مَاتَ فِيهِ الرَّجَالُ لِفَقْدِ مَثِيلِ
 أَمْطَرَتْ سُحْبًا بِدَمْعِ هَطُولِ
 أَنْفُسًا فِيهِ بِالْبُكَاءِ وَالْعَوِيلِ
 وَلَبَسْنَا الْحِدَادَ ثُوبَ نُحُولِ
 بِنَوَاهِ إِلَّا أَقْلَ قَلِيلِ
 حَلَّ فِيهَا بِالْعَفْوِ أَسْنَى حُلُولِ
 تَلَوْ ذَا الْبَيْتِ عَادَ لِلْمَثِيلِ:

آنسَ اللهُ رُوحَ عَيْنِ المَعَالِي
وَسَقَى قَبْرَهُ سَحَائِبَ عَفْوِ
مَا تَغَنَّتْ حَمَائِمُ الغُصْنِ فَضلاً
أَلِمَامِ النَّبِيلِ عَبْدِ الجَلِيلِ
بِهْتُونَ مِنْ الرِّضَا مَشْمُولِ
فِي رِيَاضِ التَّسْبِيحِ وَالتَّهْلِيلِ

ومنهم: صاحبنا الفاضل الأديب، الشيخ محمد ابن المرحوم الشيخ محمود
الكردي:

رُزْءٌ لَهُ أَفْنَيْتُ صَبْرِي الجَمِيلِ
لِمَا قَضَى الحَبْرُ وَبَحْرُ النَّدَى
وَوَاحِدُ الدَّهْرِ بِلا مِرْيَةٍ
وَعَالِمُ الشَّامِ وَنَحْرِيْرُهَا
وَ..... التَّحْقِيقِ فِي حَلْقِ
وَأُورَثَ القَلْبَ لَطَى فُرْقَةٍ
وَحَلَّ مِنْ مَوْلَاهُ أَعْلَى العُلا
سَأَلْتُ عَنْ مَسْكَنِهِ هَاتِفًا
وَقَدَّمَ النَّقْرِي لَنَا تَأْرِيخَهُ
وَفِي فُؤَادِي ... الخَلِيلِ الخَلِيلِ
وَجَامِعِ الأَفْضَالِ عَبْدُ الجَلِيلِ
وَمُفْرَدُ العَصْرِ عَدِيمُ المَثِيلِ
وَزَهْرُهَا الزَّاهِي النَّبِيَهُ النَّبِيلِ
وَصَيَّرَ التَّدْقِيقَ يُبْدِي العَوِيلِ
يُضْرِمُ فِي الأَحْشَاءِ مِنْهَا شَعِيلِ
فِي مَقْعَدِ الصَّدْقِ وَظِلُّ ظَلِيلِ
فَقَالَ لِي: أَبْشِرْ هُدَيْتَ السَّبِيلِ
فَفِي جِنَانِ الخُلْدِ عَبْدُ الجَلِيلِ

ومنهم: القاضي الكامل الشيخ محمد الدكدجي، قال رحمه الله:

لَمَّا قَضَى عَلامَةَ الشُّدِّ
وَصَيَّدَ أَرْبابِ العُلا
رُوحَ الفَضَائِلِ التِّي
عَبْدُ الجَلِيلِ الحَبْرُ مَنْ
وَسَارَ فِي التَّقْوَى عَلَى
عَمِّ الوَرَى بِحَفْتِهِ
شام وَمُفْرَدُ الزَّمَنِ
رَبُّ العُلُومِ وَالْفِطَنِ
مِنْهَا الحَيَاةُ لِلْبَدَنِ
أَحْيَا الفُرُوضِ وَالسُّنَنِ
نَهَجِ الكَمَالِ وَالسَّنَنِ
وَأُورَثَ النَّاسَ الحَزْنَ

والجامعُ الأموي من وعينُ أهلِ الحلمِ قد
 فإنَّ من يُكرِّمُهُ الـ ومَن يُهِنُّ فماله
 وإنَّ مَوْتَ العُلَماءِ والموتُ.....
 والأمرُ لله الذي وقهرَ العبادَ بالـ
 ولا مَرَدَّ لِقضاءِ وموتُ خيرِ الخلقِ
 لكنَّ لنا بهِ اقتدا لولا تسلينا بهِ
 فمن رَضِيَ لَهُ الرِّضا فالصَّبْرُ أوفى ما اعتنى
 سقى الإلهُ قَبْرَهُ ودامَ يُولِيهِ الرِّضا
 وعندما فارَقَ أحـ وراحَ قادمًا على الـ
 قد أنشدَ الهاتِفُ في لِكْنَهُ فقد
 عبْدُ الجليلِ الحنبلي رحمةُ الله تعالى وأغدقَ سحائبَ رحمته.

فراقه اشتكى وحنُّ بكتُ بدمعٍ قد هتنُ
 له تعالى لم يُهنُّ من مُكرِّمٍ بل يُمتَهِنُّ
 من أعظيمِ المحنِّ والحسنُ.....
 قد ابتلانا وامتحنُ موتٍ.....
 الحقُّ جلُّ المؤتمنُّ المصطفى نفى الوسنُ
 حَسَنٌ يَجْلُو الدُّجُنُ لَكَانَ كُلُّ افْتَنُ
 ومَن أبى عنه وهنُّ بهِ المصابُ ذو الشَّجنُ
 من رَحْمَةٍ طوَلَ الزَّمنُ وعَفْوُهُ بهِ اقْتَرَنُ
 بابًا وأهلاً والوطنُ ربِّ الكَرِيمِ ذي المِننُ
 تأريخه بيثًا حسنُ:.....
 فيه علنُ في جنَّةٍ لقد سَكَنُ

هذا آخر الترجمة من هذا المخطوط المبارك، وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم.



ترجمة الإمام ابن مالك^(١)

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، العلامة الأوحدي، جمال الدين، أبو عبد الله الطائي، الجياني، الشافعي، النحوي.

اشتهر بـ«ابن مالك»، نسبة إلى جدّه الأعلى، وتكنى بأبي عبد الله، وهو نار على علم، وأشهر من أن نطنب في ترجمته.

اختلف في سنة ولادته؛ فقد ذهب الهواري وابن قاضي شهبة إلى أنه ولد في سنة ٥٩٨ هـ، وذهب ابن شاکر وابن كثير والفيروزآبادي والسيوطي إلى أنه ولد سنة ٦٠٠ هـ، وذهب الصفدي إلى أنه ولد عام ٦٠١ هـ، والراجح أنه ولد عام ٥٩٨ هـ؛ لما قاله معاصره كمال الدين بن العديم أن ابن مالك أخبره بذلك.

وُلد ابن مالك في مدينة جيان في الأندلس، وتلقى العلم فيها، ثم رحل إلى بلاد المشرق، ثم مصر، واستقر أخيراً في دمشق، وفيها مات منتصف سنة ٦٧٢ هـ.

وتلمذ على ابن مالك خلق كثير، منهم:

- ١- محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن السلمى الدمشقي الحنفي، بدر الدين، المعروف بابن الفويرة ت ٦٧٢ هـ.
- ٢- محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي الجماعيلي الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين ت ٦٩٩ هـ.

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» ٢٨٥/٣، و«طبقات الشافعية الكبرى» ٦٧/٨، و«بغية الوعاة» ١٣٠/١، و«نفح الطيب» ٢٢٨/٢، و«ألفية ابن مالك» ١١.

- ٣- محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد البعلبكي الحنبلي، أبو عبد الله، شمس الدين ت ٦٩٩هـ.
- ٤- محمد بن منصور بن موسى بن محمد الحلبي الشافعي، أبو عبد الله، شمس الدين ت ٧٠٠هـ.
- ٥- محمد بن غالب بن يونس بن شعبة الأنصاري، أبو عبد الله، شمس الدين ت ٧٠٢هـ.
- ٦- أبو بكر بن يعقوب بن سالم الديري الرحبي الشافعي، شهاب الدين ت ٧٠٣هـ.
- ٧- محمد بن الفضل بن سلطان بن عماد بن تمام الجعبري الحلبي، المعروف بابن الخطيب ت ٧١٣هـ.
- ٨- إسماعيل بن الحسين بن أبي السائب بن أبي العيش الأنصاري الدمشقي، مجد الدين ت ٧٢١هـ.
- ٩- محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي الأنصاري العبادي، أبو عبد الله، المعروف بابن الخباز ت ٧٥٦هـ.
- لابن مالك ثلاثة من الأولاد، أشهرهم ابنه بدر الدين أبو عبد الله، وهو أكبر أولاده، توفي سنة ٦٨٦هـ، وابن تقي الدين الملقب بالأسد، وهو الذي ألف ابن مالك له المقدمة الأسدية، توفي ٦٩٩هـ، وابن شمس الدين، توفي عام ٧١٩هـ.
- من تصانيف ابن مالك: «المؤصل في نظم المفصل»، وقد حل هذا النظم فسماه: «سبك المنظوم وفك المختوم»، ومن قال: إن اسمه: «فك المنظوم وسبك المختوم» فقد خالف النقل والعقل.
- ومن كتب ابن مالك: كتاب «الكافية الشافية» ثلاثة آلاف بيت، و«شرحها»،

و«الخلاصة» وهي مختصر الكافية الشافية، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام»، وهو مجلد كبير كثير الفوائد يدل على اطلاع عظيم، و«لامية الأفعال»، و«شرحها»، و«فعل وأفع»، و«المقدمة الأسدية» وضعها باسم ولده الأسد، و«عدة اللافظ وعمدة الحافظ»، و«النظم الأوجز فيما يهمز»، و«الاعتضاد في الظاء والضاد» مجلد، و«إعراب مشكل البخاري»، و«تحفة المودود في المقصور والممدود»، وغير ذلك ك«شرح التسهيل»^(١).

مكانته:

قال الذهبي: «وكان إمامًا في القراءات وعللها؛ صنّف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار الشاطبية، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطّلاع على وحشيّتها، وأما النحو والتّصريف فكان فيه بحرًا لا يُجارى، وحبّرا لا يُبارى، وأما أشعار العرب التي يُستشهد بها على اللغة والنحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحیرون فيه، ويتعجبون من أين يأتي بها، وكان نظم الشعر سهلًا عليه؛ رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللّهجة، وكثرة النّوافل، وحسن السّمت، ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار، والتّؤدّة»^(٢).

وقال ابن كثير: «وتقدم وساد في فني النحو والقراءات، وحصل منهما شيئًا كبيرًا، وأربى على كثير ممن تقدمه في هذا الشأن؛ مع الدين والصدق، وحسن السمت، وكثرة النوافل، وكمال العقل، والوقار، والتودد»^(٣).

(١) انظر: «نفع الطيب» ٢/٢٢٥.

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» ١٥/٢٤٩.

(٣) انظر: «طبقات الشافعيين» ٩٠٨.

التعريف بـ«ألفية ابن مالك»

سبك الإمام ابن مالك ألفيته في مدينة حماة بطلب من الإمام شرف الدين البارزي، قال ابن الوردي: «وأخبرني شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هبة الله ابن البارزي، قال: نظم الشيخ جمال الدين «الخلاصة الألفية» بحماة عندنا برسم اشتغالي فيها، وكنت شابًا وخدمته، ولقد رأيت بركة خدمتي له»^(١).

وهذه الألفية تحوي ثمانية وسبعين بابًا وفصلًا، احتوت على جل مقاصد النحو كما قال ابن مالك في ختامها:

نظمًا على جل المهمات اشتمل^(٢)

وهذه الألفية في الأصل اختصار لمنظومة كبيرة لابن مالك تدعى «الكافية الشافية»، وعدة أبياتها: ألفان وسبع مئة ونيف وخمسون بيتًا، قال ابن مالك في ختام «الكافية الشافية»^(٣):

أبياتها ألفان مع سبع مئة وزيّد خمسون ونيف أكمله

وذكر في «الألفية» أن هذه «الألفية» اختصار لـ«الكافية الشافية»، فقال:

أحصى من الكافية الخلاصة

(١) انظر: «تاريخ ابن الوردي» ٢/٢١٦.

(٢) انظر: «الألفية» ص ١٨٨ البيت ٩٩٩.

(٣) انظر: «شرح الكافية الشافية» ٤/٢٢٥٢.

(٤) انظر: «الألفية» ص ١٨٨ البيت ١٠٠٠.

وقد كتب الله لهذه «الألفية» الذيوع والانتشار، فقد سارت بها الركبان، وحملها الناس إلى كل مكان، وجمعت في رحابها كبار العلماء شارحين ومستخرجين مكنوناتها.

ومن أهم هذه الشروح: «شرح ابن الناظم»، و«شرح أبي حيان»، و«شرح المرادي»، و«شرح ابن عقيل»، و«شرح ابن هشام»، و«شرح الشاطبي»، و«شرح المكودي»، و«شرح السيوطي»، وغيرها من الشروح كثير.

ومن العلماء من اختصر «الألفية»، ومنهم محمد بن محمد بن علي بن عمر الإسنوي، وكذلك الإمام ابن الوردي الذي اختصر «الألفية» في مئة وخمسين بيتاً سماها: «التحفة الوردية»، ثم شرح هذا المختصر وقد طبع، ومنها مختصر اسمه: «المختصر المفيد» لمحمود محفوظ الدمشقي، موجود نسخة منه في القاهرة ثان / ١٥٨.

ومن هذه المختصرات «الوفية باختصار الألفية» للإمام جلال الدين السيوطي، وقد طبع الكتاب بتحقيقنا مع دراسة واسعة، والحمد لله رب العالمين.

وكما سبق الإشارة فإن لـ «الألفية» شروحاً منظومة؛ كـ «البهجة الوفية» للبدر الغزي، وقد طبع بتحقيقنا مع دراسة واسعة، و«الكوكب المنير» للإمام عبد الجليل الحنبلي، وهو الكتاب موضوع تحقيقنا.

التعريف بكتاب «الكوكب المنير»

توثيق نسبته واسمه:

نسبة الكتاب إلى الإمام عبد الجليل بن أبي المواهب الحنبلي لا يختلف فيها اثنان؛ فقد أثبت كل من ترجم للمصنف أن له شرحًا بالتشطير على «ألفية ابن مالك»، قال في «سلك الدرر»: «وله تشطير بديع على «ألفية ابن مالك» في النحو»، ومثل هذا قال من ترجم للمصنف رحمه الله.

أيضًا يشهد لهذه النسبة مخطوطات الكتاب؛ فقد كُتِبَ على غلاف النسخة (ب): «كتاب «تشطير الألفية»، المسماة بـ«الكوكب المنير»، لمولانا المرحوم العالم العامل العلامة الشيخ عبد الجليل ابن سيدنا المرحوم العلامة شيخ المحدثين وإمام النحاة والأصوليين الشيخ أبي المواهب الحنبلي...».

وقد جاء في غلاف النسخة ج: ««الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير»، تأليف: الشيخ الإمام العلامة الشيخ عبد الجليل المواهبي الحنبلي».

أما اسم الكتاب فقد اختلفت دقته، فمن ترجم للمؤلف لم يذكر اسم الكتاب، وإنما ذكر أن له تشطيرًا على الألفية، ولكن ثبت اسم الكتاب بعنوان: «الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير» في النسخة (أ) والنسخة (ج)، أما النسخة ب فلم يذكر فيها سوى عنوان: «الكوكب المنير»، وبالنظر إلى التشطير نفسه تجد المؤلف رحمه الله - قد نصّ على عنوان الكتاب، قال في البيت التاسع عشر:

سَمَّيْتُهَا بِالْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ بِالتَّشْطِيرِ

لكن عند عجز هذا البيت وردت حاشية في النسخ الثلاث تقول: «وفي نسخة:
والرَّوْضِ إِذْ يُوصَفُ بِالنَّضِيرِ»

فعلى هذه الحاشية يمكننا أن نقول: إن عنوان الكتاب: «الكوكب المنير،
والروض النضير، في شرح الألفية بالتشطير».

ولكن يجب علينا ألا نعدل عن هذا المجرّد حاشية وردت على هامش المخطوط،
والنص في المخطوط على غير هذا؛ فنلتزم بالعنوان الداخلي للمخطوط: «الكوكب
المنير في شرح الألفية بالتشطير».

محتواه ومنهجه:

«الكوكب المنير» يندرج تحت الشروح المنظومة على «ألفية ابن مالك» على
قلتها، وأعظم تلك الشروح: شرح الإمام بدر الدين الغزي المسمى بـ«البهجة الوفية
بحجة الخلاصة الألفية»، وهو شرح في عشرة آلاف بيت ويزيد.

أما «الكوكب المنير» فهو من الشروح المختصرة، وهو مبني على نظام التشطير،
وهو كما قلنا من قبل: أن يأتي الناظم إلى البيت، ويجعل لصدره عجزاً من عنده،
ويجعل لعجزه صدرًا من عنده، فيصبح البيت الواحد بيتين اثنين.

وشرحنا هذا المشطّر يهدف إلى توضيح وشرح مختصر على الألفية، وهو كما
قال مؤلفه في المقدمة يعتمد على «تسهيل ابن مالك»، و«أوضح المسالك» لابن
هشام، ولكن عند الوقوف على الشرح نجد الشارح توسع في مصادره كما سيأتي.
ومما يميز هذا الشرح: أنه كان بمثابة التكميل والتميم لـ«ألفية ابن مالك»،
ومن ذلك قوله في بداية خطبة ابن مالك:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ الْعَالِمُ الْأَنْدَلُسِيُّ مِنْ سَالِكِي

التعريف بكتاب «الكوكب المنير»

﴿ ٣٣ ﴾

أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ

رَأْيِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ النَّاسِكِ

وقوله في باب المعرب والمبني:

مَقْصُودُ إِسْنَادِ لِذَاتِهِ أُتِمَّ
وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ

مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ مِنْ كَلِمِ

وقوله في باب أسماء الإشارة:

وَ(تَه، تَهِي، ذَهِي) فِي الْأُنْثَى قَدْ ذَكَرَ
بِ(ذِي، وَذَه، تِي، تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتِصَرَ

بِ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ

وَ(ذَاتُ) أَيْضًا وَاخْتِلاسُ مَا كُسِرَ

ومما يميز هذا الشرح أنه في كثير من المواضع يشرح مقصود ابن مالك، وهذا من أهم ما يُحسب لهذا الشرح المبارك، ومن ذلك قوله في باب الكلام:

أَيُّ تَا (فَعَلْتَ وَأَتَتْ) وَذَا يَتِمُّ
بِالنُّونِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرُ فُهُم

وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسِمِ

بِكَوْنِ (أَلْ) عَهْدِيَّةً كَمَا عَلِمَ

وقوله في باب المعرفة والنكرة:

مِنْ كُلِّ ثَانِي مُضْمَرَيْنِ تَمَّ مَا
أَشْبَهُهُ فِي (كُتُّهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى

وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا

أَخْصَرَ لَمْ يُزْفَعُ وَنَسَخَا عِدْمَا

ومن ذلك قوله في باب الإشارة:

عَنْ قَيْدِ تَذْكِيرٍ وَعَقْلِ حُقِّقَا
وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا

وَبِ(أَوْلَى) أَشْرُ لِجَمْعِ مُطْلَقَا

إِذْ فِي سَوَى الْعَاقِلِ نَزْرًا أُطْلِقَا

ومما يلاحظ في الشرح أن الإمام عبد الجليل ينسب كثيرًا من الأقوال إلى قائلها، فيذكر القول وينص على صاحبه، ومن ذلك قوله في باب المعرب والمبني:

كَالشَّبهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي (جِئْنَا) وَكَوْنِ ثَانٍ اثْنَيْنِ حَرْفًا لَيْنَا

والمَعْنَوِيّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)

شَرَطُ رَأَى الشَّاطِئِي بَيْنَا

ومن ذلك قوله في عوامل الجزم:

فِيمَا إِلَى الْفَرَاءِ قَوْلًا يَتَّمِي

شَرَطُ بِلَاذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٍ

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمٍ

مَعَ كَوْنِهِ مُخَالَفًا لِلْمُعْظَمِ

ومن ذلك قوله في باب الاستثناء:

بِهَا كَمَا لِسَيِّوَيْهِ قَدْ نُسِبَ

وَبَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ كَنَفِيٍّ انْتِخِبَ

مَا اسْتَشْنَتْ (الَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ

وَالِانْتِصَابُ بَعْدَ إِجَابٍ يَجِبُ

ومما يذكر لهذا الشرح أنه يتعرض لذكر الاختلافات والمذاهب في المسائل

النحوية والصرفية، ومن ذلك ما نجده في باب الابتداء؛ حيث قال:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَاءِ وَخَبَرًا أَوْ بِهِمَا وَوَرَدَا

تَرَفُّعٌ وَالْأَوَّلَانِ اعْتِمَادًا كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

ومن ذلك قوله في المعرف بأداة التعريف:

(أَلْ) حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطْ أَوْ أَنَّهُ الْهَمْزَةُ خُلْفٌ انْضَبَطَ

أَوْ زِيدَ مَعَ وَضَعٍ كَمَا بَعْضُ بَسَطَ فَ(نَمَطٌ) عَرَّفَتْ قُلُوبَهُ: (النَّمَطُ)

ومن ذلك قوله عند الحديث عن الأسماء الستة:

مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا وَ(ذَوِيٌّ) فِي أَصْلِهِ أَتَانَا

وَقِيلَ (ذَوٌّ) مُسْكِنًا إِسْكَانًا وَ(الْفَمُّ) حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

ومما يتميز به هذا الشرح: أنه كان يقدر كثيرًا من المحذوف الذي أتى به ابن

مالك، ومن ذلك قوله في باب الابتداء:

فَاعِلُهُ الْمُغْنِي عَنِ الْإِثْيَانِ
فَاعِلٌ اغْنَى فِي (أَسَارِ ذَانِ؟)

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي

بِالْخَبَرِ الْمُكْمَلِ الْبَيَانِ

وقوله في أواخر باب المعرب والمبني:

فَالرَّفْعَ وَالتَّضْبِ انْوِيَا ذَا الْفَهْمِ
وَأَبْدِ نَضْبَ مَا كَدَّ (يَدْعُو، يَزْمِي)

فَالْأَلِفَ انْوِيَا فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ

تَعَدُّرًا لِمَا مَضَى فِي الْإِسْمِ

ومنه قوله في نفس الباب:

أَيُّ مِنْهُ ذُو ضَمٍّ وَذَا وَالْكَسْرُ تَمُّ
كَ (أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ) وَالسَّاكِنُ (كَمْ)

وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمُّ

فِي اسْمٍ وَفِي سِوَاهُ فَقْدُهُ انْحَتَمَ

والشرح على صغره إلا أنه كان في كثير من المواضع يعلل المسائل النحوية،

فمن ذلك قوله في باب المعرب والمبني:

حِقَّتُهُ اقْتَضَتْ وَأَيْضًا عَدِمَا
قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزَمَا

وَالْإِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا

عَامِلُهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ مِثْلَمَا

ومن ذلك قوله:

لَشَبِّهِ مَعْنَى وَوَضْعًا انْتِخِبَ
وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلْفَظِ مَا نُصِبَ

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبُ

أَوْ قُلْ: لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنِ اغْرَابِ تَصِبُ

ومنه أيضا قوله:

فِي أَلِفِ آخِرِهِ تَعَدُّرًا
جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا

فَالأَوَّلُ الْإِغْرَابُ فِيهِ قُدْرًا

لِأَنَّ ذَاتَهَا أَبَتْ أَنْ يَظْهَرَا

ويظهر لك جليًا في الشرح أن الشارح رحمه الله - كان يذكر بعض اللغات

الواردة في بعض ألفاظ «الألفية»، فمن ذلك قوله:

وَفِي (أَب) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَفِي (أَب) تَشْدِيدُ عَيْنِ أَنْدُرُ
كَذَا (أَخ) وَفِيهِ (أَخُو) يُذَكَّرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

ومن ذلك قوله:

فِي الْبُعْدِ أَوْ بِ (ثَمَّ) فَهْ أَوْ (هِنَا) بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ حَيْثُ عَنَا
وَلَفْظَ (هَنْتَ) أَيْضًا اذْكُرْنَا أَوْ بِ (هُنَالِكَ) انْطِقَنَّ أَوْ (هِنَا)

ومن ذلك قوله:

مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي) وَتُحَذَفُ الْيَا مَعَ بَقَاءِ الْكُسْرَةِ
أَوْ حَذْفُهَا أَوْ (أَلْ) فَقُلْ: (لَذِي، لَتِي) وَالْيَا إِذَا مَا تُنْبِئُ لَا تُثَبِّتِ

ومما يميزها الشرح: أنه يستكمل بعض شروط المسائل التي لم يصرح بها ابن

مالك؛ كما تجده عند قوله:

وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا لِيَا بِتَكْبِيرٍ وَإِفْرَادٍ جَلَا
وَأَعْنِ (ذُو) عَنْ شَرْطِ أَنْ يُضَافَ لَا لِيَا كَ (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)

ويميز الشرح أيضًا: أنه ينبه في بعض المواضع على تعدد الأوجه الإعرابية

للكلمة، ومن ذلك قوله:

كَذَا (أُولَاتُ) وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ تَمْنَعُهُ تَنْوِينًا أَوْ صَرْفًا شَمِلُ
وَجَاءَ مِثْلَ أَصْلِهِ فَمَا نُقِلَ - كَأَذْرِعَاتٍ - فِيهِ ذَا أَيْضًا قُبْلُ

وبأسلوب جميل ترى الشارح رحمه الله - يكشف، ويوضح لك مراد ابن مالك

في كثير من المواضع، انظر مثلاً إلى قوله:

بِهِ يُرِيدُ مَا أَتَى فِي الْإِبْتِدَاءِ
وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ
أَعْمٌ مِنْ أَلَّا يَكُونُ مُبْتَدَأًا

وقوله:

يَعْنِي بِهَا: مَوْصُولَةٌ إِذَا مَا اتَّصَفَ
وَصَدْرُ وَضَلِّهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

(أَيُّ) كَ (مَا) وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ
سِوَاهُ بِالْبِنَاءِ حَيْثُ لَمْ يُضَفْ

وقوله:

يَعْنِي: تَضَمُّنًا حُلُولِيًّا هُنَا
(فِي) بِاطْرَادِ كَ (هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)

الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضَمَّنَا
لِذَاكَ لَمْ يَكُنْ بِمُوجِبِ الْبِنَاءِ

ومن ذلك: أن ابن مالك كان لا يصرح بذكر استثناءات بعض القواعد، وقد

تكفل هذا الشرح المبارك بإبراز تلك الاستثناءات، فمن ذلك قوله:

إِلَّا مُقَدَّمًا وَفِي حَضَرٍ قَبْلُ
إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَّفَصِّلُ
وَعَامِلٍ يَخْفَى فَعَيْرَ ذَا شَمِلُ

وقوله:

لَا كَ (يَزِيدَ) الْفَاعِلِ الْإِثْيَانِ
فَذَكَرُ ذَا وَحَدْفُهُ سَيِّانِ

كَ (الْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، وَالنُّعْمَانِ)
فِي أَصْلِهِ بِهَا وَلَا (عُثْمَانَ)

ومن ذلك قوله:

إِنْ لَمْ يُشْرَبْ بِهَا كَ (مَاذَا الرَّمِي؟)
أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ
وَذَاكَ بَعْدَ (مَا) وَفَاقِ نَامِي

ومن مميزات هذا النظم المبارك: أنه شرح كثيرًا من المفردات في الكتاب،

ومثل لكثير من المسائل، من ذلك قوله في باب العلم:

(وَقَرْنِ، وَعَدَنِ، وَلَا حِقِ) فِي اسْمِ قَبِيلَةِ أُوَيْسِ السَّابِقِ
وَبَلَدَةِ فَرَسٍ لِمَا بَقِيَ (وَشَذَقِمِ، وَهَيْلَةِ، وَوَأَشِقِ)

ومنه قوله ممثلاً:

إِنْ يُسْتَطَلُّ وَضَلُّ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ نَحْوُ (الَّذِي أَحْسَنَ ذَا) فَالْحَذْفُ قَلُّ
وَلَمْ يُقَسَّنْ وَإِنْ يُقَسَّنْ أَيْضًا يُقَلُّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبْوَا أَنْ يُخْتَزَلُّ

ومنه قوله:

نَحْوُ (اخْشَيْنُ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ وَ(يَا هِنْدُ أَتَرْضَيْنُ مَا قَدْ رُضِيََا)
وَنَحْوُ (يَا قَوْمِ أَتَرْضَوْنَ، وَيَا قَوْمِ اخْشَوْنَ) وَاضْمُمْ وَقِسْ مُسَوِّيًا

فهذا بعض ما يميز هذا الشرح المبارك، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق،

والقارئ لهذا الشرح يقف على كثير من المميزات التي تميزه.



النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق

أما النسخ المعتمدة في التحقيق، فكانت ثلاث نسخ، وكلها حسب ظني ترجع إلى عائلة واحدة، غير أن فيما بينها اختلافاً يسيراً، والنسخ كانت حسب الآتي:

النسخة الأولى: محفوظة في الظاهرية برقم ٦٦٤٩ / ١٥١ النحو، وهي تقع في ٧١ ورقة، كتبها أحمد بن محمد الحنبلي في نهار الاثنين من ذي القعدة سنة ألف ومئة واثنتي عشرة؛ يعني: أنها كُتبت في حياة المؤلف رحمه الله. وجاء في أعلى اليسار من صفحة الغلاف تملك مطموس لم يظهر منه إلا كلمة (قرقاوي).

وفي وسط الغلاف مكتوب:

«تملكه محمد بن محمود الملوح الحمصي النقشبندي الخالدي سنة ١٢٨٧، غفر الله له ولوالديه، أمين».

وجاء في المنتصف عنوان الكتاب:

الكوكب المنير

في شرح الألفية بالتشطير

وجاء في ختامها:

«تمت الألفية مع التشطير، أوفر الله لناظميها الثواب الكثير، وجعلهما في مقعد صدق عند البشير النذير، وفعل بنا كذلك إنه على ما يشاء قدير، وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة نهار الاثنين، ثالث عشر ذي القعدة الحرام الذي هو من

شهور سنة اثنتي عشرة ومئة وألف، أحسن الله ختامها بمحمد وآله، آمين، على يد الفقير إلى مولاه العلي، أحمد بن محمد الحنبلي، عفا الله عنه، آمين».

ثم رمزنا إلى هذه بـ(أ) واعتبرناها أصلاً؛ لما هي عليه من الضبط والوضوح والدقة، وما عليها من الحواشي المفيدة، التي بعضها يظهر أنه منقول عن المؤلف، ولما لها أيضاً من أهمية نابعة من أنها كُتبت في حياة المؤلف رحمه الله تعالى.

النسخة الثانية: محفوظة أيضاً في الظاهرية برقم ٨٣٨٥ / ١٥١ النحو، وهي تقع في ٧٠ صفحة، ويظهر أنها معتمدة على النسخة (أ)، كاتبها محمد بن محمد، نُسخت نهار الأحد، ثالث عشر ذي القعدة، سنة ألف ومئة واثنين وثلاثين.

جاء في صفحة الغلاف:

الحمد لله وأكتفي

كتاب تشطير الألفية المسماة بـ«الكوكب المنير»، لمولانا المرحوم العالم العامل

العلامة الشيخ عبد الجليل ابن سيدنا

المرحوم العلامة شيخ المحدثين

وإمام النحاة والأصوليين

الشيخ أبي المواهب

الحنبلي مفتياً

كان والده

بدمشق الشام

قدس سرهما

آمين

وجاء في ذيل الغلاف بيتان من الشعر:

تم الكتاب تكاملت
وعفا الكريم بمنه
نعم الإله لصاحبه
وبيمنه عن كاتبه

أما خاتمة النسخة فقد جاء فيها:

«تمت الألفية مع التشطير، أوفر الله لناظميها الثواب الكثير، وجعلهما في مقعد صدق عند البشير النذير، وفعل بنا كذلك؛ إنه على ما يشاء قدير، وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة نهار الأحد، ثالث عشر ذي القعدة الحرام، الذي هو من شهور سنة ١١٣٢، أحسن الله تعالى ختامها على يد الفقير محمد بن محمد (...). غفر الله لهما».

وقد رمزنا إلى هذه النسخة بـ(ب)، واعتبرناها متأخرة عن الأولى؛ لأن زمان نسخها متأخر عن المؤلف، ويظهر أنها منقولة عن النسخة الأولى سوى بعض الاختلافات.

النسخة الثالثة: محفوظة في مجمع اللغة العربية في دمشق تحت رقم ٣٨٧، وهي تقع في ٤٨ صفحة، كاتبها محمد بن أحمد بن عبد الله، نسخت ضحوة الأحد، السابع عشر من شهر شوال، سنة ألف ومئة واثني عشرة؛ يعني: أنها كتبت في حياة المؤلف، سوى أنها تتميز بأن ناسخها نص على أنه نسخها من نسخة بخط المؤلف.

جاء في صفحة غلافها:

«الكوكب المنير في شرح الألفية بالتشطير

تأليف: الإمام العلامة الشيخ

عبد الجليل المواهبي الحنبلي»

وجاء في ختامها:

«تم الكتاب، بعون الملك الوهاب، ضحوة الأحد، السابع عشر من شهر شوال المبارك، سنة اثنتي عشر ومئة وألف، أحسن الله ختامها، بقلم العبد الحقير، المعروف بالعجز والتقصير، محمد بن أحمد بن عبد الله كان الله له يوم (...). كما كان له في (...). آمين.

من خط مؤلفه، ثبت الله قواعد مجده، وأجرى الأقدار بدوام عزه وسعده، وأنجز له بالمكافأة على صالح أعماله صادق وعده.

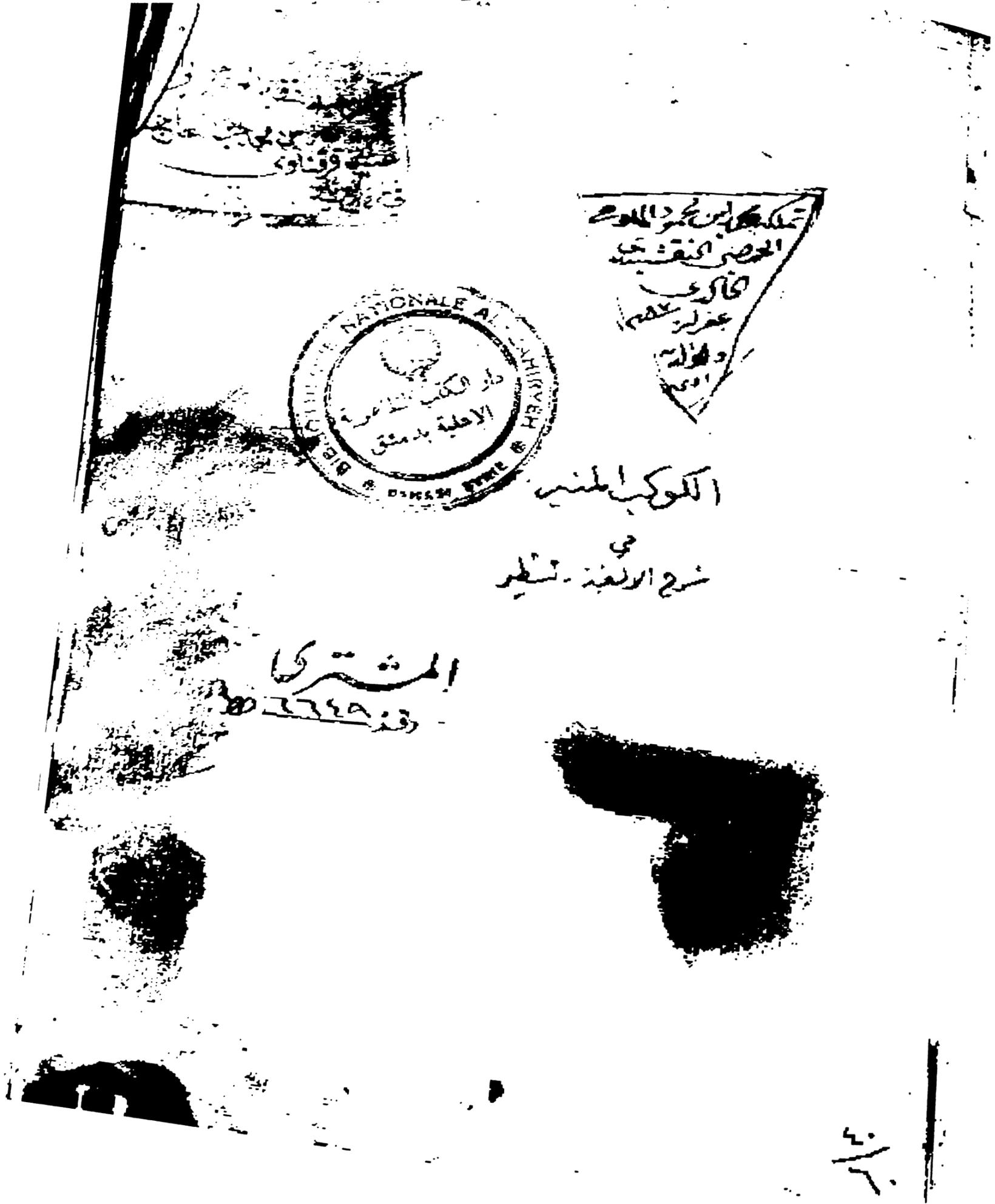
وإذا سألتُ له البقا في غبطة فأنا لنفسي في الحقيقة أمهدُ
لا زال في عز منيع ركنه عالي البناء به يطيب المعهدُ

ولا زالت أيامه للفضل مواسم، وأوقاته للبشر مباسم، وأنفاسه نعم وتفضلات، وأفعاله همم وتطولات، وآثاره درر، وأفعاله غرر، ما ضحك الروض من بكاء الغمام، وما قبّلتِ الدُّويُّ أقدام الأعلام».

ولكننا اعتبرنا هذه النسخة نسخة ثالثة، ورمزنا لها بالرمز (م)؛ لما وقع فيها من كثرة الأخطاء حتى في متن «الألفية» وقد أفقدت هذه الأخطاء النسخة كثيراً من قيمتها.



النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق



صفحة الغلاف من النسخة أ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِالْقَوْلِ

احسن خلق كل نبي مستبحر	لقد لله لبديع المحسن
افعاله جميعها لطف خفي	عزأسه وجلثانه فني
فعل له تفخيد فيد حكما	منها جلة امرار فما
باقوم التشريع واعلى الكتب	من ذلك ارسلا بني عزي
ودنا على خلال المنصل	انقذنا من ظلمات الجهل
واله وصحبه وكرما	عليهم ربنا وسلمنا
الي ما اذنا من ربه	فوجب السور لهم ما به
عليه علم الفواذ ابانا	وان من افصح ما اعانا
من حيث كونه نبي واعربا	عن حال مفرد وما تركنا
مشهورها قل لضعف الهه	وقد اتوا فيه بكتب جمه
لمحمد ذي الفضائل الوفيه	وان من اشهرها الالفيه
نظما عليها مثله ما سبقا	سخ لي خدمتها معلقا
اسكت فيه منها منيرا	مترما في ذلك التشطيرا
مكلا ذا حاجة للتكلمه	يفي شرح ما خفي اراهمله

لا يخفى حسن التوريب
في لطف حتى تعلم

نحي

لغية فضيلة عنهم بسني	نوحلت ما خلست وفي
جزم وشبه الجزم تخير قني	ادعاه وقد عرفت ان في
فيما اني فلم يجر ان قد غم	ونك افعل في التجيب التزم
والتزم الادغام ايضا في علم	وسدغ عن العواب لم يحسم
يقون كتب التوق حنا ومحل	وما يجمد عنت قد كحل
نظما على حل المهمات اشمل	وما ضمت له قد اكتمل
لذا ترجح قري اختصا ص	احصى من الكافية الخلاص
كلا أقصى عني بلا خفاء	فكاسم اذن قد خلاص
ظام انبياءه من ان لا	فاجدا به ممليا علي
معد جزئي او مسلا	علي قران الانجاز الملا
والعزة الطيبة المطهرة	والذفر الكرام البرره
وصحبه المتقين الخيره	من جمع المتنايل المستبره

ت الالفية مع التبر اوق اسد لنا ظهرها الواب الكبر وجعلها
 في معقد صدق عند البشر النذور وفعل بنا كذا انك اني على ما بانها
 وكافة الفراع من كتابة هذه النسخ الشريفة نهار الاثنين ثلث عشر
 في القعدة الحرام سنة ١٢٤٥ هـ

احسن ما سمعتها كبر والبر لبي
 علي بن العبد المراء العلي
 احمد بن محمد القيلي
 عونه
 امير

يا مني القائل في تدبير بكر بن عبد
 بن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِالْعَوْنِ

أحين خلق كل شئ متقن	لورسه البديع الحسن
أفعاله جميعها لطف خفي	عن اسمه وجل شانده فضي
فعل له تفقد فيه حكا	ضمها جملة أسرار فما
باقوم الشرع وأعلى الكتب	من ذلك أو سال نبي عن ذي
ودنا على خلال الفضل	انقذنا من ظلمات الجهل
والد وصحبه وكرما	صلى عليه ربا وسالما
أتي ببلقاتنا عن ربه	فوجب السوا فهم ما به
عليه علم النخى إذا بافا	وان من اتقى ما اعانا
من حيث كونه بنى وأعربا	عن حال مفرد وما تتركبا
مشهورها قل لضعف الهمة	وقد اتوفيه بكتب جمه
للهمر ذى المنصائل الوفيه	وان من اشهرها الالفية
نظما عليها مثله ما سبقا	سخرى خدمتها معلقا
اسلك فيه منها ما منيرا	ملتزم باقي ذلك التشطيرا

في قوله لطف خفي

لحق

مضارع وبينتي متصف	للهمزتين وعليه الحمل في
وفي مضاعف الثلاثي جعله	ظلت وظلت في ظلال استعلا
وقرن في اقررن وقرن قللا	مطرذا فيما بكسر شكلا
الادغام	باب
ادغامه حتما شروط فاعرف	اول مثلين محركين في
كلمة ادغم لا كمثل ضعف	فحيث لو يصدرا وجا في
وامثال ابل فانتهى	وذلل وكلل وليب
والجسس ولا كاضعري	من مخورد وزنه كى تصب
فك عن القياس فيه قد عدك	ولا هيلل وشذ في الل
ونحوه فك بنقل قبل	وصبب الارض كذا فيه يقل
اذكل واحد ثبوته استقر	وحيي افكك وادغم دون حله
كذا كفه تحلى واستتر	ورج الفك فانه اشتهر
فيه على تاني ابتداء ان ظهر	وما بتا بين ابتداء قد يقصر
فيه على تاء كتيين الصبر	مضارعا اذ غيره لا يقتصر
لجزم او وقفه منحه اذن	وفك حيث مدغم فيه سكن
صبر	مضارعا اذ غيره لا يقتصر
المحبر	وفك حيث مدغم فيه سكن
	مضارعا اذ غيره لا يقتصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَبِالْعَوْنِ

احسن خا وكل شئ متقن
 انما له جميعها لطف حتى
 فعله تفقد فيه حكما
 باقود الشرع واطل الكتب
 ودلنا على خاويل الفضل
 والله وصحبه وكرما
 اني مبلغا لنا عن ربه
 عليه علم الخواذ ابانا
 من حيث كونه بنى او اعربا
 مشهورها قل لستنا عمة
 الحزبي الفضائل الوقتية
 نظها مثله ما سبقا
 اسلك فيد منهاجا منبرا
 ككبره الحاجة للتكملة
 اني حمدا لله عقدا فردا
 الحسن منجها نظن واحد

الحمد لله البديع المحسن
 غراسه وجل شانه فني
 فتمها جملة اسرار فما
 من ذلك ارسال نبي عربي
 انقدنا من طمان الجهل
 صلي عليه ربنا وسلمنا
 فوجبا لتسعي لفهمها به
 وان من نفع ما اعانا
 عن حال مفرد وما تركنا
 وقد توفيه بكتب جيته
 وان من شهرها الا لفته
 نسخ لي خدمتها معلقتا
 ملكها في ذلك الشظير
 اني مشر ما خفي او امله
 فحين وجهت اليه القصد
 اكانه منظومة على حده

اعني حسن التوريب
 بقول العبد

<p>مضارع لم تكلم سيغني مضارع وبيتي متصف وفي مضارع اللوا في جلا وقرن في قرن وقرن نفل ادغام حتما شرط فا عرف كلمة ادغم لاكثر صنف ولا مثال ابل فانصب ولا بكسرس ولا كاصغر فك غير القياس فيه قد عدل ونحو فك بنقل فقبل اذكل واحد ثبوت استمر كذا نحو تجلي واستر فيه على ما في ابتداء ان ظهر فيه على ثناء كسبان لعبر نحو ما ووقف ودجى اذن كونه بمضارع الرفع اقرن لغة ضعيفة عنهم يسي جزه وشبا الجزم الخبير في فيما اتى فلم يجر ان تدغم واثره الادغام بعينه فلم يفرق كتب القوم حسنا وكل تظما على جبل المهمات اشتمل لذا يترجم ترى اختصنا ما</p>	<p>وحذف هـ من فعل استمر في لما مرتين وعليها الحاصل نظمت وظلت في ظلال استعمل مفردا فيهما بكسر شكا اول منابن محركين في فحيت لم يبيد راء وجاء في ودل وثل ولبس من نمورد وذن في نصب ولا كسيل وشد في اثل وضيب لارض كذا فيه يقبل وجي فكك وادغم دون ويج الفلك فانه اشبه وما يتاين ابدا في يقتصر مضارفا اذ غيره لا يقتصر وفك حيث مدغم فيه سكر وافلك وجوبا في الفصح اسكر نحو حلت ما حلته وني ادغام وقد عرفت ان في وفك انقل في التج اترم ومدغم على القواب لم يسم وما جمعه عنيت قد كمل وما منته له قد اكتمل احصى في الكافية الحلاصه</p>
---	---

اللكوكب المنير
في
شرح الألفيترا بالتشظير

تصنيف العلامة المتفنن
عبد الجليل بن أبي المواهب محمد بن عبد الباقي الحنبلي
البعلي الدمشقي الشهير بالمواهيبي
١٠٧٩ - ١١١٩ هـ
رحمة الله تعالى

دراسة وتحقيق
حمزة مصطفى أبو توهة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[أب]

وبه العون

١. الْحَمْدُ لِلَّهِ الْبَدِيعِ الْمُحْسِنِ
 ٢. عَزَّ اسْمُهُ وَجَلَّ شَأْنُهُ فَفِي
 ٣. ضَمَنَهَا جُمْلَةً أَسْرَارٍ فَمَا
 ٤. مِنْ ذَاكَ إِزْسَالُ نَبِيِّ عَرَبِي
 ٥. أَنْقَدْنَا مِنْ ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ
 ٦. صَلَّى عَلَيْهِ رَبُّنَا وَسَلَّمَا
 ٧. فَوَجَبَ السَّعْيُ لِفَهْمِ مَا بِهِ
 ٨. وَإِنْ مِنْ أَنْفَعِ مَا أَعَانَا
 ٩. عَنْ حَالِ مُفْرَدٍ وَمَا تَرَكَّبَا
 ١٠. وَقَدْ أَتَوْا فِيهِ بِكُتُبٍ جَمَّةَ
 ١١. وَإِنْ مِنْ أَشْهَرِهَا الْأَلْفِيَّةَ
 ١٢. سَنَحَ لِي خِدْمَتُهَا مُعَلَّقَا
- أَحْسَنَ خَلْقَ كُلِّ شَيْءٍ مُتَّقِنِ
أَفْعَالِهِ جَمِيعَهَا لُطْفٌ خَفِي
فِعْلٌ لَهُ تَفَقُّدٌ فِيهِ حِكْمَا
بِأَقْوَمِ الشَّرْعِ وَأَعْلَى الْكُتُبِ
وَدَلَّنَا عَلَى خِلَالِ الْفَضْلِ
وَالِهِ وَصَحْبِهِ وَكَرَّمَا
أَتَى مُبَلِّغًا لَنَا عَنْ رَبِّهِ
عَلَيْهِ عِلْمَ النَّحْوِ إِذْ أَبَانَا
مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ بِنِي أَوْ أُعْرَبَا
مَشْهُورُهَا قَلَّ لِضَعْفِ الْهِمَّةِ
لِلْحَبْرِ ذِي الْفَضَائِلِ الْوَفِيَّةِ
نَظْمًا عَلَيْهَا مِثْلُهُ مَا سَبَقَا

(١) لا يخفى حسن التورية في «لطف خفي». تأمله. اهـ حاشية الأصل.
(٢) وهذا بالمعنى الأول للنحو الذي يشمل معه التصريف، والمعنى الثاني: أن النحو يخص حالة التركيب فقط، وغلب استعمال النحو شاملاً الصرف لدى المتقدمين، والمتأخرون فصلوا.

١٣ مُلْتَزِمًا فِي ذَلِكَ التَّشْطِيرَا
 ١٤ [١٢] يَفِي بِشَرْحِ مَا خَفِيَ أَوْ أَهْمَلَهُ
 ١٥ فَحِينَ وَجَّهْتُ إِلَيْهِ الْقَصْدَا
 ١٦ كَأَنَّهُ مَنْظُومَةٌ عَلَى حِدَّةِ
 ١٧ فِي ضِمْنِهَا «أَلْفِيَةُ ابْنِ مَالِكٍ»
 ١٨ وَبَعْضُ مَا أُودِعَ^(١) فِي «التَّسْهِيلِ»
 ١٩ سَمَّيْتُهَا بِ«الْكَوْكَبِ الْمُنِيرِ»
 ٢٠ وَعُدْتُهَا مِنْ حَاسِدٍ وَجَاهِلِ
 ٢١ وَمَنْ يُكْنَى بِأَبِي الدَّعْفَاءِ^(٣)
 ٢٢ هَذَا وَأَسْتَغْفِرُكَ اللَّهُمَا
 ٢٣ مِمَّا بَدَأَ فِي ذَا الصَّنِيعِ مِنِّي
 ٢٤ وَقُوَّتِي عَلَى تَصْرُفِي^(٦) بِمَا
 ٢٥ فَاجْعَلْ إِلَهِي ذَاكَ تَحْدِيثًا بِمَا
 ٢٦ خَلَقَكَ ذَاتَهُ وَفَعَلَهُ فَمَا
 أَسْلُكُ فِيهِ مِنْهَا مُنِيرَا
 مُكَمَّلًا ذَا حَاجَةٍ لِلتَّكْمِيلِ/
 أَتَى بِحَمْدِ اللَّهِ عِقْدًا فَرْدَا
 لِحُسْنِ مَرْجِهَا تُظَنُّ وَاحِدَةً
 وَبَعْضُ مَا فِي «أَوْضَاحِ الْمَسَالِكِ»
 لِعَرَضِ الْإِيضَاحِ وَالتَّكْمِيلِ
 فِي شَرْحِ الْأَلْفِيَّةِ بِالتَّشْطِيرِ^(٢)
 وَشَانِيٍّ يَعِيبُهَا بِالْبَاطِلِ
 مَحْجُوبَةً عَنْهُ بِلا خَفَاءِ
 (وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَاءُ؟)^(٤)
 مِنْ ادِّعَائِي خَبَّرْتِي^(٥) بِالْفَنِّ
 عَقْدَهُ الْمَاضُونَ نَظْمًا مُحْكَمًا
 أَنْعَمْتَ لَا عُجْبًا فَمَنْ قَدْ عَلِمَا
 رِيَاؤُهُ وَعُجْبُهُ إِلَّا عَمَى

(١) يجوز ضبطها بالبناء للمعلوم: «أودع»؛ أي: ابن مالك.

(٢) في نسخة: «والروض إذا يوصف بالنضير». اهـ حاشية الأصل.

(٣) «أبو الدعفاء» كناية عن الأحمق. انظر: «المخصص» ٣١ / ٥، و«لسان العرب» ١٣٨٢ / ٢.

(٤) استوحى الشاعر هذا البيت من قول أمية بن أبي الصلت:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرُ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَاءُ؟

انظر: «حروف المعاني والصفات» ٨، و«كتاب الأفعال» ٤١٧ / ٢، و«الاقتضاب» ٣٦٢ / ٣،

و«أمالي ابن الشجري» ٢١٨ / ١.

(٥) في (م): «خبرة».

(٦) في (م): «تصرف».

٢٧. وانْفَعْ بِهَا اللَّهُمَّ نَفْعًا جَمًّا

الخطبة:

٢٨. قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ

٢٩. رَأَى الْإِمَامَ الشَّافِعِيَّ النَّاسِكَ^(٢)

٣٠. مُصَلِّيًا عَلَى الرَّسُولِ^(٣) الْمُصْطَفَى

٣١. وَأَهْلَ بَيْتِهِ الْكِرَامِ الْحَنَفَا

٣٢. وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةِ

٣٣. تَنْفَعُ قَارِيهَا بِحُسْنِ نِيَّةِ

٣٤. تُقَرِّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ

٣٥. تُغْنِي عَنِ الْمُطَوَّلَاتِ الْمُجْتَزِي

٣٦. وَتَقْتَضِي رِضًا بغيرِ سُخْطِ

٣٧. لِمَا حَوْتُهُ مِنْ كَمَالِ الضَّبْطِ

٣٨. وَهُوَ بِسَبْقِ حَائِزٌ تَفْضِيلًا

٣٩. فَهُوَ بِفِعْلِ اقْتَضَى التَّسْهِيلًا

٤٠. وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِاتٍ وَافِرَةً

٤١. وَجَعَلَ خَيْرَ الْعُمُرِ نَفْعًا آخِرَهُ

٥٧

يَا مَنْ وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا

العالم الأندلسي من سالكي
أحمد ربي الله خير مالِك /
[ب٢]

وصحبه ذوي العهود والوفا

وآله المستكملين الشرفا

بحفظها وفهمها حفيئة

مقاصد النحو بها محويئة

لحسني سبك مع وضوح محرز

وتبسطة البذل بوعد منجز

بل بدوام رغبة وبسطة

فائقة ألفية ابن معط

علي إذ أوضح لي السبيل

مستوجب ثنائي الجميلا

وبالنعم والرضا والمغفرة

لي وله في درجات الآخرة

(١) في النسخ الثلاث: «سالك»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) انظر: «الوافي بالوفيات» ٢٨٥/٣، و«طبقات الشافعية الكبرى» ٦٧/٨، و«بغية الوعاة»

١٣٠/١، و«نفع الطيب» ٢٢٨/٢.

(٣) في (م): «النبى»، وكذلك اختلفت شروح «الألفية» ما بين راو: «الرسول» وراو: «النبى».

الكلام وما يتألف منه:

٤٢. كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمُ
 [١٣] ٤٣. مُرَكَّبٌ مِنْ كِلْمَتَيْنِ مِنْ كَلِمٍ
 ٤٤. وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ
 ٤٥. مِنْهُ فَكَانَ أَخَذَهُ جِنْسًا أْتَمُّ (١)
 ٤٦. بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنِّدَا وَالْأَلِ
 ٤٧. وَمَا عَلَى الْجَمْعِ أَوْ النِّسْبَةِ دَلٌّ
 ٤٨. بِتَا (فَعَلْتَ وَآتَتْ) وَيَا (افْعَلِي)
 ٤٩. وَحَرْفِ تَنْفِيسٍ وَ(قَدْ) فِي الْأَوَّلِ
 ٥٠. سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ (هَلْ، وَفِي، وَلَمْ)
 ٥١. وَالْفِعْلُ أَقْسَامٌ ثَلَاثٌ انْقَسَمَ
 ٥٢. وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ وَسِمٌّ
 ٥٣. بِكَوْنِ (أَلْ) عَهْدِيَّةً كَمَا عَلِمَ
 ٥٤. وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ
- مَقْصُودٌ إِسْنَادٌ لِذَاتِهِ أْتَمُّ
 وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ/
 جَمِيعَ مَا قَدْ مَرَّ وَاللَّفْظُ أَعَمُّ
 وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ
 وَعَائِدٌ وَصِفَةٌ وَاسْمٌ بَدَلٌ
 وَمُسْنَدٌ لِلْإِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلُ
 وَمُضْمَرٌ مُرْتَفِعٌ مُتَّصِلٌ
 وَنُونٌ (أَقْبَلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي
 وَمَا، وَلَوْ، وَأَلْ (سِوَى شَبِيهِ كَمْ)
 فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كَ (يَشَمُّ)
 أَيُّ تَا (فَعَلْتَ وَآتَتْ) وَذَاتِيَّتُمْ
 بِالنُّونِ فِعْلٌ الْأَمْرُ إِنْ أَمْرٌ فَهُمْ
 فِيهِ فَذَا اسْمٌ وَكَذَاكَ مَا انْخَزَلُ

(١) انظر: «المقاصد الشافية» ٣٢ / ١.

(٢) خواص الاسم كثيرة، ذكر كثيرًا منها سُرَّاحُ «التسهيل» و«الخلاصة». انظر: «التذليل والتكميل» ٥١ / ١، و«همع الهوامع» ٢٧ / ١.

(٣) انظر خواص الأفعال: «التذليل والتكميل» ٦٤ / ١، و«تمهيد القواعد» ١٦٧ / ١.

(٤) «سوى» استثناء من مفهوم قوله: «سواهما الحرف»، فإنه بمعنى: سوى قابل علامتهما الحرف؛ أي: كل ما لا يقبل ذلك حرف سوى ما هو مثل كم مما ثبت اسميته مع عدم قبوله لها، فافهمه. اهـ حاشية الأصل.

(٥) انظر: «همع الهوامع» ٤٦ / ١.

٥٥. عَنِ وَشَمِّ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ يُقْلُ
المعرب والمبني:

٥٩
فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوُ (صَه، وَحَيْهَل)

لِكَوْنِهِ أُضِيفَ لِاسْمٍ مَعْنِي
لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي /
وَكَوْنُ ثَانٍ اثْنَيْنِ حَرْفًا لَيْنًا
وَالْمَعْنَوِيَّ فِي (مَتَى) وَفِي (هُنَا)
قَبُولِ تَأْثِيرِ وَكَاسْمِ أَهْمِلًا
تَأْثُرِ وَكَافْتِقَارِ أَصْلًا
مِنْ مُقْتَضَى الْبِنَاءِ عَلَى مَا قُدِّمًا
مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَ (أَرْض، وَسَمَا)
كَمَا هُوَ الْأَصْلُ وَخُلْفٌ قَوِيًّا
وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيًّا
أَمْثَلَةً شَهِيرَةً لَهُ زَكِنُ
نُونِ إِنْثَاثِ كَ (يُرْعَنَ مَنْ فُتِنَ)
وَوُفِّيَ الْحَقُّ الَّذِي لَهُ هُنَا
وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

٥٦. وَالِاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي
٥٧. بِغَيْرِ مُعْرَبٍ وَمِنْهُ الْمَبْنِي
٥٨. كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمِي (جِئْنَا)
٥٩. شَرْطُ رَأَهُ الشَّاطِطِيُّ بَيْنَا (٢)
٦٠. وَكِنْيَابَةٌ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا
٦١. إِذْ جَاءَ غَيْرَ عَامِلٍ وَهُوَ بِلَا
٦٢. وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا
٦٣. مِنْ الْإِضَافَةِ وَمِمَّا عَلِمَا
٦٤. وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بِنِيَا
٦٥. فِي الْأَمْرِ (٣) فَالْإِعْرَابُ فِيهِ حُكِيَا
٦٦. مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ
٦٧. إِعْرَابُ مَا يُفْصَلُ تَقْدِيرًا وَمِنْ
٦٨. وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَاءِ
٦٩. إِذْ كَانَ عَنِ أَنْ يُعْرَبُوهُ فِي غِنَى

(١) انظر مزيد تفصيل عن الأفعال وتقسيمها: «التذليل والتكميل» ٦٧/١، و«تمهيد القواعد»

١٧٠/١، و«همع الهوامع» ٣٤/١.

(٢) انظر: «المقاصد الشافية» ٧٤/١.

(٣) مسألة خلافية بين أهل الفن: هل الأمر مبني أو معرب؟ ذهب إلى الأول البصريون، وإلى الثاني الكوفيون. انظر تفصيل المسألة في: «الكتاب» ٨/٣، و«معاني القرآن» للأخفش

٨٢/١، و«الإنصاف» ٤٢٧/٢.

أَيُّ: مِنْهُ ذُو ضَمٍّ وَذَا وَالْكَسْرُ تَمْ
 كَ (أَيْنَ، أَمْسِ، حَيْثُ) وَالسَّاكِنُ (كَمْ)
 لِكُلِّ مُعْرَبٍ تَنْلُ صَوَابًا/
 لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)
 خِفَّتُهُ اقْتَضَتْ وَأَيْضًا عَدِمَا
 قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا
 كَسْرًا فَمِنْ حَيْثُ الْخُصُوصُ لَمْ يَضُرُّ
 كَسْرًا كَ (ذَكَرُ اللهُ عَبْدَهُ يَسْرًا)
 مِنْ حَذْفِ أَوْ فَتْحِ وَكَسْرِ مُنْكَسِرٍ
 يَنْوِبُ نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرٍ)
 نِيَابَةً عَنِ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ أَلْفٍ
 وَاجْرُزُ بِيَاءٍ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ
 وَ(ذَوِيٍّ)^(٤) فِي أَصْلِهِ أَتَانَا
 وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا
 وَمَنْعُهُ الْإِثْمَامَ فِيهِ وَهَنْ

٧٠. وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٍّ
 ٧١. فِي اسْمٍ وَفِي سِوَاهُ فَقَدُهُ انْحَتَمَ
 ٧٢. وَالرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلْنِ إِعْرَابًا [١٤]
 ٧٣. كَ (إِنَّ زَيْدًا) اجْعَلِ انْتِصَابًا
 ٧٤. وَالِاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا
 ٧٥. عَامِلُهُ أَنْ يَسْتَقِلَّ مِثْلَمَا
 ٧٦. فَارْفَعِ بَضْمًا وَانصِبْنِ فَتْحًا وَجُرِّ
 ٧٧. فِي كَوْنِهَا الْإِعْرَابَ^(١) وَاجْعَلْ مَا تَجُرُّ
 ٧٨. وَاجْزِمِ بِتَسْكِينٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرُ
 ٧٩. وَأَلْفٍ وَوَاوٍ وَيَا نُونٍ^(٢) أَقْرُ
 ٨٠. وَارْفَعِ^(٣) بِوَاوٍ وَانصِبْنِ بِالْأَلْفِ
 ٨١. وَالْيَا عَنِ الْجَرِّ بِقَوْلِهِ عُرِفُ
 ٨٢. مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنَّ صُحْبَةَ أَبَانَا
 ٨٣. وَقِيلَ (ذُو)^(٥) مُسْكِنًا إِسْكَانًا
 ٨٤. (أَبٌ، أَخٌ، حَمٌّ) كَذَاكَ وَ(هَنْ)

(١) هذا مبني على خلافهم: هل الإعراب معنوي أو لفظي؟ الأول ظاهر كلام سيبويه واختيار

الأعلم، والثاني مذهب ابن خروف، والشلوبين، وابن مالك وغيرهم. انظر: «التذيل

والتكميل» ١١٦/١، و«همع الهوامع» ٥٩/١.

(٢) معطوف بإسقاط العاطف. اه حاشية الأصل.

(٣) كذا في (ظ)، وفي (م): «فارفع»، وفي الأصل عليها طمس ويظهر منها «رفع».

(٤) مذهب سيبويه. انظر: «التذيل والتكميل» ١٦١/١.

(٥) مذهب الخليل. انظر: «التذيل والتكميل» ١٦٣/١.

(٦) مذهب الفراء، وقد نقل سيبويه فيه الإتمام، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. انظر: =

وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ
 وَفِي (أَب) تَشْدِيدُ عَيْنِ أَنْدَرُ
 وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ /
 لِيَا بِتَكْبِيرٍ وَإِفْرَادٍ جَلَا
 لِيَاكَ (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا)
 فَإِنَّهُ عَلَى الْمُشْتَى حُمَلَا
 إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَوَصِلَا
 مُشَابِهَاهُ لَا مُثْنِيَانِ
 كَ (ابْنَيْنِ، وَابْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ
 فِي غَيْرِ رَفْعٍ تَلَوَّ فَتَحَ قَدْ عُرِفَ
 جَرًّا وَنَضْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفَ
 جَمْعًا لِعَاقِلٍ مُذَكَّرٍ أَبِي
 سَالِمٍ جَمَعَ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ
 وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ رُدٌّ أَنْ يَكُونَا
 وَبَابُهُ أَلْحَقُ وَالْأَهْلُونَا
 وَشِبْهُهُ كَقَوْلِكَ: الزَّيْدُونَا
 وَأَرْضُونَا شَدَّ وَالسَّنُونَا

٨٥. وَهُوَ كِنَايَةٌ لِمَا لَا يَحْسُنُ (١)
 ٨٦. وَفِي (أَب) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ
 ٨٧. كَذَا (أَخ) وَفِيهِ (أَخُو) يُذَكَّرُ
 ٨٨. وَشَرْطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضْفَنَ لَا
 ٨٩. وَأَعْنِ (ذُو) عَنْ شَرْطِ أَنْ يُضَافَ لَا
 ٩٠. بِالْأَلِفِ اِزْفَعِ الْمُشْتَى وَ (كِلَا)
 ٩١. لِكَوْنِهِ لِلْفِظِّهِ مُشَاكِلا
 ٩٢. (كِلْتَا) كَذَاكَ (اِثْنَانِ، وَاثْنَانِ)
 ٩٣. إِذْ لَهُمَا مَا جَاءَ مُفْرَدَانِ
 ٩٤. وَتَخَلْفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ
 ٩٥. وَجَاءَ مَقْصُورًا بِإِبْقَاءِ الْأَلِفِ (٢)
 ٩٦. وَارْفَعِ بَوَاوِ وَيَا اجْرُزْ وَانْصِبِ
 ٩٧. عَنْ تَا وَفِي الْوَصْفِ الْقَبُولِ تُصِبِ
 ٩٨. وَشِبْهُهُ ذَيْنِ وَبِهِ عِشْرُونَا
 ٩٩. وَاحِدُهُ عَشْرَةٌ يَقِينَا
 ١٠٠. أَوْلُو وَعَالَمُونَ عَلِيُونَا
 ١٠١. فِيمَنْ بِهِ سُمِّيَ يُلْحِقُونَا

= «التذيل والتكميل» ١ / ١٦٣.

(١) انظر: «العين» ٣ / ٣٥٤، و«تهذيب اللغة» ٥ / ٢٤٣، و«النهاية» ٥ / ٢٧٨.

(٢) ومنه ورد على أحد التخريجات قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]، وقوله:

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

فالأصل أن يقول: «قد بلغا في المجد غايتيها». انظر: «الجملة» ٢٣٨، و«الحجة في القراءات

السبع» ٢٤٢ و ٢ / ٣٣٩، و«شرح المفصل» ٢ / ٣٥٥.

ما اسما أتى وذا كثير مطرد /
 ذا الباب وهو عند قوم يطرد
 في حكمه مما بيانه سبق
 فافتح وقل من بكسره نطق
 فاكسر وفتح بعد يا لا يشته
 بعكس ذلك استعملوه فانتبه
 بأن يزداد^(٢) فيه كيف وقعا
 يكسر في الجر وفي النصب معا
 تمنعه تنويناً أو صرفاً شمل
 - كأذرعاً - فيه ذا أيضاً قبل
 وهو الذي بالعلتين يتصف

[١٥] ١٠٢. وبأبه ومثل حين قد يرد
 ٢٤-٣-٢٥ ١٠٣. وفي سين ذاً وبالنقل وجد
 ١٠٤. ونون مجموع وما به التحق
 ١٠٥. ففتح لخرقة اللفظ أحق
 ١٠٦. ونون ما ثني والملحق به
 ١٠٧ ١٤-٦-٢٥. وألف قل فمن يقول به
 ١٠٨. وما بتا وألف قد جمعا
 ١٠٩. ولو بتغير بناءً وضعاً^(٣)
 ١١٠. كذا (أولات) والذي اسماً قد جعل
 ٢٥-١٤-٢٥ ١١١. وجاء مثل أصله فما نقل^(٥)
 ١١٢. وجر بالفتحة ما لا ينصرف

(١) من الغريب أن ابن مالك نظم هذه المسألة في «الخلاصة» في بيتين، بينما في «الكافية الشافية» - وهي أم «الألفية»، و«الألفية» اختصارها - نظمها في بيت واحد، قال في «الكافية الشافية»:

والنون في جمع له الفتح وفي
 وقال في «الألفية»:

ثنية كسر وعكس قد يفى
 فافتح وقل من بكسره نطق
 ونون مجموع وما به التحق
 ونون ما ثني والملحق به
 بعكس ذلك استعملوه فانتبه

انظر: «ألفية ابن مالك» ص ٧٤ البيت ٣٩ و ٤٠، و«شرح الكافية الشافية» ١/ ١٩١.

(٢) في الأصل: «يزادا».

(٣) كأرض وأرضات.

(٤) أي: شمل التنوين والجر. انتهى. اه حاشية الأصل.

(٥) في (ظ): «وجاء أيضاً مثله فما نقل».

١١٣. أَوْ عَلَّةٍ تَقُومُ^(١) ثُمَّ ذَا أَلِفٍ
 ١١٤. وَاجْعَلُ^(٢) لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النَّوْنِ
 ١١٥. فِي غَيْبَةٍ أَوْ مَا يُخَاطَبُونَ
 ١١٦. وَحَذْفُهَا لِلجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةٌ
 ١١٧. عِنْدَهُمَا^(٣) حَذْفًا^(٤) بِفَرْقٍ مُعْلِمَةٍ
 ١١٨. وَسَمٌّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا
 ١١٩. أَوْ يَا تَلِي كَسْرًا لُزُومًا تَمًّا
 ١٢٠. فَالْأَوَّلُ الْإِغْرَابُ فِيهِ قُدْرًا
 ١٢١. لِأَنَّ ذَاتَهَا أَبَتْ أَنْ يَظْهَرَ^(٥)
 ١٢٢. وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ
 ١٢٣. وَبَعْضُهُمْ يَحْذِفُهَا إِنْ اضْطَرَّرَ^(٦)
 ١٢٤. وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ
 ١٢٥. فِي أَنَّهُ فِي الْفِعْلِ بِالْقَلْبِ وَصِفٌ

ما لم يوصف أو يك بعد ال ردف
 وَلَوْ بَتَاءٍ بَدءُهُ يَأْتُونَا
 رَفَعًا وَ(تَدْعِينَ، وَتَسْأَلُونَا)
 وَقِيلَ بِالتَّقْدِيرِ وَهِيَ مُلْزِمَةٌ
 ك(لَمْ تَكُونِي لِتُرُومِي مَظْلَمَةً)/
 بِأَلِفٍ آخِرُهُ قَدْ لَزِمَا
 كَالْمُضْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا
 فِي أَلِفٍ آخِرُهُ تَعَذَّرَا
 جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
 لِخِفَةِ الْفَتْحَةِ مِنْ ثُمَّ تَقَرُّ
 وَرَفَعُهُ يُنَوِي كَذَا أَيْضًا يَجْرُ
 فِي الْحَالِ لَا فِي أَصْلِهِ إِذَا اخْتَلَفَ
 أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ

(١) سيأتي موضع منفرد يتحدث عن الممنوع من الصرف عند البيت ١٣٢٤.

(٢) في الأصل: «وَجْعَلُ».

(٣) في (م): «غيرهما».

(٤) هل حذف حروف العلة بالجازم أو عند الجازم؟ التحقيق الثاني. انظر: «التذليل والتكميل»

٢٠٢/١، و«شرح المرادي» ٣٥٠/١، و«التصريح» ٨٧/١.

(٥) في (م): «يظهرا»، والتعذر ما لو تكلف المتكلم في نطقه لم يستطع.

(٦) في (م): «إن اضطرر»، ويقصد الشارح به قوله:

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

انظر: «سفر السعادة» ٧١٣/٢، و«شرح الشافية» ١٨٣/٣، و«التذليل والتكميل» ٢١٣/١.

(٧) في (م): «أصلها».

فَالرَّفَعُ وَالنَّصَبُ أَنْوَيا ذَا الْفَهْمِ
وَأَبْدِ نَصَبَ مَا كَدَ (يَدْعُو، يَرْمِي)
وَأَوْا^(١) وَيَا^(٢) وَالْفَا مُلَازِمَا
ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لِأَزْمَا

١٢٦. فالألف أنو فيه غير الجزم
١٢٧. تعذرًا لما مضى في الاسم
١٢٨. والرَّفَعُ فِيهِمَا أَنْوَ واخذف جازما
١٢٩. إبقاء ما قبل دليلاً جازما

5- 2020

النكرة والمعرفة:

تَعْرِيفُهُ وَلَوْ بَدَأَ مُنْحَصِرًا
أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا/
وَكَالْمُنَادَى حَيْثُ قَضَدُهُ حُذِي
وَ(هِنْدٌ، وَابْنِي، وَالْغُلَامُ، وَالذِّي)
وَلَوْ مُخَاطَبًا سِوَى الْمُشِيرِ
كَ(أَنْتَ، وَهُوَ) سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

١٣٠. نَكِرَةٌ قَابِلٌ أَلْ مُؤَثَّرًا

١٣١. فِي وَاحِدٍ كَمَا تَقُولُ قَمَرًا^(٣) [١٦]

١٣٢. وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَ(هُمَّ، وَذِي)

١٣٣. وَكَوْنُهُ بِأَلْ بَعِيدُ الْمَأْخِذِ

١٣٤. فَمَا لِيذِي غَيْبَةً أَوْ حُضُورِ

١٣٥. أَتَتْ إِلَيْهِ بِأَسْمِهَا الْمَشْهُورِ

5- 2020

(١) «وَأَوْا» مفعول «احذف»، و«ثلاثهن» مفعول «جازما» الأول دون الثاني؛ لأنه من الجزم؛

أي: القطع انتهى. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في الأصل: «وياء» وبها ينكسر الوزن.

(٣) إذا كان تعريف النكرة: ما شاع في جنسه، فكيف نقول «قمر» نكرة ولا يوجد منه إلا فرد

واحد؛ فهو غير شائع في جنسه؟ نقول: ذلك التعيين لأمر عارض، والشياخ مقدر، لكن خص

بالقمر الموجود لعدم وجود غيره، فهو أمر عارض. انظر: «شرح جمل الزجاجي» ١٧٠ / ٢،

و«شرح الأشموني» ٨٥ / ١.

(٤) قال ابن مالك في «الكافية الشافية»:

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَ(عَتْرَةٌ)

وَأَسْمٌ إِشَارَةٌ وَمَوْضُوعٌ مُتَمُّ

أَوْ ذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا

مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ كَ(عَبْدٍ) نَكِرَةٌ

فَمُضْمَرٌ أَعْرَفُهَا ثُمَّ الْعَلَمُ

وَذُو أَدَاةٍ أَوْ مُنَادَى عُنَا

انظر: «شرح الكافية الشافية» ٢٢٢ / ١.

بِهِ يُرِيدُ مَا أَتَى فِي الْإِبْتِدَاءِ
وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا
فَالْيَا ضَمِيرٌ مُتَكَلِّمٌ سَلَكَ
وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَكَ)
لِشَبِّهِ مَعْنَى وَوَضَعًا انْتُخِبَ
وَلَفْظٌ مَا جُرَّ كَلَفَظَ مَا نُصِبَ
وَالْيَا وَ (هُم) لَكِنَّ فِي (نَا) ذَاكَ صَحَّ
كَ (اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمِنْحَ)
يَكُونُ غَيْرَ مُتَكَلِّمٍ وَمَا

١٣٦. وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ
١٣٧. أَعَمُّ مِنْ أَلَّا يَكُونُ مُبْتَدَأًا
١٣٨. كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ (ابْنِي أَكْرَمَكَ)
١٣٩. جَرًّا وَلِلْكَافِ انْتِصَابٌ دُونَ شَكِّ
١٤٠. وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ
١٤١. أَوْ قُلٌّ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنِ اعْرَابِ نُصِبٍ^(١)
١٤٢. لِلرَّفْعِ وَالنُّصْبِ وَجَرًّا (نَا) صَلَاحٌ
١٤٣. مَعَ اتِّحَادٍ وَاتِّصَالٍ اتَّضَحَ^(٢)
١٤٤. وَالْفِ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا

(١) يوجد خلاف بين السادة النحاة في سبب بناء الضمائر، وقد ذكر ابن مالك في «التسهيل» لبنائها أربعة أسباب:

أولها: شبه الحرف وضعًا؛ لأن أكثره على حرف أو حرفين، وحمل الباقي على الأكثر.
وثانيها: شبه الحرف افتقارًا؛ لأن المضمير لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها.

وثالثها: شبه الحرف جمودًا، والمراد بالجمود: عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير، وبأن يوصف، أو يوصف به كما فعل بالمبهمات.
ورابعها: الاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعاني.

قال ابن الناظم: «ولعل هذا المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات، ولذا عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء». انظر: «التسهيل» ٢٩، و«شرح ابن الناظم» ٣٥، و«شرح المرادي» ٣٦٢/١، و«المقاصد الشافية» ٢٦٦/١.

(٢) هذا تنكيت من الشارح رحمه الله - على علامة الدنيا أبي حيان؛ إذ اعترض أبو حيان على ابن مالك بأن ذلك لا يختص بالضمير (نا) بل الياء و(هم) كذلك؛ لأنك تقول: «قومي، وأكرمني، وغلامي، وهم فعلوا، وإنهم، ولهم مال»، ورُدَّ كلام أبي حيان - كما قال الشارح - بأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم، ولأن المنفصل غير المتصل. انظر: «منهج السالك» ١٦، و«التصريح» ١٠٠/١، و«شرح ابن طولون» ١٠١/١.

١٤٥. تُلْفِيهِ وَاحِدًا وَذَا عَنَى بِمَا	غَابَ وَغَيْرِهِ كَ (قَامَا، وَاعْلَمَا)
[ب٦] ١٤٦. وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ	حَتْمًا وَلَا يَخْلُفُ هَذَا الْمُظْهَرُ /
١٤٧. وَلَا ضَمِيرٌ بِانْفِصَالٍ يُذَكَّرُ	كَ (افْعَلْ أَوْ افِقْ نَعْتِبُ إِذْ تَشْكُرُ)
١٤٨. وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ (أَنَا، هُوَ،	نَحْنُ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ، هِيَ) وَالْأَشْبَهُ
١٤٩. جَعَلُ تَمَامِ اللَّفْظِ مَوْضُوعًا لَهُ ^(١)	وَ (أَنْتَ) وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبَهُ
١٥٠. وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا	(إِيَا) وَمَيِّزُهُ بِحَرْفٍ وَوَصِلَا
١٥١. لِغَائِبٍ وَحَاضِرٍ كَمَا تَلَا ^(٢)	(إِيَايَ) وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا
١٥٢. وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ	إِلَّا مُقَدَّمًا وَفِي حَضْرٍ قُبْلُ
١٥٣. وَعَامِلٍ يَخْفَى ^(٣) فَغَيْرُ ذَا شَمِلٍ	إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

(١) مذهب البصريين أن ألف (أنا) زائدة، والاسم هو الهمزة والنون، واستدلوا بحذف الألف وصلًا، وإنما زيدت وقفًا لبيان الحركة، ولذلك عاقبتها هاء السكت في قول حاتم: «هذا فزدي أنه»، ومذهب الكوفيين أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة، واختاره ابن مالك، وأما (أنت) وفروعه، فالضمير عند البصريين (أن)، والتاء وحرف خطاب، ومذهب الفراء أن (أنت) بجملته ضمير، ومذهب جمهور البصريين أن (هو) بجملته ضمير وكذلك (هي)، وأما (هما، وهم، وهن) فذهب أبو عليّ: إلى أنها بجملتها ضمائر، وقد قيل غير ذلك. انظر: «شرح المرادي» ٣٦٦/١، و«التصريح» ١٠٣/١، و«حاشية الخصري» ١٠١/١.

(٢) هذه مسألة خلافية، انظر تفصيلها في: «المقاصد الشافية» ٢٨٦/١.

(٣) مثال الأول قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، ومثال الثاني: «إنما قام أنا»، ومثال الثالث قول لبيد:

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعَكَ عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ

ومواضع وجوب الانفصال ذكر منها المرادي اثني عشر موضعًا. انظر: «شرح ابن الناظم»

٣٨، و«شرح المرادي» ٣٦٧/١/١، و«المقاصد الشافية» ٢٩٩/١.

(٤) يجعل قوله: «إذا... إلخ» فاعل «شمل». انتهى. اهـ حاشية الأصل.

مِنْ كُلِّ ثَانِي مُضْمَرَيْنِ تَمَّا
 أَشْبَهَهُ فِي (كُنْتَهُ) الْخُلْفُ انْتَمَى
 فِي (كُنْتَهُ) اخْتَارُ لَا فِي (خَالَا)
 اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ^(١)
 أَي قَدَّمَ الْأَعْرَفَ فِي الْمَقَالِ
 وَقَدَّمَ مَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ
 مَا لَمْ يَكُنَا بِاخْتِلَافٍ حَلًّا
 وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضَلًا / [١٧]

لِأَجْلِ صَوْنِ الْفِعْلِ عَمَّا قَدْ عُدِمَ
 نُونٌ وَقَايَةٌ وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ
 وَهُوَ ضَرُورَةٌ وَرُبَّمَا يُرَى
 وَمَعَ (لَعَلَّ) اعْكِسَ وَكُنْ مُخَيَّرًا
 بِحَذْفِ نُونٍ ذَكَرَهَا قَدْ أَلْفَا
 (مَنِّي، وَعَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا
 أَفْعَلٍ تَفْضِيلٍ ثُبُوتُهَا قُفِي
 (قَدْنِي، وَقَطْنِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدَّيْفِي

١٥٤. وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا^(٢)
 ١٥٥. أَخْصَصَ لَمْ يُزْفَعُ وَنَسَخَا عَدِمَا
 ١٥٦. كَذَاكَ (خِلْتَنِيهِ) وَاتِّصَالًا
 ١٥٧. وَفِيهِمَا هُنَا اتِّصَالًا قَالَا
 ١٥٨. وَقَدَّمَ الْأَخْصَصَ فِي اتِّصَالِ
 ١٥٩. كَغَائِبٍ لِيذِي خِطَابٍ وَالِي
 ١٦٠. وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْأَزْمُ فَضْلًا
 ١٦١. فِي غَائِبٍ وَاحْمِلْ عَلَى ذَا حَمَلًا
 ١٦٢. وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزْمُ
 ١٦٣. فِيهِ مِنَ الْكَسْرِ وَمِنْ لُبْسٍ يَتِمُّ
 ١٦٤. وَ(لَيْتَنِي) فَشَا وَ(لَيْتِي) نَدْرًا
 ١٦٥. فِي الْإِخْتِيَارِ جَائِزًا وَأُنْكَرًا^(٣)
 ١٦٦. فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا
 ١٦٧. لِتَحْفَظَ السُّكُونُ عَنْ أَنْ يُحْذَفَا
 ١٦٨. وَفِي (لَدْنِي) (لَدْنِي) قَلَّ وَفِي
 ١٦٩. بِقِلَّةٍ كَذَا اسْمٌ فَاعِلٍ وَفِي

(١) «ما» مبتدأ، و«من كل... إلخ» صلة، و«أشبهه» خبره، فافهم. انتهى. اهـ حاشية الأصل.

(٢) يقصد بهم: سيويه ومن تبعه. انظر: «الكتاب» ٣٦٣/٢.

(٣) مذهب الجمهور أنه ضرورة، وقد ذهب الإمام الفراء إلى جوازه. انظر: «تمهيد القواعد»

العلم:

عَمَّا سِوَى عِلْمٍ بَوَّضَ سَبَقًا	١٧٠. اسْمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا
عَلَّمَهُ كَ (جَعْفَرٍ، وَخَزْنَقَا	١٧١. إِذْ شَرَطُ ذَا فِي كُلِّ لَفْظٍ حَقَّقًا
فِي اسْمِ قَبِيلَةِ أُوَيْسِ السَّابِقِ	١٧٢. وَقَرْنٍ، وَعَدْنٍ، وَلَا حِقِّ)
وَ (شَذَقَمٍ، وَهَيْلَةَ، وَوَأَشِقِ)	١٧٣. وَبَلَدَةَ وَفَرَسٍ لِمَا بَقِيَ ^(٢)
وَذَا لِمَدْحٍ أَوْ لِدَمِّ نَسَبَا	١٧٤. وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا
وَآخَرَنُ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبَا /	١٧٥. [ب] وَصَدْرُهَا يَكُونُ أُمًّا أَوْ أَبَا
مُؤَوَّلًا أَوْ اتَّبَعَ أَوْ بِالْقَطْعِ صِفَتْ	١٧٦. وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَصِفَتْ
حَتْمًا وَإِلَّا اتَّبَعَ الَّذِي رَدَفَ	١٧٧. وَالْأَوَّلُ الْبِضْرِيُّ ^(٣) عَنْهُ قَدْ عُرِفَ
وَنَحْوُ (مَسْعُودٍ، وَحَارِثٍ) وَرَدَ	١٧٨. وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَ (فَضْلٍ، وَأَسَدٍ)
وَذُو ارْتِجَالٍ كَ (سُعَادٍ، وَأُدْدٍ)	١٧٩. وَ (حَسَنِ) وَالْفِعْلُ مِنْ هَذَا يُعَدُّ
نُزْلَ ثَانِيهِ كَتَاءٍ صَحْبَا	١٨٠. وَجُمْلَةً وَمَا بِمَزْجِ رُكْبَا
ذَا إِنْ بَغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُغْرِبَا	١٨١. فَتَحًا أَوْ اسْكَانًا كَ (مَعْدِي كَرِبَا)
مَا ثَانِ جُزْأَيْهِ تَرَى اتِّصَافَهُ	١٨٢. وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ
كَ (عَبْدِ شَمْسٍ، وَأَبِي قُحَافَةَ)	١٨٣. بِشِبْهِ تَنْوِينٍ وَخُذْ أَصْنَافَهُ

(١) فقوله «مطلقاً» مُخْرَجٌ لِمَا سِوَى الْعِلْمِ مِنَ الْمَعَارِفِ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ يُعَيَّنُ مَسْمَاهُ بِمَجْرَدِ الْوَضْعِ أَوْ بِالْغَلْبَةِ، لَا بِقَرِينَةٍ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْمَعَارِفِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُعَيَّنُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ؛ إِمَّا لَفْظِيَّةً كَ «أَل»، أَوْ مَعْنَوِيَّةً كَالْحُضُورِ وَالْغَيْبَةِ فِي «أَنْتَ وَهُوَ». انظر: «شرح ابن الناظم» ٤٧، و«شرح المرادي» ٣٩٠/١.

(٢) هذا لف ونشر مرتب للصدر: «قرن» قبيلة أويس، و«عدن» بلدة، و«لاحق» علم لفرس. انظر: «شرح ابن عقيل» ١١٩/١، و«شرح المكودي» ٢٨.

(٣) انظر: «الكتاب» ٢٩٤/٣، و«المقتضب» ١٦/٤.

وَفَارَقَ اسْمَهَا عَلَى قَوْلِ أَتَمَّ
كَعَلِمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمٌّ
وَ(شَبُوءَةٌ) اجْعَلُهُ لَهُ اسْمًا تُصِيبُ
وَهَكَذَا (تُعَالَةُ) لِلتَّغْلِبِ
لَكِنَّ فَرْدًا إِذَا اجْعَلْنَا مَقَرَّهُ
كَذَا (فَجَارٍ) عَلِمَ لِلْفَجْرَةِ

١٨٤. وَوَضَعُوا الْبَعْضَ الْإِجْنَاسَ عَلِمَ
١٨٥. بِأَنَّهُ ذِهْنًا بِتَغْيِينِ (١) أَلْمِ (٢)
١٨٦. مِنْ ذَاكَ (أُمُّ عَزِيْطٍ) لِلْعَقْرَبِ (٣)
١٨٧. وَلِغُرَابٍ (ابْنِ دَائِيَّةٍ) انْسِبِ (٤)
١٨٨. وَمِثْلَهُ (بَرَّةٌ) لِلْمَبْرَةِ (٥)
١٨٩. ذِهْنًا وَذَا فَرْقٌ فَأَحْسِنُ نَضْرَةَ (٦)

اسم الإشارة:

و(تِه، تِهِي، ذِهِي) فِي الْأُنْثَى قَدْ ذُكِرَ / [أ٨]
ب(ذِي، وَذِه، تِي، تَا) عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

١٩٠. ب(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشْرُ
١٩١. وَ(ذَاتُ) أَيْضًا وَاجْتِيَاسُ مَا كُسِرَ (٩)

(١) فِي (م): «بِتَغْيِيرٍ».

(٢) فِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ، قَالَ الْمُرَادِيُّ: «وَالْتَحْقِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: اسْمُ الْجِنْسِ هُوَ الْمَوْضُوعُ لِلْحَقِيقَةِ الذَّهْنِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، فَ«أَسَدٌ» مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ قَيْدِ مَعَهَا أَصْلًا، وَعِلْمُ الْجِنْسِ كِ«أَسَامَةٌ» مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ بِاعْتِبَارِ حُضُورِهَا الذَّهْنِيَّةِ الَّتِي هِيَ نَوْعٌ شَخْصِيٌّ لَهَا مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْ أَفْرَادِهَا، وَنَظِيرُهُ الْمَعْرُوفُ بِاللَّامِ الَّتِي لِلْحَقِيقَةِ وَالْمَاهِيَّةِ». انظر: «شرح المرادي» ٤٠٢ / ١، و«تمهيد القواعد» ٤٣٠ / ١.

(٣) انظر: «مقاييس اللغة» ٢٦ / ١، و«المحكم» ٥٤١ / ١.

(٤) انظر: «العين» ٢٩١ / ٦، و«الجيم» ١٥٣ / ٢.

(٥) انظر: «الجرائيم» ٢٩٣ / ٢، و«المذكر والمؤنث» لابن الأنباري ١٣٧ / ٢.

(٦) انظر: «العين» ١٠٩ / ٢، و«جمهرة اللغة» ٤٢٧ / ١.

(٧) انظر: «تاج العروس» ١٥٣ / ١٠.

(٨) انظر: «شرح الحدود» ١٥٢.

(٩) أي: الاختلاس في (تِهِي، وَذِهِي) فتصبحان: (تِه، وَذِه). انظر: «شرح الأشموني» ١١٩ / ١.

وَكُلُّ وَاحِدٍ لَهُ بَدَأٌ وَوَضِعٌ
 وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ، تَيْنِ) اذْكَرُ تُطْعَمُ
 عَنْ قَيْدِ تَذْكِيرٍ وَعَقْلٍ حَقَّقَا
 وَالْمَدُّ أَوْلَى وَلَدَى الْبُعْدِ انْطَقَا
 فِي غَيْرِ مَا تُنِي فَلَيْسَ مَوْضِعَهُ
 وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ (هَأ) مُمْتَنِعَةٌ
 دَانِي زَمَانٍ بِشُدُودِ^(٣) قُلَّلا
 دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ^(٤) الْكَافُ صِلَا

١٩٢. وَ(ذَانِ، تَانِ) لِلْمُثْنَى الْمُرْتَفِعِ
 ١٩٣. إِذْ كَوْنُ مَبْنِيٍّ تُنِي مُمْتَنِعٌ^(٢)
 ١٩٤. وَبِ(أَوْلَى) أَشْرُ لِحْمَعٍ مُطْلَقَا
 ١٩٥. إِذْ فِي سِوَى الْعَاقِلِ نَزْرًا أُطْلَقَا
 ١٩٦. بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ
 ١٩٧. وَاللَّامُ مَدُّ الْجَمْعِ أَيْضًا مَنَعَهُ
 ١٩٨. وَبِ(هُنَا، أَوْ هَهُنَا) أَشْرُ إِلَى
 ١٩٩. وَفِي الْكَثِيرِ بِهِمَا أَشْرُ إِلَى

(١) في (م): «بذا».

(٢) المسألة خلافية، فمذهب المحققين كالفارسي أن (ذين، وتين) ليسا تثنية حقيقية، بل هي ألفاظ وضعت لمثنى، واستدل الفارسي على ذلك بأن التثنية تستلزم تقدير التنكير، ألا ترى أن العلم إذا تُنِي قُدِّرَ تنكيره، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير؟ انظر: «شرح المرادي» ٤٠٧/١.

(٣) في (م): «بندور».

(٤) نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي «شرح التسهيل» فقال: «وقد يشار بـ(هناك، وهناك، وهنّا) إلى الزمان، فمن الإشارة إليه بـ(هناك) قول الأفوه الأودي:

وَإِذَا الْأُمُورُ تَعَاظَمَتْ وَتَشَابَهَتْ فَهِنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أَيْنَ الْمَفْزَعِ
 وَمِنَ الْإِشَارَةِ بـ(هناك) قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١]، وَمِنَ الْإِشَارَةِ إِلَى الزَّمَانِ بـ(هنا) قول الشاعر:

حَنْتَ نَوَارٌ وَلَاتُ هُنَا حَنْتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارٌ أَجْنَتْ

فـ(هنا) إشارة إلى وقت، وهو منصوب على الظرفية، و(حنت) في موضع رفع بالابتداء، والخبر الظرف، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولا بالمصدر. انظر: «شرح التسهيل» ٢٥١/١، و«التذيل والتكميل» ٢١٢/٣.

(٥) في (م): «وبها».

بِالْفَتْحِ وَالتَّشْدِيدِ حَيْثُ عَنَّا
أَوْ بِ(هُنَالِكَ) انْطَقَنُ أَوْ (هِنَا)

٢٠٠. فِي الْبُعْدِ أَوْ بِ(ثُمَّ) فَهْ أَوْ (هِنَا)
٢٠١. وَلَفْظَ (هَنَّتَ) أَيْضًا اذْكُرْنَا^(١)

الموصول:

وَتُحَذَفُ الْيَاءُ مَعَ بَقَاءِ الْكَسْرِ
وَالْيَاءُ إِذَا مَا تُنْبِئُ لَا تُثَبِّتُ
وَقِيلَ: لَا وَاجِعَلُ لَهُ اسْتِقَامَةٌ/
وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ
مَعَ أَلْفٍ عَلَى اتِّفَاقِ عَضْدِهَا
أَيْضًا وَتَعْوِيضُ بِذَلِكَ قُصْدًا
وَالجَمْعُ فِي ذَا كَالْمُثَنَّى أُطْلِقًا
وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا
وَبِ(اللَّوَاتِي، وَالْأُولَى) أَيْضًا مَعًا
وَ(اللَّاءِ) كَ(الذِّينِ) نَزْرًا وَقَعًا
وَ(مَا) لِغَيْرِ عَاقِلٍ وَ(مَنْ) قُصِرَ
وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّبٍ شَهْرٍ
وَتُنْبِئُ كَمَا رَوَى الْأَثْبَاتُ
وَمَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)
إِنْ لَمْ يُشْرَبْ بِهَا كَ(مَا ذَا الرَّامِي؟)

٢٠٢. مَوْضُوعُ الْأَسْمَاءِ (الذِّي) الْأُنْثَى (الَّتِي)
٢٠٣. أَوْ حَذْفُهَا أَوْ أَلْ فَقُلْ (لذِي، لَتِي)
٢٠٤. بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلَاهِ الْعَلَامَةُ
٢٠٥. بِكَوْنِ فَرْدٍ فَاقِدًا إِتْمَامَهُ
٢٠٦. وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ، وَتَيْنِ) شُدِّدَا
٢٠٧. وَمَعَ يَاءٍ عَلَى الصَّحِيحِ وَرَدَا
٢٠٨. جَمْعُ (الذِّي): (الْأُولَى)، (الذِّينِ) مُطْلَقًا
٢٠٩. عَلَى نَظِيرِهِ كَمَا قَدْ سَبَقَا^(٢)
٢١٠. بِ(اللَّاءِ، وَاللَّاتِي) (الَّتِي) قَدْ جُمِعَا
٢١١. وَبِ(اللَّوَاءِ، وَاللَّاءِ، اللَّوَاءِ) سُمِعَا^(٣)
٢١٢. وَ(مَنْ، وَمَا، وَأَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرَ
٢١٣. عَلَى ذَوِي الْعِلْمِ وَ(أَلْ) لَا يَنْقُصِرُ
٢١٤. وَكَ(الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ (ذَاتُ)
٢١٥. وَكَ(الذِّينِ) بِ(ذَوُو) قَدْ يَأْتُوا
٢١٦. وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ

(١) انظر: «شرح التسهيل» ١ / ١٨٥، و«الدر المصون» ٣ / ١٤٨.

(٢) انظر: البيت ١٩٣.

(٣) انظر: «الأصول» لابن السراج ٢ / ٢٦٢، و«التسهيل» ٣٤.

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» ١٢ / ٢٣٩، و«التصريح» ١ / ١٦٠.

أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ
 مَعَهُودَةٌ تُرَى لَهُ مُكَمَّلَةٌ
 عَلَى ضَمِيرٍ لَائِقٍ مُشْتَمَلَةٍ /
 بِهِ وَكَوْنُهَا مِنَ الْإِنْشَاءِ حُظْلٌ
 بِهِ كَ (مَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كِفْلٌ)
 وَشَدَّ مَنْ بِالظَّرْفِ بَعْدَهَا وَصَلُ
 وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلٌّ
 يَعْنِي بِهَا مَوْصُولَةٌ إِذَا مَا اتَّصَفَ
 وَصَدْرٌ^(٣) وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ
 تَأْوِيلٌ مُوْهِمٌ الْبِنَاءِ مَا خَفِيَ
 ذَا الْحَدْفِ (أَيًّا) غَيْرُ (أَيِّ) يَقْتَضِي
 نَحْوُ (الَّذِي أَحْسَنَ ذَا) فَالْحَدْفُ قَلٌّ
 فَالْحَدْفُ نَزْرٌ وَأَبْوَأُ أَنْ يُخْتَزَلَ
 بِأَنْ يَكُونَ مِنْ عِدَادِ الْجُمَلِ

٢١٧. وَذَاكَ بَعْدَ (مَا) وَفَاقٌ نَامِي
 ٢١٨. وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ
 [١٩] ٢١٩. تَعْرِيفُهُ بِهَا عَلَى قَوْلٍ^(١) وَلَهُ
 ٢٢٠. وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبَّهَهَا الَّذِي وَصِلُ
 ٢٢١. كَذَا تَعَجُّبِيَّةٌ فَلَا تَصِلُ
 ٢٢٢. وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ (أَلْ)
 ٢٢٣. كَذَاكَ وَصَلُ اسْمِيَّةٍ مِنَ الْجُمَلِ^(٢)
 ٢٢٤. (أَيِّ) كَ (مَا) وَأَعْرَبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ
 ٢٢٥. سِوَاهُ بِالْبِنَاءِ حَيْثُ لَمْ يُضَفْ
 ٢٢٦. وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي
 ٢٢٧. دَعْوَاهُمْ اسْتِفْهَامَ (أَيِّ) ثُمَّ فِي
 ٢٢٨. إِنْ يُسْتَطَلُّ وَصَلُ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ
 ٢٢٩. وَلَمْ يُقَسَّنْ وَإِنْ يُقَسَّنْ أَيْضًا يُقَلُّ
 ٢٣٠. إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِيُوصَلَ مُكَمَّلٌ

(١) فعلى هذا المذهب تكون (أل) التي في الاسم الموصول زائدة، والقول الثاني: أن تعريف الموصول حاصل بـ(أل). انظر: «اللباب» للعكبري ٣٣٥ / ١، و«أمالى ابن الحاجب» ٧٦٩ / ٢، و«شرح ابن عقيل» ١٨٠ / ١.

(٢) مثال وصلها بالظرف قول الراجز:

مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَّةِ
 فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ ذَاتِ سَعَةٍ
 ومثال وصلها بالجملة الاسمية قوله:

مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهُ مِنْهُمْ
 لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدٍّ

انظر: «اللامات» ٥٤، و«الإنصاف» ٤٢٥ / ٢، و«شرح التسهيل» ٢٠٣ / ١، و«الجنى الداني» ٢٠٣. (٣) (وصدر) تنازعه (تضف) و(يضعف) فاعرفه. انتهى. اهـ حاشية الأصل.

والحذف عندهم كثيرٌ منجلي
بغير ناقصٍ وذو ألٍ ووجبت
بفعلٍ أو وصفٍ كـ (من نرجو يهب)
يعني به: العامل فيما انخفا/ [٩ب]
كـ (أنت قاضٍ) بعد أمرٍ من (قضى)
وليس عمدةً ولا فيه انحصر
كـ (مرّ بالذي مررتُ فهو برّ)

٢٣١. لِأَنَّهُ حِينِيذٍ لَا يَنْجَلِي
٢٣٢. فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ
٢٣٣. لِلرَّبِّطِ وَالنَّصْبِ الَّذِي لَهُ انْتَسَبَ (١)
٢٣٤. كَذَاكَ حَذْفُ مَا بَوَصَفَ خُفْضًا
٢٣٥. فَإِنَّ حَذْفَ ذَا الْكَثِيرِ الْمُرْتَضَى
٢٣٦. كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرٌّ
٢٣٧. وَاتَّحَدَ الْحَرْفَانِ عَامِلًا ظَهَرَ (٣)
المعرف بأداة التعريف:

أَوْ أَنَّهُ الْهَمْزَةُ خُلْفٌ انْضَبَطَ
فـ (نَمَطٌ) عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ: (النَّمَطُ)

٢٣٨. (أَلٌ) حَرْفٌ تَعْرِيفٍ أَوْ اللَّامُ فَقَطُ
٢٣٩. أَوْ زِيدَ مَعَ وَضِعٍ كَمَا بَعْضُ بَسَطٍ (٤)

(١) في (م): «انتصب».

(٢) في (م): «يرجو نهب».

(٣) انظر تفصيل الشروط: «شرح المرادي» ٤٥٧ / ١.

(٤) بسط المسألة كما قال الشيخ خالد: «قال في «التسهيل»: «هي (أل) لا (اللام) وحدها وفاقاً للخليل وسيبويه، وليست الهمزة زائدة، خلافاً لسيبويه»، وقال الموضح في «شرح القطر»: «والمشهور بين النحويين أن المعرف (أل) عند الخليل، و(اللام) وحدها عند سيبويه، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين، ونقله بعضهم عن الأخفش. وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أن المعرف (أل)، وقال: «وإنما الخلاف بينهما في الهمزة: أزائدة هي أم أصلية؟»، واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه.

وتلخص في المسألة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أن المعرف (أل) والألف أصل.

والثاني: أن المعرف (أل)، والألف زائدة.

والثالث: أن المعرف اللام وحدها». وأسقط مذهباً رابعاً وهو أن المعرف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهو مذهب المبرد، ولكل منهم حجة =

لِصَنَمٍ يُنْقَلُ مِنْ صِفَاتِ
وَ(الآن، والذين، ثم اللات)
فِي مَنْ يَرَاهُ عَلَمًا فِي الْأَشْهَرِ
كَذَا (وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَاقِيْسُ الشَّرِي)
إِنْ كَانَ فِي الْأَصْلِ لِ(أَل) قَدْ قَبْلًا
لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا
لَا كَ(يَزِيد) الْفَاقِدِ الْإِثْيَانِ
فَذَكَرُ ذَا وَحَدْفُهُ سِيَانِ

٢٤٠. وَقَدْ تَزَادُ لِأَزْمَا ك(اللات)
٢٤١. وَكَ(السَّمَوَالِ) اسْمَ شَخْصِ آتِ
٢٤٢. وَلَا ضِطْرَارِ ك(بَنَاتِ الْأَوْبَرِ)
٢٤٣. فَزَيْدَ (أَل) فِي جُزْئِهِ الْمُؤَخَّرِ^(٢)
٢٤٤. وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا
٢٤٥. وَهُوَ إِلَى السَّمَاعِ مِنْهُمْ وَكِلَا
٢٤٦. ك(الفضل، والحارث، والنعمان)
٢٤٧. فِي أَصْلِهِ بِهَا^(٣) وَلَا (عُثْمَانِ)^(٤)

= تعضده. انظر: «التصريح» ١/١٧٩.

(١) انظر: «العين» ٨/١٣٥، و«جمهرة اللغة» ١/٨٠.

(٢) قال أبو حيان: «وأما (ابن أوبر) فزعم سيبويه أنه معرفة؛ لامتناعه من الصرف، وزعم أبو العباس أنه نكرة؛ لدخول الألف واللام عليه، مثل قوله:

ولقد نهيتك عن بنات الأوبر

وهذا عند من يرى مذهب سيبويه من باب دخول (أل) على العلم». انظر: «التذييل والتكميل» ٢/١٢٦.

(٣) فكلمة (يزيد) فقدت شرطاً من شروط زيادة (أل)، فمن الشروط أن يكون الاسم يصلح أن تدخل عليه (أل) قبل التسمية، وهذا معنى لمح الأصل بها؛ لأن إلحاقها إشعار بأن الاسم كأنه باقٍ على أصله لم ينتقل إلى علمية، فإذا كان كذلك فكل علم نقل مما يصح أن يدخل عليه فهو الذي تدخل عليه بعد النقل والتسمية، فلا تدخل على العلم المنقول من الفعل، نحو: يزيد، ويشكر، وتغلب. انظر: «شرح المرادي» ١/٤٦٧، و«المقاصد الشافية» ١/٥٧٣، و«شرح الأشموني» ١/١٧١.

(٤) ويُقال في (عثمان) كما قيل في (يزيد)؛ فإنها فقدت شرطاً من شروط زيادة (أل)، فمن الشروط أن يقصد بدخول (أل) لمح الأصل؛ لأن ابن مالك قال: «للمح»؛ أي: دخلت (أل) لأجل أن لمح فيه الأصل، فهذا -- ولا بد -- مستلزم لتذكر الأصل والتماحه، فلو لم يلح الأصل لم تدخل البتة؛ لأن الاسم إذ ذاك بمنزلة (زيد، وعمرو)، فكما أن (زيداً، وعمراً) =

[١١٠] فِي بَعْضِ مَوْضُوعَاتِهِ اسْمٌ صَحْبَةٌ /
مُضَافٌ أَوْ مُصْحُوبٌ (أَل) كـ (العقبة)
حَتْمٌ لِأَنَّهَا لِتَعْرِيفِ أَلِفٍ
أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَدَفُ

٢٤٨. وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْغَلْبَةِ
٢٤٩. كَثْرَةُ الْإِسْتِعْمَالِ وَهُوَ مَا اشْتَبَهَ
٢٥٠. وَحَذَفَ (أَل) ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِيفُ
٢٥١. فِي الْأَصْلِ فَالْحَذْفُ لَهَا لِمَا عُرِفَ

الابتداء:

لَهُ فَإِسْنَادٌ إِلَيْهِ قَدْ ظَهَرَ
إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَازِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ)
فَاعِلُهُ الْمُغْنِي عَنِ الْإِثْيَانِ
فَاعِلٌ^(١) اغْنَى فِي (أَسَارِ ذَانِ؟)
بَانَ اشْتِرَاطُ كَوْنِ ذَا الْقِسْمِ اعْتَمَدُ
يَجُوزُ نَحْوُ: (فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ)
عَنْهُ وَجَازَ عَكْسُهُ حَيْثُ ظَهَرَ
إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ
وَخَبَرًا أَوْ بِهِمَا وَوَرَدَا
كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

٢٥٢. مُبْتَدَأٌ (زَيْدٌ) وَ(عَازِرٌ) خَبَرٌ
٢٥٣. مُجَرَّدًا عَنْ عَامِلٍ لَهُ أَثَرٌ
٢٥٤. وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي
٢٥٥. بِالْخَبَرِ الْمُكْمَلِ الْبَيَانِ
٢٥٦. وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيِ وَقَدْ
٢٥٧. عَلَى مُقَرَّبٍ مِنَ الْفِعْلِ وَقَدْ
٢٥٨. وَالثَّانِ مُبْتَدَأً وَذَا الْوَصْفِ خَبَرٌ
٢٥٩. فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ طَبَقًا وَانْحَظَرْ
٢٦٠. وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ
٢٦١. تَرَفُّعٌ وَالْأَوْلَانِ اعْتُمِدَا^(٢)

= لا تدخل عليه الألف واللام، فكذلك ما كان بمعناه، ولذلك تجد كثيرًا من الصفات المسمى بها لا تدخل عليها، كـ(مالك، وحاتم، ومتمم، وفاطمة، وعائشة)، وما أشبه ذلك. انظر: «شرح المرادي» ٤٦٧ / ١، و«المقاصد الشافية» ٥٧٣ / ١، و«شرح الأشموني» ١ / ١٧١.

(١) في (م): «تنادي» وهو تحريف.

(٢) (فاعل) بدل من (فاعله) مفصل. اهـ حاشية الأصل.

(٣) هذه ثلاثة مذاهب من أصل سبعة، والمذاهب السبعة هي:

الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء؛ لأنه بني عليه، ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.

- [١٠ب] ٢٦٢. والخبرُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدةُ
 ٢٦٣. ذا الوصفِ فاعلمَ شرطُهُ وشاهدُهُ^(١)
 ٢٦٤. ومُفردًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةٌ
 ٢٦٥. أو مُبتدأً وخبرٍ^(٢) في الجُمْلَةِ
 ٢٦٦. وإنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى
 ٢٦٧. في جُمْلَةِ الشَّأْنِ وَقَسْنِ مِثْلًا وَفِي
 ٢٦٨. والمُفْرَدُ الجامِدُ فارِعٌ وإنْ
 ٢٦٩. مَصْدَرٌ اجْعَلُهُ هُوَ المَعْنَى بِأَنْ
 ٢٧٠. وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا
 ٢٧١. مُبْتَدَأٌ يُلْفَى عَلَى مَا فُصِّلَا
 ٢٧٢. وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أو بِحَرْفٍ جَرُّ
 ٢٧٣. أَيُّ: صُورَةٌ قَدْ جَعَلُوهُمَا الخَبْرُ
 ٢٧٤. وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبْرًا
- مَع مُبْتَدَأٍ مِنْ قَبْلُ لَسْتَ واجِدَةٌ/
 كَ (اللهُ بَرٌّ، والأَيَادِي شاهِدَةٌ)
 رَكَّبْتَهَا مِنْ فاعِلٍ وَفِعْلُهُ
 حاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ
 بِهَا عَنِ الرَّبِّطِ عَلَى مَا عُرِفَا
 بِهَا كَ (نُطِقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى)
 دَلَّ عَلَى مُتَّصِفٍ^(٣) وَصِيغٍ مِنْ
 يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكْرٍ
 عامِلُهُ الَّذِي عَلَيْهِ اشْتَمَلَا
 مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلَا
 يَعْنِي: مَعَ المَجْرُورِ فَهُوَ مُعْتَبَرٌ
 ناوِيْنَ مَعْنَى كائِنٍ أو اسْتَقْرٌ
 عَنِ جُثَّةٍ بِلا مُضَافٍ قُدْرًا

= وقيل: العامل في الخبر الابتداء أيضًا؛ لأنه طالب لهما، فعمل فيهما.

وقيل: العامل فيه الابتداء والمبتدأ معًا.

العامل الابتداء بواسطة المبتدأ.

وذهب الكوفيون إلى أنهما ترافعا.

وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر.

وقيل: تجرده من العوامل اللفظية؛ أي: كونه معرّى عنها.

انظر: «شرح ابن الناظم» ٧٦، و«التذيل والتكميل» ٢٥٧/٣، و«شرح المرادي» ١/٤٧٤.

(١) عطف على (شرطه). اهـ حاشية الأصل

(٢) الواو واو المفعول معه، وما بعدها منصوب. وفي حاشية الأصل: «مفعول معه».

(٣) في (م): «أو خبر».

(٤) في (م): «منتصف» وهو تحريف.

عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ نَفَذَ فَأَخْبِرَا
 وَجَازَ فِي الْفَاعِلِ أَنْ تُنْكَرَهُ
 مَا لَمْ تُفَذَّ كـ (عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً) / [١١١]
 أَوْ^(١) (مَنْ يَقُمُ أَكْرَمَهُ) أَوْ (مَا) هَهُنَا
 وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)
 رَفَعَ مُسَوِّغٌ وَنَضَبٌ لِلْمَحَلِّ
 بِرِّ زَيْنٍ) وَلِيُقَسَّنَ مَا لَمْ يُقَلَّ
 لِشَبِّهِ الْوَصْفِ الَّذِي تَقَرَّرَا
 وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا
 فِي كَوْنِ كُلِّ قَابِلِ الْإِثْيَانِ
 عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانِ
 حِسًّا لِكَوْنِ فَاعِلٍ مُسْتَتِرَا
 أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا
 أَوْ لِاسْمِ مَوْضُوعٍ تَرَاهُ مُسْنَدَا
 أَوْ لِأَزْمِ الصَّدْرِ كـ (مَنْ لِي مُنْجِدًا؟)
 مِنْ كُلِّ مَا تَأْخِيرُهُ فِيهِ حَذْرٌ
 مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ
 وَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ قَدَّرُوا / [١١١ ب]

٢٧٥. أَوْ شَبَّهِ الْمَعْنَى حُدُوثًا فَاخْطُرَا
 ٢٧٦. وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ
 ٢٧٧. وَعِلَّةُ التَّفْرِيقِ فِي ذَا عَسِرَةٍ^(١)
 ٢٧٨. وَ(هَلْ فَتَى فِيكُمْ؟)، (فَمَا خِلُّ لَنَا)
 ٢٧٩. وَكَالَّذِي لِلْفِعْلِ مَعْنَى ضَمَّنَا
 ٢٨٠. وَ(رَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ) وَعَمَلٌ
 ٢٨١. كَمَا مَضَى وَجَرَّ ائِضًا كـ (عَمَلٌ
 ٢٨٢. وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا
 ٢٨٣. لَكِنْ تَوَسَّعُوا لِفَرْقِ ظَهْرَا
 ٢٨٤. فَاْمَنْعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ
 ٢٨٥. مُبْتَدَأً لِكَوْنِهِ كَالثَّانِي
 ٢٨٦. كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ خَبْرًا^(٣)
 ٢٨٧. فَإِنْ بَدَأَ أَجْزُ بِلَا لَبْسٍ عَرَا^(٤)
 ٢٨٨. أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً
 ٢٨٩. مَعَ كَوْنِهِ بِالْفَاءِ مَقْرُونًا بَدَأَ
 ٢٩٠. وَنَحْوُ (عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطْرٌ)
 ٢٩١. إِيهَامِ نَعْتِ الْمُبْتَدَأِ لِمَا افْتَقَرَ
 ٢٩٢. كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ

(١) انظر: «المقاصد الشافية» ٢ / ٣٥.

(٢) في (م): «و».

(٣) في (م): «الخبير».

(٤) فيجوز عند قولك: «جاء غلامه زيد».

٢٩٣. نَحْوُ عَلَى مُلَابِسٍ يُعْتَبَرُ
 ٢٩٤. كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَا
 ٢٩٥. فِيهِ إِلَى إِضَافَةٍ مَحْضُورَا
 ٢٩٦. وَخَبَرَ الْمَحْضُورِ قَدَّمَ أَبَدَا
 ٢٩٧. «أَنَّ» وَوَضَلُهَا لِلْبَسِ وَجِدَا^(١)
 ٢٩٨. وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا
 ٢٩٩. وَحَلَّ مُفْرَدٌ هُنَاكَ مِثْلَمَا
 ٣٠٠. وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (دَنْفُ)
 ٣٠١. وَجَازَ أَيْضًا فِيهِ إِلَّا يَنْحَذِفُ
 ٣٠٢. وَبَعْدَ (لَوْلَا) غَالِبًا حَذَفُ الْخَبَرِ
 ٣٠٣. لِخُلْفِهِمْ فِي أَنْ إِطْلَاقَ الْخَبَرِ
 ٣٠٤. وَبَعْدَ وَאו عَيَّنْتَ مَفْهُومَ (مَعَ)
 ٣٠٥. مُشْتَى أَوْ فَرَدًا وَخَالَفَ مَنْ مَنَعَ

مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِينًا يُخْبِرُ
 وَذَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ مَا صِيرَا
 كَ (أَيَّنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا؟)
 كَذَا فِي مَا جَاءَ فِيهِ الْمُبْتَدَا
 كَ (مَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدَا)
 يُحَذَفُ جُزْأَهُ مَعًا إِنْ عَلِمَا
 تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا؟)
 بَغَيْرِ ذِكْرِ الْمُبْتَدَا لِمَا وَصِفَ
 فَ (زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ
 حَتْمٌ وَقِيلَ: دَائِمًا، وَذَا اشْتَهَرَ
 حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ
 وَقِيلَ: لَا حَذَفَ وَفِي التَّقْدِيرِ ضَعُ
 كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)

(١) كما تقول: «عندي أنك محسن».

(٢) كما تقول - في جواب من سألك: «هل أنت محسن - ؟»: «نعم»، فهنا حذف المبتدأ والخبر، والتقدير: «نعم، أنا محسن».

(٣) ما ذهب إليه ابن مالك هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين. ومذهب الجمهور: أن الخبر بعد (لولا) واجب الحذف مطلقاً؛ بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقاً. انظر: «شرح المرادي» ٤٨٧/١.

(٤) زعم الكوفيون والأخفش أن نحو: «كل رجل وضيعته» مستغن عن تقدير خبر؛ لأن معناه: «مع ضيعته»؛ فكما أنك لو جئت بـ(مع) موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة، كذلك لا تحتج إليه مع الواو ومصحوبها. انظر: «شرح الأشموني» ٢٠٩/١، و«التصريح» ٢٢٨/١.

عَنْ مَصْدَرٍ يَعْمَلُ فِي اسْمٍ فَسَّرَا
عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أُضْمِرَا / [١١٢]
مَا كَانَ ذَا الْأَمِيرِ قَائِمًا) يُضَمُّ
تَبْيِينِي الْحَقِّ مَنُوطًا بِالْحِكْمِ
بِالْعَطْفِ أَوْ بِتَرْكِهِ أَوْ خَيْرًا
عَنْ وَاحِدٍ كَ (هُم سَرَاءٌ شُعْرًا)

٣٠٦. وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا
٣٠٧. ضَمِيرَ ذِي الْحَالِ الَّتِي (١) لَنْ تَصُدُّرَا
٣٠٨. كَ (ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا، وَأَتَمُّ
٣٠٩. لِنَحْوِ مَا مَرَّ كَقَوْلِنَا: (أَعْمُّ
٣١٠. وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا
٣١١. فَالْتَّرُكُ وَالتَّخْيِيرُ حَيْثُ أُخْبِرَا
كَانَ وَأَخْوَاتِهَا:

تَنْصِبُهُ وَالْخُلْفُ فِي اسْمٍ اشْتَهَرَ
تَنْصِبُهُ كَ (كَانَ سَيِّدًا عُمَرُ)
أَضَ، اسْتِحَالَ، عَادَ، رَاحَ، وَضَحَا -
أَمْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا -
لُزُومٌ إِخْبَارٌ لِلِاسْمِ مُوقِعُهُ
لِشِبْهِ نَفِي أَوْ لِنَفِي مُتَّبِعِهِ
ظَرْفِيَّةٌ تُسَبِّكُ حَتْمًا مَعَ مَا
كَ (أَعْطَى مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا)
وَ (لَيْسَ) لَا تَصَرُّفًا لَهَا وَلَا
إِنْ كَانَ غَيْرَ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتِعْمَالًا / [١٢ب]
أَجْزُ وَفِي (لَيْسَ، وَدَامَ) الْمَنْعَ ذُرُّ

٣١٢. تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا، وَالْخَبْرُ
٣١٣. لَا خَبْرٍ فَبِاتِّفَاقٍ مُعْتَبَرٌ (٢)
٣١٤. كَ (كَانَ): (ظَلَّ، بَاتَ، أَضْحَى، أَضْبَحَا
٣١٥. كَرَجَعَ، ارْتَدَّ، غَدَا، مُتَّضِحَا
٣١٦. فَتَى، وَانْفَكَ) وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ
٣١٧. بِحَسَبِ الْحَالِ الَّذِي تَأْتِي مَعَهُ
٣١٨. وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ (مَا)
٣١٩. تَدْخُلُهُ بِمَصْدَرٍ فَاحْفَظْهُمَا
٣٢٠. وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا
٣٢١. (دَامَ) لِيَا قَيْدَ ذَاكَ قَائِلَا
٣٢٢. وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطَ الْخَبْرِ

(١) فِي (م): «الَّذِي الَّتِي لَنْ».

(٢) لَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا تَنْصِبُ الْخَبْرَ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّهَا رَفَعَتِ الْاسْمَ؛ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ.

انظر: «شرح المرادي» ٤٩٢ / ١.

٣٢٣ لِضَعْفِهِ فِيهِ رَدًا يُعْتَبَرُ^(١)
 ٣٢٤ كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَهُ
 ٣٢٥ وَصِحَّةُ التَّوَسِيطِ غَيْرُ خَافِيَةٍ
 ٣٢٦ وَمَنْعُ سَبَقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) اضْطِطْفِي
 ٣٢٧ مِنْ ضَعْفِهَا بَعْدَمِ التَّصَرُّفِ
 ٣٢٨ وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ وَالتَّقْصُ فِي
 ٣٢٩ قَوْلٍ بِنَفْيِ حَدِيثِ عَنْهَا وَفِي
 ٣٣٠ وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ
 ٣٣١ وَقِيلَ: بَلْ يَلِي وَذَا الْخُلْفُ اسْتَقَرُّ^(٢)
 ٣٣٢ وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ
 ٣٣٣ أَوْ (كَانَ) زِدْ فَذَا سَبِيلُ مَا يَقَعُ
 ٣٣٤ وَقَدْ تَزَادُ (كَانَ) فِي حَشْوِ كَمَا

أَجْرٌ وَكُلُّ سَبْقَهُ (دَامَ) حَظْرٌ
 لِأَنَّهَا فِي الصَّدْرِ جَاءَتْ وَافِيَهُ
 فَجِيءَ بِهَا مَثْلَوَةً لَا تَالِيَهُ
 عَلَى جَوَازِهِ لَوَجْهِ مَا خَفِيَ
 وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفَعَ يَكْتَفِي
 ذَا الْقَوْلِ بِافْتِقَارِهِ وَقَدْ يَفِي
 (فَتَى، لَيْسَ، زَالَ) دَائِمًا قَفِي
 وَلَوْ مُقَدَّمًا عَلَى قَوْلٍ ظَهَرَ
 إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ
 إِيْلَاؤُهُ أَوْ قُلْ: ضَرُورَةٌ تُطْعَمُ
 مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ
 بَيْنَ الَّذِي يَرْفَعُهُ مَا قُدِّمًا

(١) خبرُ هذه الأفعال أصله التأخير، ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها، حتى في (ليس، وما دام)؛ كقول السموأل:

فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ

وقول الآخر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصةً لذاته بادكار الموت والهرم

وحكى ابن مالك الإجماع على جواز توسط خبر (ليس) تبعاً للفارسي، وفيه خلاف ضعيف، والقاطع بالجواز قراءة: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا﴾ [البقرة: ١٧٧]، ومنع ابن معطٍ توسط خبر (ما دام)، ونُسب إلى الوهم إذ لم يقل به غيره. انظر: «التذليل والتكميل» ١٧٧/٤، و«شرح المرادي» ٤٩٤/١، و«المقاصد الشافية» ١٥٦/٢.

(٢) منعه البصريون، وأجازه الكوفيون. انظر: «شرح ابن الناظم» ٩٩، و«شرح المرادي» ٤٩٩/١.

كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ! /
 دُونَ اسْمِهَا وَالْعَكْسُ وَالْكُلُّ نَدْرُ /
 وَبَعْدَ (إِنْ، وَلَوْ) كَثِيرًا إِذَا اشْتَهَرَ
 لِأَجْلِ هَذَا حَذْفُهَا هُنَا يَجِبُ
 كَمِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ)
 جَزْمَ سُكُونٍ وَهُوَ بَعْدَهَا عُدْمُ
 تَحْدَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفُ مَا التَزِمَ

[١١٣]

٣٣٥. وَرَافِعٌ وَغَالِبًا فِي مِثْلِ: (مَا
 ٣٣٦. وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ
 ٣٣٧. فِي (افْعَلْهُ إِمَّا لَا) (١) وَذَلِكَ الْمُعْتَبَرُ
 ٣٣٨. وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا ارْتِكَبُ
 ٣٣٩. كَلَامٍ تَعْلِيلٍ وَالِاسْمِ أَفْصَلُ تُصِيبُ
 ٣٤٠. وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ (كَانَ) مُنْجَزِمٌ
 ٣٤١. وَلَا ضَمِيرَ نَصْبٍ أَثَرَهَا لَزِمَ

(ما ولا ولات وإن) المشبهات بـ (ليس):

وَخَبَرٌ مَعْمُولُهُ بِهَا قُرْنُ
 مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زَكْنِ
 لَوْ جَاءَ كُلُّ خَبَرًا جَوَّزُهُمَا

٣٤٢. إِعْمَالِ (لَيْسَ) أُعْمِلَتْ (مَا) دُونَ (إِنْ)
 ٣٤٣. وَلَيْسَ مَجْرُورًا وَلَا ظَرْفًا يَعْزُ
 ٣٤٤. وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَمَا

(١) قال أبو بكر الأنباري: «قال أبو بكر: قال أهل النحو: معناه: «افعل كذا وكذا إن كنت لا تفعل غيره». فدخلت (ما) صلة لـ (أن)؛ كما قال الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦]، فاكتفى بـ (لا) من الفعل؛ كما تقول العرب: «مَنْ سَلَّمَ عَلَيْكَ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَمَنْ لَا فَلَ»، معناه: «وَمَنْ لَمْ يَسَلِّمْ عَلَيْكَ فَلَا تَسَلِّمْ عَلَيْهِ»، فاكتفى بـ (لا) من الفعل. وأجاز الفراء: «مَنْ أَكْرَمَنِي أَكْرَمْتَهُ، وَمَنْ لَا لَمْ أَكْرَمَهُ»، على معنى: «وَمَنْ لَمْ يَكْرَمْنِي لَمْ أَكْرَمَهُ»، فاكتفى بـ (لا) من الفعل. أنشدنا أبو العباس أحمد بن يحيى:

وقالوا له: إِنَّ الطَّرِيقَ ثَيِّبَةٌ صَعُودٌ تُنَادِي كُلَّ كَهْلٍ وَأَمْرَدَا
 صَعُودٌ فَمَنْ تُلْمَعُ بِهِ الْيَوْمَ يَأْتِيهَا وَمَنْ لَا تَلْهَى بِالضَّحَاءِ فَأُورِدَا

قال: «فمعناه: «وَمَنْ لَمْ تُلْمَعُ بِهِ»، فاكتفى بـ (لا) من الفعل». انظر: «الكتاب» ٢٩٤ / ١،

و«المقتضب» ١٥١ / ٢، و«الزاهر» ١٥٩ / ١ وما بعدها.

(٢) في (م): «بر».

بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا) أَجَازَ الْعُلَمَاءُ
بِجَعْلِهِ مَعَ مُبْتَدَأٍ مِنَ الْجُمْلِ
مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِ(مَا) الْأَزْمِ حَيْثُ حَلَّ
وَلَيْسَ إِعْمَالُكَ (مَا) بِمُعْتَبَرٍ
وَبَعْدَ (لَا) وَنَفِي (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ
مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ جَلَا/
وَقَدْ تَلِي (لَا تَ، وَإِنْ) ذَا الْعَمَلِ
أَي: فِي سِوَى الْأَزْمَانِ، وَالتَّنْكِيرُ ظَلُّ
وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَاوِ الْعَكْسُ قَلُّ

٣٤٥. وَاخْتِيرَ فِي مَعْمُولِهِ إِذْ، مِثْلَ: (مَا)
٣٤٦. وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِ(لَكِنْ) أَوْ بِ(بَلْ)
٣٤٧. لِكُونَ نَفِي (مَا) بِذَا الْعَطْفِ بَطَلُ
٣٤٨. وَبَعْدَ (مَا، وَلَيْسَ) جَرَّ الْبَا الْخَبَرَ
٣٤٩. أَوْ كَوْنَهَا كَ(لَيْسَ) ثُمَّ ذَا اشْتَهَرَ
[ب ١٣] ٣٥٠. فِي النَّكِرَاتِ أَعْمَلْتُ كَ(لَيْسَ) (لَا)
٣٥١. وَجَاءَ فِي مَعْرِفَةِ مُقَلَّلًا^(١)
٣٥٢. وَمَا لِ(لَا تَ) فِي سِوَى حِينِ عَمَلٍ
٣٥٣. شَرْطًا وَحَذْفًا وَاحِدًا حَتَّمَا حَصَلَ^(٢)

أفعال المقاربة:

أَنْ تَجِدَ اسْمًا مُفْرَدًا هُنَا الْخَبَرَ
غَيْرَ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرَ
قَلُّ وَرَفْعُهُ الضَّمِيرَ أَنْسَا
نَزْرُ^(٣) وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسَا
تَشْبِيهُهُ فِي عَمَلٍ قَدْ عَمِلَا

٣٥٤. كَ(كَانَ): (كَادَ، وَعَسَى) لَكِنْ نَدَرُ
٣٥٥. كَجُمْلَةِ الْمَاضِي وَالِاسْمِ فَلْتَدَرُ
٣٥٦. وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى)
٣٥٧. وَرَفْعُهُ لِسَبَبِيٍّ يُؤْتَسَى
٣٥٨. وَكَ(عَسَى) (حَرَى) وَلَكِنْ جُعِلَا

(١) اعتبار كونه قليلاً خلاف لما ذكر من أنه شاذ، وعليه روى ابن الشجري بيت النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سِوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًّا سِوَاهَا وَلَا فِي حُبِّهَا مِتْرَاخِيَا

انظر: «أمالى ابن الشجري» ٤٣٣/١، و«شرح التسهيل» ٣٧٧/١.

(٢) وعلى هذا ورد بقراءتين قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]، بنصب «حين» ورفعها.

انظر: «البحر المحيط» ٣٨٣/٧، و«المحرر» ٤١٩/١٢.

(٣) «نزر»: خبر «رفعه»، وجملة «يؤتسى» - أي: يتبع - حال، و«أل» في «الأمر» عهدية للحكم الأول. انتهى. اهـ حاشية الأصل.

خبرها حثما بـ (أن) متصلا
 كـ (اخْلَوْلَقْتُ - أَي: السَّما - أَنْ تُمَطِّرا)
 وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) انْتِفَا (أَنْ) نَزْرَا
 بِكُسْرٍ رَا وَالْفَتْحُ مِمَّا انْتُخِبَا
 وَتَرَكَ (أَنْ) مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
 وَعَدَّ، هَبَّ (وَكَذَا (قَامَ) يَحِقُّ /
 [١١٤] كَذَا: (أَخَذْتُ، وَجَعَلْتُ، وَعَلِقْتُ)
 أَكْثَرَ مِنْ مَاضٍ وَالْأَخْفَشُ حَكِي
 وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ وَزَادُوا (مُوشِكَا)
 مَا يَقْتَضِي تَمَامَهَا إِنْ لَمْ تَجِدْ
 غِنَى بِـ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنِ ثَانٍ فَقَدْ
 بِهَا وَكُنْ بَيْنَهُمَا مُخَيَّرَا
 بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذَكَرَا
 (عَسَى) إِذَا نُونٌ ضَمِيرٌ يَقْتَرِنُ
 نَحْوَ (عَسَيْتُ) وَانْتَقَا الْفَتْحُ زَكِنُ

٣٥٩. وَفِي الرَّجَا لَا مُطْلَقًا إِذْ نُقِلَا
 ٣٦٠. وَالزَّمُوا (اخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ (حَرَى)
 ٣٦١. وَلَمْ يَجِيءْ (تُمَطِّرُ) فِي مَا ذَكَرَا
 ٣٦٢. وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ: (كَرَبَا)
 ٣٦٣. كـ (كَرَبَ) (الْقَلْبُ جَوَى أَنْ يَذْهَبَا)
 ٣٦٤. كـ (أَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو) وَ(طَفِقَ،
 ٣٦٥. كـ (قَامَ بِكَرٍّ يَنْشُدُ الَّذِي سُرِقَ)
 ٣٦٦. وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لـ (أَوْشَكَا)
 ٣٦٧. (يَطْفِقُ) فَاجْعَلْهُ لَهُ مُشَارِكَا
 ٣٦٨. بَعْدَ (عَسَى، اخْلَوْلَقَ، أَوْشَكَ) قَدِيرِدُ
 ٣٦٩. مَرْفُوعًا (١) ائْرَهَا وَذَا بِأَنْ قُصِدُ
 ٣٧٠. وَجَرَّدَنَ (عَسَى) أَوْ ارْفَعْ مُضْمَرَا
 ٣٧١. فِي (أَوْشَكَ، اخْلَوْلَقَ) فَافْعَلْ (٢) مَا تَرَى
 ٣٧٢. وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السِّينِ مِنْ
 ٣٧٣. بِهَا أَوْ التَّاءِ وَمِثَالُهَا أَبْنُ

(١) تمثيل للقليل. اه حاشية الأصل.

(٢) ذكره وما بعده ابن مالك في «التسهيل» وهو بالتخفيف (هَبَّ). انظر: «التسهيل»

(٣) انظر: «معاني القرآن» للأخفش ١ / ٣٢٣.

(٤) في النسخ الثلاث بالرفع.

(٥) في (م): وافعل.

(٦) في (م): «تقترن».

(إن) وأخواتها:

٣٧٤. لـ (إِنَّ، أَنْ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ -
 ٣٧٥. بِفَتْحٍ أَوْ كَسْرٍ - (عَسَى) ^(٢) حَرْفًا وَقَلَّ
 ٣٧٦. كَ (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بَأَنِّي
 ٣٧٧. شَيْءٌ، لَعَلِّي حَذِرٌ، كَأَنِّي
 [١٤ب] ٣٧٨. وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي
 ٣٧٩. فَسَبَقَهُ الْإِسْمَ إِذَا لَا تَبْدِ
 ٣٨٠. وَهَمَزَ (إِنَّ) افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ
 ٣٨١. لِأَنَّ بَعْضَ ذَا عَنِ الْفَتْحِ عَرِي
 ٣٨٢. فَاكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ
 ٣٨٣. مَعَ شَرْطِهِ وَهُوَ انْتِفَاءُ النَّسْخِ لَهُ
 ٣٨٤. أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ
 ٣٨٥. (حَيْثُ) ^(٣) عَلَيْهَا أَوْ تَكُونُ فِي مَحَلِّ
 ٣٨٦. وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلُقًا
 ٣٨٧. تَصَدَّرًا مَعَ كَوْنِ (إِنَّ) الْأُحْقَا
 ٣٨٨. بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةً أَوْ قَسَمٍ
 ٣٨٩. وَكَانَ مَعَ ذَا الْإِشْتِرَاطِ الْمُحْكَمِ
- الآتِ فِيهِ (عَنَّ، أَوْ لَعَنَّ، عَلُّ)
 كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لـ (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ
 أَحَذَرُهُ، وَلَيْتَهُ فِي ظَنِّي
 كَفُوًّا، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْنِ
 يَكُونُ ظَرْفًا أَوْ بِهِ حُكْمًا حُذِي/
 كَ (لَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَدِي)
 لَا مُفْرَدٍ إِذْ لَيْسَ بِالْمُحَرَّرِ
 مَسَدَّهَا وَفِي سِوَى ذَلِكَ اكْسِرِ
 وَخَبِرِ عَنِ اسْمِ ذَاتِ أَهْمَلَةٍ
 وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمَلَةٍ
 وَصِفِ أَوْ اثْرَ (إِذْ) كَذَاكَ إِنْ دَخَلَ
 حَالِ كَ (زُرْتَهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ)
 عَنْهَا بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ إِذْ سَبَقَا
 بِاللَّامِ كَ (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى)
 قَدْ صَرَّحُوا بِفِعْلِهِ فِي الْكَلِمِ
 لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

(١) انظر: «لسان العرب» ١٣ / ١٨٣.

(٢) «عسى» معطوف بإسقاط العاطف، و«حرفًا» حال منه، وفاعل «قل» ضمير راجع إليه و«كأن» بعده معطوف كذلك. انتهى. اهـ حاشية الأصل.

(٣) لأن (إذ، وحيث) لا تضافان إلا إلى جملة.

بَعْدَ (أما، حتَّى، وواو) مُفْرَدٌ^(١)
 فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)
 لَامٌ ابْتِدَاءً زَخْلَقُوهَا لِلْحَذَرِ
 لَامٌ ابْتِدَاءً نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرٌ) / [١١٥]
 وَنَادِرٌ مَا مِنْهُ عَنْهُمْ رُويَا^(٢)
 وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَ (رَضِيَا)
 لَقَدْ أَتَى (وَقِيلَ: لَا يَصِحُّ ذَا^(٣))
 (لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا)
 أَيُّ: خَبَرٍ يَقْبَلُ فِيهِ أَنْ يُقْرَأَ
 وَالْفَضْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبْرُ
 شَبَّهَهَا بِـ (كَانَ) حَيْثُ تَدْخُلُ
 إِعْمَالُهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

٣٩٠. مَعَ تَلْوِيفِ الْجَزَا^(١) وَذَا يَطْرُدُ
 ٣٩١. قَابِلٌ عَطْفٍ قَبْلَهَا وَيَرِدُ
 ٣٩٢. وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ^(٣) الْخَبْرُ
 ٣٩٣. مِنْ جَمْعِ حَرْفَيْنِ وَفِي فَتْحِ نَدْرٍ^(٤)
 ٣٩٤. وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا
 ٣٩٥. وَالْخُلْفُ فِي مَاضٍ كَ (نِعْمَ) حُكِيَا^(٦)
 ٣٩٦. وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَ (إِنَّ ذَا
 ٣٩٧. إِلَّا بِلَامٍ قَسَمٍ وَهَكَذَا
 ٣٩٨. وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبْرِ
 ٣٩٩. وَشَرْطُ نَفْيِ كَوْنِهِ حَالًا ظَهَرَ
 ٤٠٠. وَوَصُلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلُ
 ٤٠١. فِعْلًا سِوَى (لَيْتَ) كَذَاكَ تُبْطَلُ

(١) في (م): «الجر».

(٢) مبتدأ خبره: «قبلها»، و«قابل» صفته، والجملة صفة «واو». انتهى. اهـ حاشية الأصل.

(٣) في (م): «يصحب»، وهو خلاف الأولى؛ لأنه يقول بعدها: «زحلَقوها».

(٤) هذا مذهب المبرد، وعليه قراءة: ﴿إِلَّا بِلَامٍ قَسَمٍ وَهَكَذَا﴾ [الفرقان: ٢٠]. انظر: «الأصول»

٢٧٤/١، و«إعراب النحاس» ١٠٨/٣.

(٥) منه قول أبي حزام من الوافر:

وَأَعْلَمُ أَنْ تَسْلِيمًا وَتَرْكًا لَّا مِثْلَهُمَا وَلَا سِوَاءُ

انظر: «حروف المعاني والصفات» ٤١، و«المحتسب» ٤٣/١، و«شرح التسهيل» ٢٧/٢.

(٦) أجزاه الأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ، وَتَبِعَهُمَا ابْنُ مَالِكٍ. انظر: «شرح التسهيل» ٢٨/٢، و«أوضح المسالك»

٣٣٦/١.

(٧) منع هذا خطاب الماوردي، وإذا وجدت اللام معها فهي للقسم عنده. انظر: ٥٣٢/١.

٤٠٢. وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَعْطُوفًا عَلَيَّ
 ٤٠٣. أَوْ مَوْضِعَ الْجُمْلَةِ قَبْلُ لَا عَلَيَّ
 ٤٠٤. وَالْحَقَّتْ بِـ (إِنَّ) (لَكِنَّ، وَأَنَّ)
 ٤٠٥. فِي (إِنَّ) وَالْوِفَاقُ فِي (لَكِنَّ) عَنِ (٢)
 ٤٠٦. وَخُفِّتْ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ
 ٤٠٧. إِذْ ذَهَبَ اخْتِصَاصُهَا الْمُعَلَّلُ (٣)
 [١٥ب] ٤٠٨. وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَأَ
 ٤٠٩. مِنَ السِّيَاقِ مَا يُفِيدُ الْمَقْصِدَ (٤)
 ٤١٠. وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ نَاسِخًا فَلَا
 ٤١١. نَزْرًا وَحَيْثُ كَانَ بِالنَّسْخِ أَنْجَلَى
 ٤١٢. وَإِنْ تُخَفِّفَ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكْرَنُ
 ٤١٣. بُرُوزُهُ (٥) وَهُوَ سِوَى ضَمِيرِ شَأْنٍ
- مُسْتَتِرٍ (١) فِي خَبَرٍ إِنْ فُصِّلَا
 مَنْصُوبٍ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا
 فِي ذَلِكَ الْعَطْفِ بِخُلْفٍ قَدْ وَهَنْ
 مِنْ دُونَ (لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ)
 وَكَثُرَ الْإِهْمَالُ فِيمَا نَقَلُوا
 وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تَهَمَّلُ
 قَرِينَةً لَفْظِيَّةً أَوْ وَجِدًا/
 مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا
 تَقَسَّنَ بِـ (إِنَّ) ذِي وَضَلَهُ وَنَقَلَا
 تُلْفِيهِ غَالِبًا بِـ (إِنَّ) ذِي مُوَصَّلَا
 بِحَذْفِهِ لَفْظًا وَجُوبًا وَوَهَنْ
 وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنَّ)

(١) وهو عطف مفرد على الأول، وجملة على الثاني. اه حاشية الأصل.

(٢) انظر: «الإنصاف» ١/١٥١.

(٣) بمعنى: أن اختصاصها بالدخول على المبتدأ سوغ لها العمل، وإذا خففت فإنها حينئذ لا تختص، فيزول العمل.

(٤) وعليه قول الطرمح من الطويل:

أنا ابنُ أباة الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالِكِ وإن مالِكُ كانت كرامَ المعادينِ

انظر: «شرح التسهيل» ٢/٣٤، و«تخليص الشواهد» ٣٧٨.

(٥) بدل «من المقصدا». اه حاشية الأصل.

(٦) ومنه ورد ما أنشده الفراء:

فلو أنكِ في يومِ الرخاءِ سألتيني فراقكِ لَمْ أبخلُ وأنتِ صديقُ

انظر: «معاني القرآن» للفراء ٢/٩٠، و«الزاهر» ١/٢١٥، و«شرح الكتاب» للسيرافي ٢/٤٦٩.

أَيُّ: صَدْرُهُ فَاسْمٌ (يَكُنُّ) قَدْ رَجَعَا
وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعَا
تَقْيِيدَ هَذَا النَّفْيِ حَتْمًا قَدْ رَأَوْا
تَنْفِيْسٍ أَوْ (لَوْ) وَقَلِيلٌ ذِكْرٌ (لَوْ)
مَنْصُوبٌ بِهَا ضَمِيرٌ شَأْنٍ فِي الْقَوِي
مَنْصُوبٌ بِهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

٤١٤. وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دُعَا
٤١٥. إِلَى مُضَافٍ قَدْ وَعَاهُ مَنْ وَعَى
٤١٦. فَالْأَحْسَنُ الْفَضْلُ بِ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ أَوْ
٤١٧. بِ(لَمْ، وَلَا، وَلَنْ) كَمَا عَنَاهُ أَوْ
٤١٨. وَخَفَّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوي
٤١٩. وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ بِ(لَمْ) أَوْ (قَدْ) تَلِي

(لا) التي لنفي الجنس:

إِنْ تَكُ نَفْيِ الْجِنْسِ نَصًّا مُظْهِرَةً
مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكْرَّرَةً
فِي وَضَلٍ لَفْظٍ تَمَّ مَعْنَاهُ مَعَهُ/

٤٢٠. عَمَلٍ (إِنَّ) اجْعَلْ لِي (لا) فِي نَكِرَةٍ
٤٢١. مُتَّصِلًا^(٥) وَالْحَرْفَ قَبْلُ لَمْ تَرَهُ^(٦)
٤٢٢. فَانْصَبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً

[١١٦]

(١) «أو» بمعنى الواو. اهـ حاشية الأصل.

(٢) ورد منه قوله تعالى: ﴿كَأَنَّ لَمْ تَعَنَّ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

(٣) ورد منه ما أنشده ابن مالك:

لَا يَهُولَنَّكَ اضْطِلَاءُ لَظِي الْحَزْرِ بِ فَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا

انظر: «شرح التسهيل» ٢/ ٤٥، و«المقاصد الشافية» ٢/ ٤٠٩، و«المقاصد النحوية» ٢/ ٧٧١.

(٤) إشارة إلى راوية أحد أبيات سيبويه:

ووجه مشرق النحر كأن ثدييه حقان

انظر: «الكتاب» ٢/ ١٣٥ و ١٤٠، و«معاني القرآن» للأخفش ١/ ٣٧٠، و«الأصول» ١/ ٢٤٦.

(٥) فلو كانت منفصلة وجب الإلغاء؛ كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عَوَّلٌ﴾ [الصفات: ٤٧].

انظر: «شرح ابن الناظم» ١٣٣، و«شرح المرادي» ١/ ٥٤٤، و«شرح الأشموني»

١/ ٣٢٩.

(٦) فإن دخل عليها حرف جر خَفَضَ النكرة، نحو: «جئت بلا زاد»، و«غضبت من لا شيء»،

وشذ: «جئت بلا شيء». انظر: «شرح ابن الناظم» ١٣٣، و«شرح المرادي» ١/ ٥٤٤،

و«شرح الأشموني» ١/ ٣٢٩.

٤٢٣. بِأَيِّ إِغْرَابٍ تَكُونُ مَوْقَعَهُ
 ٤٢٤. وَرَكَّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا كَ (لا)
 ٤٢٥. كَالْجَمْعِ وَالَّذِي بِتَكَرُّارِ كَ (لا)
 ٤٢٦. مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا
 ٤٢٧. فِيهِ فَرَفَعَهُ إِذْنٌ قَدْ وَجَبَا
 ٤٢٨. وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيِّ يَلِي
 ٤٢٩. وَلَيْسَ ^(١) فَتَحًا مُعْرَبٌ ^(٢) عَلَى الْجَلِيِّ
 ٤٣٠. وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ
 ٤٣١. لِفَقْدِ ^(٤) تَرْكِيْبٍ لِطُولِ مَوْرِدِ
 ٤٣٢. وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لا) أَحْكَمَا
 ٤٣٣. وَبَدَلُ تَنْصِبُهُ (لا) حُكْمًا
 ٤٣٤. وَأَعْطِ (لا) مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامِ
 ٤٣٥. فِي ذِي تَمَنٍّ جَاءَ فِي الْكَلَامِ ^(٥)
 ٤٣٦. وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ

وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَهُ
 ضَارِبَ (وَالْيَا فِي مُثْنِي أَقْبَلَا
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) وَالثَّانِي أَجْعَلَا
 مَا لَمْ يَكُنْ إِعْمَالُ (لا) مُجْتَنَبَا
 وَإِنْ رَفَعْتَ أَوْلَا لَا تَنْصِبَا
 مَنْعُوتَهُ فِيهِ الثَّلَاثَةُ أَقْبَلِ
 فَافْتَحْ أَوْ أَنْصِبِنْ أَوْ ارْفَعْ تَعْدِلِ
 وَمُفْرَدٌ يَلِي خِلَافَ ^(٣) مُفْرَدِ
 لَا تَبْنِ وَأَنْصِبُهُ أَوْ الرَّفْعَ اقْصِدِ
 بِمَنْعِهِ الْبِنَا مُجَوِّزَنُهُمَا
 لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى
 مُجَرَّدًا أَوْ لَا وَخُلْفٌ نَامِي
 مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْإِسْتِفْهَامِ
 لَا الْإِسْمَ فَانْحِذْهُ قَطْعًا نَدْرُ

(١) اسم «ليس» عائد إلى النعت؛ أي: ليس في حال الفتح معربًا على القول الجلي في منعوته

من أن فتحه ليس إعرابًا. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في (م): «معربًا».

(٣) تحت هذه الكلمة: «لغير»، وهي نسخة (م).

(٤) علة قدمت على المعلول. اهـ حاشية الأصل.

(٥) إذا جاءت للتمني فلها عند المازني والمبرد ما لها مجردة من جميع الأحكام السابقة، أما

الخليل وسيبويه والجرمي ومن وافقهم، فقد ذهبوا إلى أنها تعمل في الاسم خاصة، ولا

خبر لها، ولا يتبع اسمها إلا على اللفظ، ولا تلغى ولا تعمل عمل (ليس). انظر: «الكتاب»

٣٥٩/١، و«شرح التسهيل» ٧١/٢، و«شرح ابن الناظم» ١٣٨.

إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ /

٤٣٧. وَحَذَفُ ذَاكَ جَائِزٌ فِيمَا اشْتَهَرَ

(ظن) وأخواتها:

لا مُطْلَقًا إِذْ مِنْهُ قَاصِرٌ بَدَا
أَعْنِي: (رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا-
وَ(زَعَمَ) الرَّجْحَانُ فِيهِ قَدْ وَرَدَ
(حَجَى، دَرَى) وَ(جَعَلَ) اللَّذَكَ (اعْتَقَدَ)
كَ(وَهَبَ) اجْعَلْ وَ(اتَّخَذَهُ نَاصِرًا)
أَيْضًا بِهَا انْصَبَ مُبْتَدَأًا وَخَبْرًا
عَلِمْتُ مَعْنَى مَا يُرَادُ مِنْهُمَا

٤٣٨. انْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا

٤٣٩. وَمَا لِوَاحِدٍ^(١) فَقَالَ مُورِدَا

٤٤٠. ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ) مَعَ (عَدُّ)

٤٤١. أَوْ هُوَ قَوْلٌ صَالِحٌ لِأَنَّ يُرَدُّ^(٢)

٤٤٢. وَ(هَبَ، تَعَلَّمَ) وَالتِّي كَ(صَيَّرَا)

٤٤٣. وَ(اَثْرُكَ، وَرَدَّ) إِذْ لِيَتَحْوِيلٌ تُرَى

٤٤٤. وَخُصَّ بِالتَّعْلِيْقِ وَالإِلْغَاءِ مَا^(٣)

(١) قال ابن الناظم: «وتسمى هذه الأفعال المذكورة، وما كان في معناها: قلبيةً، بمعنى: أن معانيها قائمة بالقلب، وليس كل فعل قلبي يعمل العمل المذكور، فلأجل ذلك قال:

انصب بفعل القلب جزأي ابتدا أعني: رأى خال علمت وجد

وساق الكلام إلى آخره؛ ليدل ذلك على أن من أفعال القلوب ما لا ينصب المبتدأ والخبر؛ لأنه أخص في الاستعمال بالوقوع على المفرد، وذاك نحو: (عرف، وتبين، وتحقق). انظر:

«شرح ابن الناظم» ١٤٥.

(٢) قال أبو حيان: «وقال السيرافي: الزعم قول يقترن به اعتقاد صح أو لم يصح». وقال ابن

عطية المفسر: «قول لا دليل على فساده، ولا صحته، ودركه على قائله». وقال ابن دريد:

«أكثر ما يقع على الباطل». والدليل على أنه قد يقع على ما ليس بباطل قول كثير:

وقد زعمت أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي ياعز لا يتغير

تغير جسمي، والخليقة كالتي عهدت، ولم يخبر بسرك مخبر

وفي الحديث: «بئس مطية الرجل: زعموا». وإذا قال سيبويه في «كتابه»: «وزعم الخليل»

قيل: وإنما يستعمله فيما انفرد به الخليل وكان قويًا». انظر: «التذليل والتكميل» ٢٤ / ٦ وما

بعدها.

(٣) «ما» ظرفية مصدرية، ومفعول «خص»: «عشرة» وما عطف عليه. اهـ حاشية الأصل.

من قبل (هَبْ)، والأمر (هَبْ) قد أُلزِمَا
مُضَارِعِ أَمْرٍ وَمَضْدَرٍ يَعْنُ
سَوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكْرٌ
بَلْ آخِرًا وَوَسَطًا مُطَّرِدًا
وَأَنْوَاضِ الشَّانِ أَوْ لَامِ ابْتِدَا
تُصِبُّ عَلَى الْأَوَّلِ إِعْمَالًا كَمَا
وَالتَّزِمِ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفِي (مَا) -
(لَعَلَّ) (لَوْ) شَرْطِيَّةً بَدَا أَنْوَسَمِ
كَذَا وَالِاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَتُهُ
وَلِ (حَاجَزِيْدًا) بِمَعْنَى: (خَصَمَةٌ)

عَشْرَةُ أَفْعَالٍ وَفِعْلًا قُدَمَا
٤٤٦ كَذَا (تَعَلَّمَ) وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ
٤٤٧ وَصِفَةٍ وَذَا عَنَى التَّائِظُ مِنْ
٤٤٨ وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَا
٤٤٩ وَلَوْ سَبَقَ غَيْرَ مَفْعُولٍ بَدَا
٤٥٠ فِي مُوْهِمِ الْإِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ
٤٥١ [١١١] تَجِدُهُ لِلتَّعْلِيْقِ فِي الثَّانِ انْتَمَى
٤٥٢ (وَإِنْ، وَلَا) لَامُ ابْتِدَاءٍ أَوْ قَسَمِ
٤٥٣ (وَإِنْ) إِذَا خَبَرَهَا اللَّامُ التَّزَمَ
٤٥٤ لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنَّ تَهْمَهُ

- (١) قال المرادي: «فهم من قوله: «وجوز» أن الإلغاء ليس بواجب بل جائز، ولما كان جوازه مشروطًا بتوسط الفعل أو تأخره، قال: «لا في الابتداء»، فشمّل ثلاث صور:
- الأولى: أن يتأخر عن المفعولين، نحو: «زيد قائم ظننت» فهذه يجوز فيها الإلغاء والإعمال، والإلغاء أرجح.
- الثانية: أن يتوسط بين المفعولين، نحو: «زيد ظننت قائم» فهذه يجوز فيها الأمران على السواء. وقيل: الإعمال أرجح.
- الثالثة: أن يتقدم على المفعولين ولا يبدأ به، بل يقدم عليه شيء نحو: «متى ظننت زيد فاضل» فهذه يجوز فيها الأمران، والإعمال أرجح؛ خلافاً لمن منع الإلغاء.
- فإن تقدم الفعل على المفعولين ولم يتقدمه شيء، فمذهب البصريين أنه يمتنع الإلغاء، وهو مفهوم قوله: «لا في الابتداء».
- وذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه، لكن الإعمال عندهم أرجح، وقد أجازوه في «التسهيل» بقبح، وقال في شرحه: «حكم سيبويه بقبح إلغاء المتقدم نحو: «ظننت زيد قائم»، وبتقليل قبحه بعد معمول الخبر، نحو: «متى ظننت زيد قائم؟»، وفي درجته الإلغاء في نحو: «زيد أظن أبوه قائم». انظر: «شرح المرادي» ٥٥٩ / ١ وما بعدها.
- (٢) معطوف بإسقاط العاطف. اه حاشية الأصل.
- (٣) بمعنى: غلبه في المُحَاجَّة. انظر: «التصريح» ٣٦٤ / ١.

تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلتَزِمَةٌ
وَهِيَ (رَأَى) الَّتِي تُفِيدُ الْحُلْمَا
طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ انْتِمَى
حَذْفًا بِإِجْمَاعٍ عَلَى الْمَفْعُولِ
سُقُوطِ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ
فِي حَالِ أَنَّهُ عَنِ اللَّامِ خَلِي
مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
يَعْنِي بِشِبْهِ الظَّرْفِ: مَجْرُورًا حَصَلَ
وَإِنْ بَعْضُ ذِي فَصَلَتٍ يُحْتَمَلُ
عَنْ كُلِّ مَا مِنَ الشُّرُوطِ سَبَقَا
عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)

٤٥٥. وَلِـ (رَأَى) الَّتِي بَعَيْنِ مُفْهِمَةٌ
٤٥٦. وَلِـ (رَأَى) الرَّؤْيَا أَنْمَ مَا لِـ (عَلِمَا)
٤٥٧. اجْعَلْ لَهُ فِي الْحُكْمِ مَا لِـ (عَلِمَا)
٤٥٨. وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلا دَلِيلِ
٤٥٩. وَجَازَ لِلدَّلِيلِ فِي الْقَلِيلِ
٤٦٠. وَكَـ (تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي
٤٦١. لِحَاضِرٍ وَلَيْسَ لِلْمُسْتَقْبَلِ
٤٦٢. بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ
٤٦٣. كَمَا عَنِ الْمَعْمُولِ مِنْ لَفْظِ الْعَمَلِ
٤٦٤. وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنْ مُطْلَقًا
٤٦٥. إِنْ كَانَ مَعْنَى الظَّنِّ فِيهِ حَقًّا

أعلم وأرى/:

النَّاصِبِينَ اثْنَيْنِ نَضَبًا لَزِمَا
عَدَّوَا إِذَا صَارَا (أَرَى، وَأَعْلَمَا)
مِنْ حُكْمِ الْغَاءِ وَحَذْفِ وَبَقَا
لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

٤٦٦. إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى، وَعَلِمَا)
٤٦٧. مِنَ الْمَفَاعِيلِ عَلَى مَا عَلِمَا
٤٦٨. وَمَا لِمَفْعُولِي (عَلِمْتُ) مُطْلَقًا
٤٦٩. وَكَوْنِ فِعْلٍ عَنْهُمَا مُعَلَّقًا

(١) أي: وبخلاف في المفعولين. اهـ حاشية الأصل.

(٢) كذا بالنصب في المخطوط، وهذا النصب إنما يكون في سياق الألفية، أما في سياق الشارح

فالرفع.

(٣) قال سيبويه: «وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناسًا من العرب يوثق بعريبتهم -

وهم: بنو سليم - يجعلون باب «قلت» أجمع مثل «ظننت»». انظر: «الكتاب» ١/٦٣.

(٤) في (م): «صار».

هَمْزٍ بِأَنْ كَانَتْ (رَأَى) لِمَا انْجَلَى
هَمْزٍ فَلَاثِنَيْنِ بِهِ تُؤْصَلَا
فِي غَيْرِ تَعْلِيْقٍ فَفِيهِ أُنْسَا
فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَا
فِي مَا مِنْ الْأَحْكَامِ ذِكْرُهُ جَرَى
(حَدَّثَ، أَنْبَأَ) كَذَلِكَ (خَبَّرَا)

٤٧٠. وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا
٤٧١. بِيَصْرِ وَالْعِلْمِ عِزْفَانَا بِلَا
٤٧٢. وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنِي (كَسَا)
٤٧٣. فَا مَنَعَهُ الْإِلْغَا وَاحْذِفْنِ مَا يُنْتَسَى (١)
٤٧٤. وَكَ (أَرَى) السَّابِقِ (نَبَا، أَخْبَرَا)
٤٧٥. وَمِثْلُهَا أَيْضًا عَلَى مَا قُرَّرَا

الفاعل:

هَذَا، وَمَا فِي الدَّارِ عَمْرُو أَوْ مَتَى؟ ()
زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ، نِعَمَ الْفَتَى
فِي اللَّفْظِ نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ وَعُمَرُ)
فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ/
لِظَاهِرٍ فِيمَا إِذَا تَعَدَّدَا
لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ (فَارَ الشُّهَدَا)
مَعَ ظَاهِرٍ بَعْدُ وَلَا يُعْتَقَدُ
وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدٌ
حَتْمًا كَمَا لَوْ بِاشْتِغَالِ فُسْرَا

٤٧٦. الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي (أَتَى)
٤٧٧. أَوْ مِثْلَ مَرَفُوعَاتِ قَوْلِنَا: (أَتَى)
٤٧٨. وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ
٤٧٩. [١١٨] وَنَحْوُ: (قَامَا) بِضَمِيرٍ اسْتَقَرُّ
٤٨٠. وَجَرَّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا
٤٨١. كَ (قَامَ هَذَانِ) مِثَالًا وَرَدَا
٤٨٢. وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا، وَسَعِدُوا)
٤٨٣. إِبْدَالٌ أَوْ تَأْخُرُ (٤) بَلْ يَرِدُ
٤٨٤. وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا

(١) قوله: «ينتسى»؛ أي: حذفًا نسي، وهو الحذف اقتصارًا. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في (م): «أيضًا وكذاك».

(٣) يعني: «متى في الدار عمرو؟».

(٤) هذه ما يسميها السادة النحاة بلغة: (أكلوني البراغيث)، وسمها ابن مالك بلغة: (يتعاقبون

فيكم ملائكة). انظر: «الكتاب» ١/ ١٩، و«معاني القرآن» للأخفش ١/ ٢٨٦، و«التسهيل»

كمثل: (زيد) في جواب (من قرأ؟)
 كَانَ لِمَا أَنْتَ نَقَلًا يُحْتَدَى
 كَانَ لِأَنْتَى كـ (أبث هذ الأذى)
 فَمُطْلَقًا هَذَا بِتَأْنِيثِ حَرِي
 مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حَرٍ
 مَا كَانَ ظَاهِرًا حَقِيقِيًّا يَفِي
 نَحْوُ: (أتى القاضي بنت الواقف)
 عَلَى ثُبُوتِ بَلٍ وَنَشْرًا حُظْلًا
 كـ (ما زكا إلا فتاة ابن العلاء)
 وَرُودِهِ فِي قَوْلِ عَمْرٍو ۖ اِمْتَنَعُ / [ب ١٨]
 ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعِ
 مُذَكَّرٍ وَمِنْ مُؤَنَّثٍ قَمِنْ
 مُذَكَّرٍ كَالْتَاءِ مَعَ إِحْدَى اللَّبَنِ
 مَعَ أَنَّ الْإِثْبَاتَ لَدَيْهِمْ أَحْسَنُ
 لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيْنُ
 بِالْفِعْلِ إِذْ كَجُزْئِهِ قَدْ جُعِلَا
 وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

٤٨٥. أَوْ جَائِزًا بَعْدَ سُؤَالٍ ظَهَرَ
 ٤٨٦. وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا
 ٤٨٧. أَوْ لِحَقِيقِيٍّ وَذَا فِيمَا إِذَا
 ٤٨٨. وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٌ
 ٤٨٩. مِنْ ذِي اسْتِتَارٍ كَانَ أَوْ مِنْ مُظْهِرٍ
 ٤٩٠. وَقَدْ يُبِيحُ الْفَضْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي
 ٤٩١. بِقَلَّةٍ فِي غَيْرِ (إِلَّا) فَاعْرِفِ
 ٤٩٢. وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِـ (إِلَّا) فَضْلًا
 ٤٩٣. لِحَذْفِ فَاعِلٍ مُذَكَّرٍ جَلَا
 ٤٩٤. وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلا فَضْلٍ وَمَعَ
 ٤٩٥. مِنَ الْقِيَاسِ وَأَنْحَذَفُ التَّاءُ مَعَ
 ٤٩٦. وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ
 ٤٩٧. بِصِحَّةِ الْحَذْفِ فِي التَّكْسِيرِ مِنْ
 ٤٩٨. وَالْحَذْفُ فِي (نِعَمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا
 ٤٩٩. وَإِنَّمَا فِيهِ بِحَذْفِ أَذْنُوا
 ٥٠٠. وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا
 ٥٠١. لِذَا بِهِ الْإِعْرَابُ عَنْهُ فَصِلَا (٥)

(١) في (م): «أظها».

(٢) في النسخ الثلاث: «حري» بالياء، وهو بجانب للصواب.

(٣) يقصد به: سيبويه. وحكى سيبويه أن بعض العرب قال: «قال فلانة». انظر: «الكتاب» ٣٨/٢.

(٤) في (م): «الشعر».

(٥) وذلك في الأمثلة الخمسة؛ إذ فيها إعراب الفعل يأتي مفصلاً بينه وبين الفعل بالفاعل في

مثل قولك: «يعلمون».

٥٠٢. وَقَدْ يَجِيءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ
 ٥٠٣. أَوْ يَجِبُ الْأَصْلُ بِقَوْلِ الْكُلِّ
 ٥٠٤. وَأَخْرَجَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حَذْرُ
 ٥٠٥. وَالْقَوْلُ بِالتَّقْدِيمِ فِي ذَا مَا نُصِرَ
 ٥٠٦. وَمَا بِـ (إِلَّا) أَوْ بِـ (إِنَّمَا) انْحَصَرَ
 ٥٠٧. وَمَا بِـ (إِلَّا) إِنْ أَرَدْتَ مَا اشْتَهَرَ
 ٥٠٨. وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ)
 ٥٠٩. مُقَدَّمًا فِي رُبَّةٍ فَلَا ضَرَرَ [١١٩]
- حَثْمًا^(١) وَجَائِزًا يُرَى بِالنَّقْلِ
 وَقَدْ يَجِيءُ الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ
 إِذْ لَا قَرِينَةَ وَالْإِعْرَابُ سُوِّرُ
 أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ
 أَخْرَفَ فِي الثَّانِي وَفَاقًا مُعْتَبَرُ
 أَخْرُ وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهْرُ
 لِعَوْدِ مُضْمَرٍ عَلَى مَا يُعْتَبَرُ
 وَشَدَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرَهُ الشَّجَرُ) /

النائب عن الفاعل:

٥١٠. يُنَوِّبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ يُحَذَفُ لِلْعِلْمِ وَجَهْلِ الْقَائِلِ

- (١) في (م): «يُجاء».
 (٢) كما إذا عاد على المفعول ضمير متصل بالفاعل، في مثل قولك: «ضرب الغلام صاحبه».
 (٣) وذلك إذا خفي الإعراب؛ كمثل قولك: «أكرم عيسى موسى».
 (٤) قال المرادي: «ضرب موسى عيسى» يتعين كون الأول فاعلاً، كذا قال ابن السراج. وتضافرت على ذلك نصوص المتأخرين، ونازعهم في ذلك ابن الحاج في نقده على ابن عصفور، وقال: «لا يوجد في «كتاب سيبويه» شيء من هذه الأغراض الواهية، ولا يبعد أن يقصد قاصد: «ضرب أحدهما» من غير تعيين، فيأتي باللفظ المحتمل، ولا يمنع أن يتكلم به لغة ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة». انظر: «شرح المرادي» ٥٩٤ / ٢.
 (٥) الحاصل: في (إلا) ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقاً وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقاً وهو مذهب الجمهور، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري؛ فهو على جواز تقديم المفعول، بخلاف الفاعل. انظر: «شرح التسهيل» ١٣٤ / ٢، و«شرح ابن الناظم» ١٦٤.
 (٦) كقوله تعالى: ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وكقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَاَسْتَمِعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣]، فترك الفاعل لكونه معلوماً، وناب عنه المفعول به. ومنه قول النبي ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَنُصِرْتُ بِالصَّبَا، وَأُهْلِكْتُ عَادٌ بِالدَّبُورِ». انظر: «شرح التسهيل» ١٢٥ / ٢.
 (٧) كقولك: «سُرِقَ المتاع»، إذا لم تعلم السارق من هو. وقول الشارح: «وجهل القائل» =

فِيمَالَهُ كَ (نَيْلَ خَيْرِ نَائِلٍ)
 بِالْآخِرِ السَّاكِنِ حِينَ أَنْ أُعِلَّ
 بِالْآخِرِ اكْسِرَ فِي مُضِيِّ كَ (وُصِلَ)
 تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا عَلَى مَا وَضَّحَا
 كَ (يُنْتَحَى) الْمَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحَى)
 وَشَبَّهَهَا مِنْ كُلِّ تَاءٍ وَقَعَهُ
 كَالأَوَّلِ اجْعَلُهُ بِلا مُنَازَعَةٍ
 يُبْدَأُ قَاصِرًا يُرَى بِالنَّقْلِ
 كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَ (اسْتَحْلِي)
 عَيْنًا بِوَاوٍ أَوْ بِيَا بِأَنْ تُمِلَّ
 عَيْنًا وَضَمَّ جَا كَ (بُوعَ) فَاحْتَمِلْ
 فَكَسْرُ مَضْمُومٍ وَوَاوِيٍّ وَجَبَّ
 وَمَالٍ (بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ (حَبَّ) / [١٩ب]

فِي كُلِّ فِعْلٍ بِافْتِعَالٍ مُنْجَلِي
 فِي (اخْتَارَ، وَأَنْقَادَ) وَشَبَّهَ يَنْجَلِي
 وَذَاكَ ذُو تَصْرُفٍ فِي النَّظْرِ
 أَوْ حَرْفٍ جَرَّ بِنِيَابَةٍ حَرٍ
 مَفْعُولُهُ وَسَوَّاءٌ إِنْ يُفْقَدُ تَجِدُ

٥١١. وَنَحْوِهِ كَالْحُسْنِ فِي الْفَوَاصِلِ
 ٥١٢. فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمَمَنْ وَالْمُتَّصِلِ
 ٥١٣. اكْسِرُهُ تَقْدِيرًا وَلَفْظًا مُتَّصِلِ
 ٥١٤. وَاجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا
 ٥١٥. وَفِيهِمَا التَّضْعِيفُ مُعْتَلًا نَحَا
 ٥١٦. وَالثَّانِي التَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ
 ٥١٧. زَائِدَةٌ مُعْتَادَةٌ الْمُتَابَعَةِ
 ٥١٨. وَالثَّلَاثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ
 ٥١٩. أَوْ مُتَعَدِّيًا بِدُونِ فَضْلِ
 ٥٢٠. وَاكْسِرَ أَوْ اشْمَمَ فَالثَّلَاثِيَّ أُعِلَّ
 ٥٢١. لِلْكَسْرِ ضَمَّةٌ فَحَثْمًا يَعْتَدِلُ
 ٥٢٢. وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ
 ٥٢٣. وَضَمُّ غَيْرِهِ وَالْإِشْمَامُ أَحَبُّ
 ٥٢٤. وَمَالِفا (بَاعَ) لِمَا الْعَيْنُ تَلِي
 ٥٢٥. أَوْ بِانْفِعَالٍ مُوَضَّحٍ بِالمَثَلِ
 ٥٢٦. وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ
 ٥٢٧. وَذُو اخْتِصَاصٍ فِي مُفِيدِ الْخَبَرِ
 ٥٢٨. وَلَا يُنُوبُ بَعْضُ هَذِي إِنْ وُجِدَ

= من إضافة المصدر إلى فاعله؛ يعني: أن الفاعل قد يحذف إذا جهله القائل المتكلم.

(١) كقولهم: «من طابت سريرته، حُمدت سيرته».

(٢) فالمتصرف نحو: (يوم، وفرسخ)، وغير المتصرف لا ينوب، مثل: (إذا، وعند). انظر:

«شرح ابن الناظم» ١٧٠، و«شرح المرادي» ٦٠٤/٢.

٥٢٩ وَقِيلَ: نَابَ بَعْضُهَا^(١) وَمَا فَقَدْ
 ٥٣٠ وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يُنُوبُ الثَّانِ مِنْ
 ٥٣١ مِثَالِهِ مَعَ اشْتِرَاطِ لَمْ يَهِنْ
 ٥٣٢ فِي بَابِ (ظَنَّ، وَارَى) الْمَنْعُ اشْتَهَرَ
 ٥٣٣ بَعْضُ^(٢) خِلَافًا فِيهِ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ
 ٥٣٤ وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا
 ٥٣٥ وَلَوْ مَحَلًّا فَإِذَنْ مَا عُلِّقَا

اشتغال العامل عن المعمول:

٥٣٦ إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا شَغَلَ
 ٥٣٧ [١٢٠] خُلُوهُ عَنِ الضَّمِيرِ مَا انْحَزَلَ
 ٥٣٨ فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ بِفِعْلِ أُضْمِرَا
 ٥٣٩ وَعَكْسَهُ وَبِاسْتِوَاءٍ خَيْرًا^(٤)
 ٥٤٠ وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا

عَنْ نَصْبِ ذَا الْإِسْمِ بِحَيْثُ لَوْ حَصَلَ
 عَنْهُ بِنَصْبِ لَفِظِهِ أَوْ الْمَحَلِّ /
 نَصْبًا مُحْتَمًّا وَرَاجِحًا يُرَى
 حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ
 كَالشَّرْطِ وَالتَّخْضِيزِ أَوْ مَا اسْتَفْهَمَا

(١) مذهب جمهور البصريين: أنه لا يجوز نيابة شيء منها مع وجود المفعول به، ومذهب الكوفيين: جواز ذلك مطلقاً، ونقله ابن مالك عن الأخفش، ونقل بعضهم عن الأخفش أنه إنما يجوز نيابة غير المفعول به إذا تقدم على المفعول به. انظر: «شرح المرادي» ٦٠٧/٢، و«شرح ابن عقيل» ١٢١/٢.

(٢) في (م): «ووفقاً».

(٣) نقل ابن مالك جوازه عن بعضهم، فتقول: «أُعْلِمَ زَيْدًا فَرَسَكَ مَسْرُجًا». انظر: «التسهيل» ٧٧، و«شرح المرادي» ٦٠٩/٢، و«شرح ابن عقيل» ١٢٦/٢.

(٤) القسمة خماسية: لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجع النصب على الرفع، ومستوٍ فيه الأمران، وراجع الرفع على النصب.

٥٤١. بِهِ سِوَى هَمْزَتِهِ (١) مِنْ كُلِّ مَا
 ٥٤٢. وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالِابْتِدَاءِ
 ٥٤٣. (إِذَا) فُجَاءَةً كَذَا بِالْمُبْتَدَأِ
 ٥٤٤. كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ
 ٥٤٥. وَعَمَّ ذَا وَغَيْرَهُ إِلَّا تَجِدُ
 ٥٤٦. وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ
 ٥٤٧. وَحِينَ رَفَعَ مُوْهِمٍ مَا يُجْتَنَبُ
 ٥٤٨. وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلا فَضْلِ عَلَى
 ٥٤٩. شَبِيهَ عَاطِفٍ فَلَا عَطْفَ عَلَى
 ٥٥٠. وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبِرًا
 ٥٥١. شَبِيهَهُمَا (٢) فَكُلُّ ذَا إِنْ أُخْبِرَا
 ٥٥٢. وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ
 ٥٥٣. حَتَّى إِلَى وَجُوبِهِ بَعْضُ جَنْحٍ
 ٥٥٤. وَفَضْلَ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ
- يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَ (إِنْ (٣) ، وَحَيْثُمَا)
 خُصَّ وَمِنْهُ (لَيْتَمَا) مُطَّرِدًا
 يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ التَّرْمَهُ أَبَدًا
 إِلَّا وَصَدْرًا فِي الْكَلَامِ تَعْتَمِدُ (٤)
 مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَوَجِدُ
 وَبَعْدُ (٥) الْإِسْتِفْهَامِ بِاسْمٍ انْتَصَبَ
 وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ
 جُمْلَةً فِعْلٍ وَكَعَطْفٍ جُعِلَا
 مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرًّا أَوْ لَا
 بِهِ وَكَالْعَاطِفِ وَالْفِعْلِ يُرَى
 بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفْنِ مُخْبِرًا
 لِكَوْنِهِ الْأَصْلَ دَلِيلُهُ وَضَحُّ / [٢٠٠ ب]
 فَمَا أُبِيحَ أَفْعَلٌ وَدَعَّ مَا لَمْ يُبَيَّحَ
 وَبِإِضَافَةٍ إِلَى الْمُنْجَرِّ

(١) فإن النصب بعدها راجح لا واجب. انظر: «شرح المرادي» ٦١٣/٢.

(٢) في (م): «كأن».

(٣) في (م): «يعتمد».

(٤) أي: بعد جواب الاستفهام. اهـ حاشية الأصل.

(٥) قال المرادي: «تنبيه: حكم شبه العاطف في هذه المسألة حكم العاطف، نحو: «زيد أتى

القوم حتى عمراً مر به»، وحكم شبه الفعل إذا وقع خبراً في هذه المسألة حكم الفعل، نحو:

«هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه». انظر: «شرح المرادي» ٦١٨/٢، و«شرح الأشموني»

٤٣٤/١.

(٦) انظر: «أمالي ابن الشجري» ٨٣/٢، و«شرح ابن الناظم» ١٧٥، و«شرح ابن عقيل» ١٤٠/٢.

أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصَلٍ يَجْرِي
يَعْنِي: اسْمَ فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ حَصَلَ
بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ
أَيُّ: سَبَبِي لِأَجْنَبِيٍّ تَابِعِ
كَعَلَقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ

٥٥٥. كَذَا بِحَرْفِ الْجَرِّ - حَسْبُ - فَادِرٍ
٥٥٦. وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصَفًا ذَا عَمَلٍ
٥٥٧. مُعْتَمِدًا وَعَنْ مُضِيٍّ انْخَزَلَ
٥٥٨. وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ
٥٥٩. مِنْ نَعْتٍ أَوْ عَطْفٍ بِوَاوٍ جَامِعِ

تعدي الفعل ولزومه:

مِنْهُ إِلَى صَوِّغِ اسْمِ مَفْعُولٍ قَبْلُ
هَذَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمَلٌ)
عَنْ فَاعِلٍ يُخْفَى كَ (تُرَكَّبُ النَّجْبُ)
عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ)
مَجِيءُ فِعْلٍ نَاقِصٍ؛ أَيُّ: لَمْ يَتِمَّ
لِزُومِ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَ (نَهْمُ)
أَيُّ: مَا يَكُونُ زِنَةً بِهِ ائْتَسَى /
وَمَا اقْتَضَى نِظَافَةً أَوْ دِنْسًا
فِيَّانَهُ يَنْقُصُ عَنْهُ فَرْدًا

٥٦٠. عِلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلَ
٥٦١. بِدُونِ حَرْفٍ وَيُرَى ^(١) بِأَنْ وَصِلَ
٥٦٢. فَانْصَبَ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ
٥٦٣. فَإِنْ بَدَأَ فَانْصَبَ إِذَنْ إِذْ لَمْ يَنْبُ
٥٦٤. وَلَا زِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى وَحْتِمٌ
٥٦٥. وَاسِطَةٌ بَيْنَهُمَا ^(٢) وَقَدْ لَزِمَ
[٢١١] ٥٦٦. كَذَا (افْعَلَل) ^(٣) وَالْمُضَاهِي (اقْعَنْسَا)
٥٦٧. فَمُشَبِّهُ (افْعَنْلَى) ^(٤) لِذَا الْحُكْمِ ائْتَسَى
٥٦٨. أَوْ عَرَضًا ^(٥) أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى

(١) أي: ويعلم. اهـ حاشية الأصل.

(٢) انظر: «شرح الأشموني» ٤٣٨/١.

(٣) ك(اقشعر).

(٤) كقولك: «أحرنبي الديك»: إذا انتفش للقتال.

(٥) ك(نظف، وطهر، ووضع).

(٦) ك(نجس، وقدر).

(٧) ك(مرض، وكسل، ونشط).

٥٦٩. فَلَا زِمَّ إِنْ كَانَ قَدْ تَعَدَّى
 ٥٧٠. وَعَدَّ لِأَزْمًا بِحَرْفِ جَرِّ
 ٥٧١. وَفِي الثَّلَاثِيَّيْهُمَا بِالْقَضْرِ
 ٥٧٢. نَقْلًا وَفِي (أَنَّ، وَأَنَّ) يَطْرُدُ
 ٥٧٣. نَصْبًا^(١) وَقِيلَ: الْجَرُّ^(٢) وَهُوَ يَرِدُ
 ٥٧٤. وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَمَنْ
 ٥٧٥. تَقْدِيمُهُ أَضْلًا فِي الْمَعْنَى كَ(مَنْ)
 ٥٧٦. وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِأَجْلِ عَرَى
 ٥٧٧. أَوْ ظَاهِرًا^(٣) وَالثَّانِي مِمَّا أُضْمِرَا
 ٥٧٨. وَحَذَفَ فَضْلَةَ أَجْزٍ إِنْ لَمْ يَضُرَّ
 ٥٧٩. وَكَاخْتِصَارٍ وَامْتِنَعَهُ فِي الْمَضْرُ
 ٥٨٠. وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا
 ٥٨١. كَوَاقِعٍ بَعْدَ سُؤَالٍ قُدِّمَا
- لِوَاحِدٍ كَ(مَدَّةٌ فَا مْتَدَا)
 وَالْهَمْزِ وَالْتَّضْعِيفِ نَقْلًا فَا ذَرِ
 وَإِنْ حُذِفَ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
 وَ(كَيْ) وَفِي الْمَحَلِّ بَعْدَ الْأَجْوَدِ
 مَعَ أَمْنٍ لَبْسٍ كَ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)
 يَأْتِي بِفَاعِلٍ صَرِيحًا حَيْثُ عَنْ
 مِنْ (الْبِسْنَ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ)
 كَكُونِهِ مُلْتَبَسًا أَوْ حُصِرَا
 وَتَرَكَ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتَّمَا قَدْ يُرَى
 لِغَرَضٍ كَكُونِهَا مِمَّا اخْتَقِرَ
 كَحَذَفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ
 فَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مَا التُّرْمَا
 وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا / [٢١٦ب]

التنازع في العمل:

٥٨٢. إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضِيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ
 ٥٨٣. عَلَى تَصَرُّفٍ وَكَانَ قَدْ حَصَلَ
- مَتَّفِقًا أَوْ لَا وَكُلُّهُ اشْتَمَلُ
 قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

(١) مذهب سيويه والفراء. انظر: «الكتاب» ١٢٨/٣ و ٤١٩/١.
 (٢) مذهب الخليل، ونقل عن الكسائي، وارتضاه الأخفش. انظر: «الكتاب» ١٢٦/١ و ٤٦٤/١،
 و«الدر المصون» ٢١٢/١، و«شرح ابن عقيل» ١٥٢/٢.
 (٣) في (م): «ظاهر».

٥٨٤. والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَةِ^(١)
 ٥٨٥. والعَكْسُ لِلسَّبْقِ يُجِيزُوا أَمْرَهُ
 ٥٨٦. وَأَعْمَلِ المُهْمَلِ فِي ضَمِيرِ مَا
 ٥٨٧. أَطْلَقَهُ فَمَرْجِعُ الضَّمِيرِ مَا
 ٥٨٨. كَ (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَ)
 ٥٨٩. فِيهِ عَنِ الكُوفِيِّ مَنَعُ ذَاكَ^(٢)
 ٥٩٠. وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمَلَا
 ٥٩١. فَلَا تَجِيءُ فِيمَا عَنِ اللَّبْسِ خَلَا
 ٥٩٢. بَلْ حَذَفَهُ الزَّمُّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبْرٍ
 ٥٩٣. فَأَيُّ دَاعٍ لِضَمِيرٍ انْحَظَرُ
 ٥٩٤. وَأَظْهِرِ إِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ^(٣) خَبْرًا
 ٥٩٥. وَمَنَعِ أَنْ يُؤْتَى بِمَا قَدْ أُضْمِرَا [١٢٢]
 ٥٩٦. نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا
 ٥٩٧. وَلِ (أَظُنُّ) نَضْبُ مَا يَتَلَوُ الأَخَا -
 لِقُرْبِهِ مِنْهُ فَحَقَّقْ نَصْرَهُ
 وَاخْتَارَ عَكْسًا^(٢) غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ
 أَعْمَلْتَ فِيهِ عُمْدَةً أَوْ لَا كَمَا
 تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا
 بِمُضْمَرٍ فِي سَابِقِ أَتَاكَ
 وَ (قَدْ بَغَى وَاعْتَدَا عَبْدَاكَ)
 إِلَّا بِمَرْفُوعٍ بِخُلْفٍ انْجَلَى
 بِمُضْمَرٍ لغيرِ رَفَعٍ أَوْهَلَا
 فِي الأَصْلِ إِذْ لَيْسَ بِحَذْفِهِ ضَرَرُ
 وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبْرُ
 لِمَنَعِ حَذْفِ عُمْدَةٍ بِلا مِرَا
 لغيرِ مَا يُطَابِقُ المُفَسِّرَا/
 - وَهُوَ الَّذِي أَظْهَرْتَهُ يَا ذَا الإِخَا
 زَيْدًا^(٣) وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

(١) انظر: «الكتاب» ٧٦/١.

(٢) الخلاف في الأولى بالإعمال هي المسألة الثالثة عشرة من مسائل أبي البركات. انظر: «الإنصاف» ٧١/١.

(٣) انظر: «شرح الكافية الشافية» ٦٤٥/٢.

(٤) في (م): «لغير رفع بضمير أوهلا».

(٥) في (م): «ضميرًا»، وفي الأصل: «ضميرًا»؛ أي: بالوجهين.

(٦) بدل من «ما». اهـ حاشية الأصل.

المفعول المطلق:

٥٩٨. المَصْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ
 ٥٩٩. حَدَّثُهُ إِذْ هُوَ مَا سِوَاهُ مِنْ
 ٦٠٠. بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبَ
 ٦٠١. إِلَى تَعَجُّبٍ وَإِلْغَاءٍ تُصِيبُ
 ٦٠٢. تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدَ
 ٦٠٣. فَمَخْضَ تَوْكِيدٍ فِي الْاَوَّلِ قَصْدُ
 ٦٠٤. وَقَدْ يُنَوَّبُ عَنْهُ^(١) مَا عَلَيْهِ دَلٌّ
 ٦٠٥. مَعْنَاهُ أَوْ بَعْضٍ وَكُلٌّ اشْتَمَلُ
 ٦٠٦. وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحْدًا أَبَدًا
 ٦٠٧. مُثْنَى أَوْ جَمْعًا هُدَيْتَ الرَّشْدَا
 ٦٠٨. وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتِنَعُ
 ٦٠٩. وَالْإِنْتِصَارُ لِأَبِيهِ قَدْ وَقَعَ
 ٦١٠. وَالْحَذْفُ حَتْمًا مَعَ آتٍ بَدَلًا
 ٦١١. وَجَاءَ فِي ذِي طَلَبٍ قَدْ أُبْدِلَا
- مَذْلُولِي الْفِعْلِ وَذَاكَ يَا فَطِنُ
 مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَ (أَمِنَ) مِنْ (أَمِنَ)
 وَاسْتَشْنِ فِعْلًا نَاقِصًا وَمَا نُسِبُ
 وَكَوْنُهُ أَضْلًا لِهَٰذَيْنِ انْتِخِبُ
 ضَمَّهُمَا التَّوَكِيدُ أَيضًا قَدْ وَرَدَ
 كَ (سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشْدٍ)
 كَنَوْعِهِ أَوْ صِفَةٍ وَمَا عَدَلُ
 كَ (جِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَأَفْرَحَ الْجَدْلُ)
 إِذْ كَانَ تَكْرِيرًا لِفِعْلِ مَا بَدَا
 وَثَنٌ وَاجْمَعُ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا
 وَوَلَدُ النَّاطِمِ مَنَعَهُ مَنَعُ
 وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلِ مُتَّسِعٍ / [٢٢ب]
 مِنْ فِعْلِ إِخْبَارٍ كَ (حَمْدًا) نَقْلًا
 مِنْ فِعْلِهِ كَ (نَدْلًا) اللَّذْكَ (انْدُلَا)

(١) أوصله بعضهم إلى أربعة عشر نائبًا. انظر: «شرح المرادي» ٦٤٨/٢.

(٢) انظر: «شرح ابن الناظم» ١٩٣.

(٣) في (م): «حمد».

(٤) إشارة إلى قول الأحوص:

على حين ألهى الناسَ جُلُّ أمورهم
 فندلاً زريقُ المالِ ندلَ الثعالِبِ

انظر: «الكتاب» ١١٦/١، و«الكامل» ١٥٠/١، و«الأصول» ١٦٧/١.

مَفْصَّلًا لِأَثَرِ جَا ضِمْنَا
عَامِلُهُ يُحَدَفُ حَيْثُ عَنَا
لِكَوْنِ تَكَرَّرِ كَتَعْوِيضِ يُعَدُّ
نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنِ اسْتِنْدُ
مَضْمُونِ جُمْلَةٍ بِنَصِّ أُورِدَا
لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَالْمُبْتَدَا
أَلَا تَرَى أَنَّ لِهَذَا أَلْفًا؟
وَالثَّانِ كَ (إِنِّي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا)
تَفِي بِمَعْنَاهُ وَحَاوِ فِعْلَهُ
كَ (لِي بُكَاءُ ذَاتِ عَضْلَةٍ)

٦١٢. وَمَا لِتَفْصِيلِ كَ «إِمَّا مَنَا»
٦١٣. لِجُمْلَةٍ تُتْلَى عَلَى ذَا الْمَعْنَى
٦١٤. كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَضْرٍ وَرَدُ
٦١٥. وَالْحَضْرُ نَابَ عَنْهُ وَهُوَ إِذْ وَرَدُ
٦١٦. وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُوَكَّدَا
٦١٧. أَوْ بِاِحْتِمَالٍ وَلِهَذَا أَرْشَدُ
٦١٨. نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا)
٦١٩. نَفْسَ اعْتِرَافٍ لَا يُسِيغُ الْخُلْفَا
٦٢٠. كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ
٦٢١. وَفَقْدُهَا لِعَامِلٍ نَصْبًا لَهُ

المفعول له:

يَكُنْ مَعَ اتِّحَادِ لَفْظٍ لَمْ يَبِينْ
أَبَانَ تَعْلِيلًا كَ (جُدُّ شُكْرًا وَدِنْ) /
وَلَوْ بِتَقْدِيرِ اتِّحَادٍ إِنْ وَجِدْ
وَقْتًا وَفَاعِلًا وَإِنْ شَرَطَ فَتَقَدَّ
جَرُّ بَكُلِّ مَا لِتَعْلِيلٍ وَضِعْ
مَعَ الشَّرْطِ كَ (لِزُهْدٍ ذَا قِنَعِ)
مِنْ (أَلْ) وَمِنْ إِضَافَةٍ وَاعْتَمَدُوا
وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ) وَأَنْشَدُوا

٦٢٢. يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ
٦٢٣. [١٢٣] وَكَانَ قَلْبِيًّا وَمَعَ مَا قَدْ زَكِنُ
٦٢٤. وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ
٦٢٥. مُوَهِّمٌ نَفِيهِ فَذَاكَ يَتَّحِدُ
٦٢٦. فَاجْرُزُهُ بِالْحَرْفِ وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ
٦٢٧. إِذْ جَرُّهُ بِكَثْرَةِ فِيمَا سُمِعَ
٦٢٨. وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ
٦٢٩. فِيهَا اسْتَوَا الْوَجْهَيْنِ فِيمَا أُورِدُوا

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا أَلْوَتَاقَ فِيمَا مَنَا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤].

- فِي نَضْبِ ذِي (أَل) شَاهِدًا فِي الْجَائِي
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ»

٦٣٠. «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ
٦٣١. عَلَى جَوَازِهِ بِلَا مِرَاءٍ -
المفعول فيه وهو المسمى: ظرفًا:

- يَعْنِي تَضْمُنًا حُلُولِيًّا هُنَا
(فِي) بِاطْرَادِك (هُنَا مَكْتُبٌ أَرْمَنَّا)
أَيُّ: بِدَلِيلٍ وَاقِعٍ فِيهِ يُرَى
كَانَ وَإِلَّا فَانُوه مُقَدَّرًا
أَجْدَرُهُ بِذَلِكَ! حَيْثُ لَزِمَا
يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْتَهَمَا / [٢٣ب]
أَشْبَهَ ذَيْنِ فَجَرَى مَجْرَاهُمَا
صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَ (مَرْمَى) مِنْ (رَمَى)
مُؤَافِقًا عَامِلَهُ لَفْظًا فَمَعُ
ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ

٦٣٢. الظَّرْفُ وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ ضُمْنَا
٦٣٣. لِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ بِمُوجِبِ الْبِنَاءِ -
٦٣٤. فَانْضَبَّهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا
٦٣٥. إِنْ فِعْلًا أَوْ شَبِيهَهُ مَا أُظْهِرَا
٦٣٦. وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا
٦٣٧. دَلَالَةُ الْفِعْلِ لِيُوضِعَهُ وَمَا
٦٣٨. نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا
٦٣٩. كَ (جَانِبٍ، نَاحِيَةِ الْبَيْتِ) وَمَا
٦٤٠. وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيْسًا أَنْ يَقَعَ
٦٤١. تَخَالَفٍ شَدًّا (٣) فَقِسُهُ إِنْ وَقَعَ

(١) الرجز غير معين القائل، والشاهد فيه: نصب المفعول له مباشرة مع كونه محلي بـ «أل». انظر: «اللمحة» ١/ ٢٦٤، و«همع الهوامع» ٢/ ١٣٤، و«الدر المصون» ١/ ١٧٣، و«شرح الكافية الشافية» ٢/ ٧٦٢، و«المقاصد الشافية» ٣/ ٢٨٢، و«شرح المكودي» ١١٩.

(٢) لفظ «في» نائب فاعل «ضمن»، وما بينهما يعتبر شرحًا لا يمنع الامتزاج. اهـ حاشية الأصل.
(٣) كقول العرب: «هو مني مقعد القابلة»، وهو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا، ومقعد الإزار، ووجه الشذوذ إذ التقدير: هو مني مستقر في مزجر الكلب، فعامله الاستقرار، وليس ما اجتمع في أصله. ولو أعمل في المزجر زجر، وفي المناط ناط، وفي المقعد قعد لم يكن شاذًا. انظر: «الكتاب» ١/ ٤١٣، و«المقتضب» ٤/ ٣٤٢، و«شرح المرادي» ٢/ ٦٦٠.

كَ(الْيَوْمِ) وَ(الْمَكَانِ) حَيْثَمَا يَفِي
فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ
نَضْبًا عَلَى قَضْدِكَ (فِي) وَقَدْ يُلِمُّ
ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنْ الْكَلِمِ
نَحْوُ: (جَلَسْتُ قُرْبَهُ) وَيَنْدُرُ
وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

٦٤٢. وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ
٦٤٣. بِرَفْعٍ أَوْ جَرٍّ بِغَيْرِ الْحَرْفِ
٦٤٤. وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ
٦٤٥. بِحَرْفٍ جَرٌّ فَهُمَا مَا يَلْتَزِمُ
٦٤٦. وَقَدْ يُنَوَّبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ
٦٤٧. لِذَا الْقِيَاسُ فِيهِ مِمَّا يُحْظَرُ^(١)

المفعول معه:

إِنْ تُعْطِ مَعْنَى (مَعَ) وَتُلْفَى مُتَّبِعَهُ
فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً)
وَجُوبًا الْوَاوُ عَلَيْهِ مُتَّفَقٌ
ذَا النَّصْبِ لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ/
- لَا بَعْدَ (هَذَا لَكَ) فِيمَا يُتَّخَبُ
بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ
مِنْ نَصْبِ مَا جَوَّازَ نَصْبِ اسْتِحْقَاقِ
وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النِّسْبِ
إِنْ جَازَ أَمَّا مَا لِمَنْعٍ يَنْتَسِبُ
أَوْ اعْتَقَدَ إِضْمَارَ عَامِلٍ نَصْبِ

٦٤٨. يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ
٦٤٩. بِالْإِسْمِ فَضْلَةً كَمَا قَدْ أَوْقَعَهُ
٦٥٠. بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقُ
[٢٤] ٦٥١. كَسَبَقِ مَا صُوحِبَ فِي رَأْيٍ يُحَقُّ
٦٥٢. وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصْبِ
٦٥٣. اسْمِ الَّذِي بَغَيْرِهِ قَدْ اضْطَحَبَ -
٦٥٤. وَالْعَطْفُ إِنْ يُمَكِّنُ بِلا ضَعْفٍ أَحَقُّ
٦٥٥. وَوَجِبَ إِنْ فَقَدَ شَرْطَهُ اتَّفَقَ
٦٥٦. وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ
٦٥٧. فَأَوَّلِ الْمَذْكُورِ فِيهِ إِنْ تُحِبُّ

(١) قال المرادي: «وكثرته تقتضي القياس عليه». انظر: «شرح المرادي» ٢/ ٦٦٢.

(٢) في (م): «عطف».

٦٥٨. ما اسْتَثْنَيْتَ (إِلَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ
 ٦٥٩. وَالْإِنْتِصَابُ بَعْدَ إِجَابٍ يَجِبُ
 ٦٦٠. إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَأَنْصَبَ مَا انْقَطَعَ
 ٦٦١. وَإِنْ يَجُزُّ فَالنَّصْبُ أَيْضًا مُتَّبِعٌ
 ٦٦٢. وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ
 ٦٦٣. إِذْ مِثْلُهُ حِينَئِذٍ بِلا مَرْدٍ
 ٦٦٤. وَإِنْ يُفَرِّغُ سَابِقُ (إِلَّا) لِمَا
 ٦٦٥. نَفَى وَمَا أَشْبَهَهُ وَكُلُّ مَا
 ٦٦٦. وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كـ (لا)
 ٦٦٧. وَمِثْلُهُ لَكِنْ بِدُونِ الْعَطْفِ: (لا)
 ٦٦٨. وَإِنْ تُكْرِرُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ
 ٦٦٩. نَصْبُ الْجَمِيعِ بَلْ إِذَا أَتَاكَ مَعَ

بِهَا كَمَا لِسَيَّبِيئِهِ^(١) قَدْ نُسِبَ
 وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفِي انْتِخِبَ
 مَتَى تُسَلِّطُ الْعَوَامِلَ امْتَنَعَ
 وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ
 يُسْمَعُ^(٢) وَالتَّفْرِيعُ فِيهِ يُعْتَقَدُ
 يَأْتِي وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرُ إِنْ وَرَدَ
 يَعْقُبُهَا يَصِحُّ إِنْ تَقَدَّمَ
 بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوْ (إِلَّا) عُدِمَا /
 يَفُونَ إِلَّا ذَا وَإِلَّا الْفُضْلَا
 تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا
 فَقَدْ اشْتِغَالَ عَامِلٌ^(٣) قَبْلُ امْتَنَعَ
 تَفْرِيعُ التَّأْيِيرِ بِالْعَامِلِ دَعُ

[٢٤ب]

(١) نسبه ابن مالك في «التسهيل» إلى سيبويه، فقال: «ثم قلت: «بها لا بما قبلها» مشيرًا إلى الخلاف في ناصب المستثنى بـ(إِلَّا)، واخترت نصبه بها نفسها، وزعمت أنني في ذلك موافق لسيبويه وللمبرد وللجرجاني، وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشراح لـ«كتابه».

وأنا أستعين الله على بيان ما خفي عليهم من ذلك بنصوص يعضد بعضها بعضًا، وبعد استيفاء ذلك أقيم الدلالة على صحته وفساد ما سواه، ولا حول ولا قوة إلا بالله». انظر: «شرح التسهيل» ٢/ ٢٧١.

(٢) قال سيبويه: «حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: «ما لي إلا أبوك أحد»، فيجعلون (أحدًا) بدلًا». انظر: «الكتاب» ١/ ٣٧٢.

(٣) ساقطة من (م).

٦٧٠. فِي وَاحِدٍ مِمَّا بَدَأَ (إِلَّا) اسْتَشْنِي
 ٦٧١. وَلَمْ يَجِبْ بَلْ صَحَّ أَيَّا تَعْنِي
 ٦٧٢. وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقَدُّمِ
 ٦٧٣. فَحَيْثُمَا وَجَدْتَ مِثْلَ ذَانُمِي
 ٦٧٤. وَأَنْصِبْ لِتَأْخِيرٍ وَجِيءَ بِوَاحِدٍ
 ٦٧٥. نَفِي بِمَا تُعْطِيهِ لِلْمُنْفَرِدِ
 ٦٧٦. كَ (لَمْ يَفُؤَا إِلَّا أَمْرًا إِلَّا عَلَيَّ)
 ٦٧٧. فَحُكْمُهُ مَا فِي مَقُولِهِ الْجَلِيِّ
 ٦٧٨. وَاسْتَشْنَى مَجْرُورًا بِـ (غَيْرٍ) مُعْرَبًا
 ٦٧٩. لَكِنَّ (غَيْرًا) هَهُنَا مَا انْتَصَبَا
 ٦٨٠. [١٢٥] وَلِـ (سَوَى، سَوَى، سَوَاءٍ) اجْعَلَا
 ٦٨١. فَذِي لَهَا مِنَ التَّصْرِيفِ أَنْجَلِي
 ٦٨٢. وَاسْتَشْنَى نَاصِبًا بِـ (لَيْسَ، وَخَلَا)
 ٦٨٣. وَالْجُمْلَةُ اسْتَأْنَفَ وَحَالًا اقْبَلَا
 ٦٨٤. وَاجْرُزْ بِسَابِقِي (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ
 ٦٨٥. نَصْبًا عَلَى التَّمَامِ فَهُوَ مُطَّرِدٌ
 ٦٨٦. وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ
 ٦٨٧. (مَا) إِذْ كِلَا وَجْهَيْهِ يُمْنَعَانِ
 ٦٨٨. وَكَ (خَلَا) (حَاشَا) وَلَا تَصْحَبُ (مَا)
- وَكُونُهُ أَوْلَهَا ذُو حُسْنٍ
 وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ تُعْنِي
 لَا وَجْهَ لِلِاتِّبَاعِ أَصْلًا فَاعْلَمْ
 نَصْبَ الْجَمِيعِ أَحْكَمَ بِهِ وَالتَّرَمُّ
 مُعْرَبًا إِنْ تَسْتَشْنَى مِنْ مَوَارِدِ
 مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
 وَمَا انْتَفَى اسْتِثْنَاؤُهُ مِمَّا وَلِي
 وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ
 إِعْرَابَ مُسْتَشْنَى لِـ (إِلَّا) أَعْقَبَا
 بِمَا لِمُسْتَشْنَى بِـ (إِلَّا) نَسْبَا
 وَلِـ (سِوَاءٍ) مَا لِـ (غَيْرٍ) حَصَلَا
 عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِـ (غَيْرٍ) جُعَلَا
 وَالْمُضْمَرُ اسْمًا أَنْوَاهِ وَفَاعِلَا
 وَبِـ (عَدَا) وَبِـ (يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)
 جَرًّا بِقَلَّةٍ وَفِيهِ تَعْتَمِدُ
 وَبَعْدَ (مَا) أَنْصَبَ وَأَنْجِرَازٌ قَدْ يَرِدُ
 فَلَا يُقَاسُ حَيْثُ يَتَلَوَانِ
 كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فَعَلَانِ
 فَاجْرُزْ بِهَا وَأَنْصِبْ عَلَى مَا قُدِّمَا

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء ٢/ ١٨١، و«المقتضب» ٤/ ٣٩١.

(٢) انظر: «شرح المرادي» ٢/ ٦٨٣ و ٦٨٤، و«التصريح» ١/ ٥٦٢.

٦٨٩. وَالْجَرُّ غَالِبٌ وَقِيلَ التَّرْمَا

الحال:

٦٩٠. الْحَالُ وَصِفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ

٦٩١. مُبِينٌ هَيْئَةً وَمِنْ ذَا يَقْرُبُ

٦٩٢. وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا

٦٩٣. مُعَرَّفًا مُتَّحِدِينَ صِدْقًا

٦٩٤. وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي

٦٩٥. وَالْأَصْلُ ^(٥) وَالْفَرْعُ ^(٦) وَبَاقِي مَا يَفِي

٦٩٦. كَ (بَعَهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ)

٦٩٧. وَطَوْرٌ تَفْصِيلٌ ^(٧) وَتَرْتِيبٌ عَدَدٌ

٦٩٨. وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ

١٠٧

وقيل: (حاش، وحشا) فاحفظهما

نَضْبًا مُلَازِمًا لَهُ لَا يَذْهَبُ

مَفْهُمٌ فِي حَالِ كَ (فَرْدًا أَذْهَبَ)

مُنْكَرًا وَمَنْ لَهُ اسْتَحَقَّا

يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

مُفَاعِلٍ وَالنُّوعُ وَالْمُتَّصِفُ / [٢٥٥]

مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِأَنَّ تَكَلَّفَ

(خَلَقًا سَوِيًّا) (ذَهَبًا) وَكَالْعَدَدِ

وَ (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)؛ أَي: كَأَسَدٍ

تَأْوِيلُهُ، وَقِيلَ: لَا أَوْ إِنْ قُصِدَ

(١) وهو مذهب سيبويه، قال: «وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر

(حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء». انظر: «الكتاب» ١/ ٣٧٧.

(٢) كقول ابن مالك فيما يلي: «بعته يدًا بيد»؛ أي: مناجزة.

(٣) نحو: «هذا مالك ذهبًا»، والذهب نوع من المال.

(٤) نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

(٥) نحو: ﴿قَالَ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١].

(٦) نحو: ﴿وَتَنْجِثُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرِهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩].

(٧) نحو: ﴿فَتَرْمِيَقَتْ رَبِّهٖ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢].

(٨) نحو: «هذا بُسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ رَطْبًا».

(٩) نحو: «ادخلوا رَجُلًا رَجُلًا»؛ أي: مرتبين.

(١٠) هو مذهب يونس والبغداديين. انظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٦٩٧، و«التصريح»

١/ ٥٨٠، و«همع الهوامع» ٢/ ٣٠١.

(١١) عطف على مفهوم من السياق، تقديره: وقيل: لا مطلقًا أو إن... إلخ. اهـ حاشية الأصل.

٦٩٩. شَرْطٌ^(١) وَالْأَوَّلُ الصَّحِيحُ فَاغْتَمِدْ
 ٧٠٠. وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ
 ٧٠١. وَلَا يُقَسَّنُ وَمَعَ هَذَا قَدْ وَقَعَ
 ٧٠٢. وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ
 ٧٠٣. أَوْ يَكُ مَعَ مَعْرِفَةٍ^(٣) كَذَاكَ إِنْ
 ٧٠٤. مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَ (لَا
 ٧٠٥. وَذَا لِغَيْرِ النَّهْيِ وَالنَّهْيِ كَ (لَا
 ٧٠٦. وَسَبَقُ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ
 ٧٠٧. وَسَبَقَ مَا جُرَّ بِحَرْفٍ لَمْ يُزِدْ
 ٧٠٨. وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ
 ٧٠٩. [٢٦] وَلَا مُؤَخَّرًا فَكُلُّ حَظْلَةٍ
 ٧١٠. أَوْ كَانَ جُزْءًا مَا لَهُ أُضِيفَا
 ٧١١. وَاجْعَلْ إِلَى ذَا قَوْلِهِ مَضْرُوفَا
 ٧١٢. وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرِّفَا
 ٧١٣. تَصْحِيحُ أَنْ يُنْصَبَهَا بِلا خَفَا
 تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَ (وَخَدَكَ اجْتَهِدْ)
 مُؤَوَّلًا بِالْوَصْفِ لَكِنْ يُتَّبَعُ
 بِكَثْرَةٍ كَ (بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعُ)
 لَمْ تَكُ جُمْلَةً بِوَاوٍ تَقْتَرِنُ
 لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصِّصْ أَوْ يَبِينُ
 - أَوْ هَلْ - يُعَانِ ذَا الضَّعِيفِ الْمُبْتَلَى (يَبِغُ^(٤) أَمْرٌ وَعَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا)
 جُوزَ إِنْ زَيْدٌ وَحَذْفُهُ أَطْرَدُ
 أَبَوَا وَلَا أَمْنَعُهُ^(٥) فَقَدْ وَرَدَ
 مُقَدِّمًا فَالْمَنْعُ عَنْهُمْ شَمِلَهُ
 إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ /
 أَوْ عَنْهُ أَغْنَى إِنْ يَكُنْ مَحْذُوفَا
 أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا
 وَلَوْ يَكُونُ نَاقِصًا إِذْ عُرِفَا
 أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمُصَرِّفَا

- (١) وهو مذهب الكوفيين. انظر: «تمهيد القواعد» ٥ / ٢٢٦٥، و«التذليل والتكميل» ٩ / ٢٨.
- (٢) نحو: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩].
- (٣) اشتراك المعرفة مع النكرة في الحال، نحو: «هؤلاء ناسٌ وعبُدُ الله منطلقين»، وقد جعل سيبويه لهذه المسألة بابًا. انظر: ١ / ٢٥٨.
- (٤) في النسخ الثلاث: «يبغي»، وهذا يناقض مقصد المؤلف؛ حيث قال «والنهي...»، وهذه الناهية تقتضي ما بعدها مجزومًا.
- (٥) هو في ذلك تبع للفارسي وابن كيسان وابن برهان. انظر: «إيضاح الشعر» للفارسي ١ / ٤٨١، و«شرح العمدة» لابن مالك ١ / ٤٢٩.

مُنْطَلِقُ زَيْدٌ، وَرَاجِلًا سَعَى -
 ذَا رَاجِلٍ، وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)
 جَوْهَرُهُ وَاسْمٌ أَتَى مُفْضَلًا
 حُرُوفِهِ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَا
 سَبَقُ عَلَى عَامِلِهَا وَهُوَ خَبِرُ
 نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقَرًّا^(١) فِي هَجْرٍ)
 هُ ذَا اقْتِرَانٍ بِضَعِيفٍ قَدْ وَهِنَ
 عَمَرُو مُعَانًا^(٢)) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ
 وَلَيْسَ مِنْ هَذَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ
 لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ
 وَهَكَذَا صَاحِبُهَا قَدْ وَرَدَا/
 فِي نَحْوِ: (لَا تَعَثْ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا)
 نَاصِبُهَا وَامْتَنَعَ الْمُنْكَرُ
 عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ
 وَعَلِمَ اسْتِقْبَالُهَا امْتِنَعَ وَضَلَهُ^(٣)
 كَ (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَاوِرُ حِلَّةٍ)
 بَغَيْرِ (قَدْ) أَوْ (مَا، وَلَا) لَهُ نَفْثٌ
 حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ

[ب٢٦]

٧١٤. فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ (مُسْرِعَا
 ٧١٥. وَفَائِقًا ذَا حَسَنٍ، وَمَا رَعَا
 ٧١٦. وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا
 ٧١٧. وَاسْمٌ لِفِعْلِ بِالْحُرُوفِ وَبِلَا
 ٧١٨. كَ (تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ) وَنَدَرُ
 ٧١٩. ظَرْفٌ وَمَجْرُورٌ عَقِيبَ حَرْفِ جَرِّ
 ٧٢٠. وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ
 ٧٢١. وَنَحْوُ (ذَا مُخَذَّلًا أَنْفَعُ مِنْ
 ٧٢٢. وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ
 ٧٢٣. مَا فِيهِ عَطْفٌ ثُمَّ ذُو التَّعَدُّدِ
 ٧٢٤. وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا
 ٧٢٥. كَ (مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ)^(٣) وَالْمُبْتَدَا
 ٧٢٦. وَإِنْ تُؤَكَّدُ جُمْلَةٌ فَمُضْمَرٌ
 ٧٢٧. فِيهَا وَمَا يُشْتَقُّ إِذْ لَا يُذَكَّرُ
 ٧٢٨. وَمَوْضِعَ الْحَالِ يَجِيءُ جُمْلَةٌ
 ٧٢٩. بِالصِّدْرِ، وَالْإِنْشَاءُ مَا سِيقَتْ لَهُ
 ٧٣٠. وَذَاتُ بَدءٍ بِمُضَارِعِ ثَبَتِ
 ٧٣١. وَمَاضٍ (الَّا) قَبْلَهُ أَوْ (أَوْ) تَلَتْ

(١) فِي (م): «مستقر».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مهاناً».

(٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

(٤) لِأَنَّ الْاسْتِقْبَالَ يَنَافِي الْحَالَ.

٧٣٢. وَذَاتَ وَاوٍ بَعْدَهَا اِنْوٍ مُبْتَدَا
 ٧٣٣. وَلَمْ نُقَلِّ بِعَطْفِهَا وَالْمُبْتَدَا
 ٧٣٤. وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمًا
 ٧٣٥. يَكُونُ بَعْدَ عَاطِفٍ تَقَدَّمَ
 ٧٣٦. وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ
 ٧٣٧. وَغَيْرِهِ وَجَائِزًا كَمَا شَمِلَ

التمييز:

[١٢٧] ٧٣٨. اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكْرَةٌ
 ٧٣٩. أَوْ نِسْبَةٌ لِشَرْحِهَا مُفْتَقِرَةٌ
 ٧٤٠. كَ (شَبْرٍ اِرْضًا، وَقَفِيضٍ بُرًّا
 ٧٤١. وَمِثْلُ ذَا أَوْ غَيْرُهُ لِي أَجْرًا
 ٧٤٢. وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا اجْرُزُهُ إِذَا
 ٧٤٣. إِنْ كَانَ فِي الْمَعْدُودِ أَوْ لِغَيْرِ (١) ذَا
 ٧٤٤. وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا
 ٧٤٥. وَلَيْسَ مُغْنِيًا وَعَنْ ذَا أَعْرَبَا
 ٧٤٦. وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصَبَنُ بِ (أَفْعَلَا)

تَمْيِيزُ لَفْظَةٍ وَلَوْ مُقَدَّرَةٌ /
 يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ
 وَذَرَّةٌ خَيْرًا، وَخِرْصٍ دُرًّا -
 وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)
 أَضْفَتْهَا إِلَيْهِ وَالْجَرَّ اِنْبِذَا
 أَضْفَتْهَا كَ (مُدَّ حِنْطَةَ غَدَا)
 إِنْ كَانَ جَرُّهُ بِ (مِنْ) مُجْتَنِبَا
 إِنْ كَانَ مِثْلَ: «مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا»
 وَأَنْصَبُ بِهِ مَا لَا يَكُونُ فَاعِلًا

- (١) أي: السابق ذكره، وهو المثبت بغير قيد. اهـ حاشية الأصل.
- (٢) نحو: «تصدَّق بدرهم فصاعدًا»، و«اشترِ بدينار فسافلاً».
- (٣) نحو: «أقائمًا وقد قعد الناس؟»، و«أتميميًا مرة، وقيسيًا أخرى؟!»، أي: أتوجد؟ وأتتحول؟
- (٤) في (م): «تغيير».
- (٥) ﴿مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١].

مَفْضَلًا كَ (أَنْتَ أَعْلَى مَثْرَلًا)
 أَوْ اقْتَضَى التَّفْضِيلَ فِيمَا يُجْتَبَى
 مَيِّزُ كَ (أَكْرَمُ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)
 وَمَا يُرَى فِي الْأَصْلِ مَفْعُولًا وَرَدَّ
 وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَ (طَبَّ نَفْسًا تَفَدَّ)
 حَتْمًا فَفِي الْجَامِدِ هَذَا اتَّفَقَا
 وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سَبَقَا / [ب٢٧]

٧٤٧. إِذَا أُضِيفَ وَاجْعَلَنَّ الْأَوْلَا
 ٧٤٨. وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا
 ٧٤٩. وَكُلِّ فِعْلٍ أَجْمَلُوهُ نِسْبًا
 ٧٥٠. وَاجْرُزِبِ (مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ
 ٧٥١. أَوْ فَاعِلًا وَذَا بِقَوْلِهِ قَصَدَ
 ٧٥٢. وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا
 ٧٥٣. عَلَيْهِ بَلِّ بِهِ (كَفَى) قَدْ أَلْحَقَا

حروف الجر:

كَذَاكَ (مَع، وَبَيْدَ) فِيمَا نُقِلَا
 حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَن، عَلَى-
 وَهَاءَ، وَهَمْزَةٌ (وَ) (أَيْمُنُ) أَتَى
 وَالْكَافُ وَالْبَاءُ (وَلَعَلَّ، وَمَتَى)
 حَاشَا، خَلَا، كَيْ، وَلَعَلَّ) وَأَتَى
 وَالْكَافُ وَالْوَاوُ (رُبَّ) وَالتَّاءُ
 نِكْرَةً وَالْوَقْتُ فِيهِمَا وَجَبَ

٧٥٤. هَاكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ (مِنْ، إِلَى)
 ٧٥٥. وَ(لَاتَ) مِنْهَا وَكَذَاكَ (لَوْلَا)
 ٧٥٦. مُذْ، مُنْذُ، رُبَّ، اللَّامُ، كَيْ، وَوَاوُ، وَتَا
 ٧٥٧. وَ(مُ، وَمُنْ) فِي قَسَمٍ ثَلَاثًا
 ٧٥٨. بِالظَّاهِرِ اخْضُصْ (مُذْ، وَمُنْذُ، حَتَّى)
 ٧٥٩. ذَا فِي (مَتَى) وَ(لَاتَ) جَرَّ الْوَقْتَا
 ٧٦٠. وَاخْضُصْ بِ(مُذْ، وَمُنْذُ) وَقْتَاوَبِ (رُبَّ)

- (١) فذهب سيويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه، وذهب الكسائي والجرمي والمبرد إلى جوازه، ووافقهم ابن مالك؛ لورود السماع به.
- (٢) لكثرة المعاني التي ذكرها ابن مالك والشارح لحروف الجر، فإننا نحيلك إلى المراجع التي ذكرت أمثلة لكل معنى من هذه المعاني. انظر: «شرح الرماني» ٦٦٣، و«شرح التسهيل» ١٣٠/٣، و«التذيل والتكميل» ١١٤/١١، و«شرح المرادي» ٧٣٨/٢، و«أوضح المسالك» ٣/٣، وانظر أيضًا: «الجنى الداني»، و«رصف المباني»، والقسم الأول من «مغني اللبيب».

مُنْكَرًا وَالتَّاءُ لـ (الله، وَرَبِّ)
 نَكَّرَ ضَمِيرَهُ وَفِيْمَنْ أَثْبَتَا
 نَزْرًا كَذَا (كَهَا) ^(٢) وَنَحْوُهُ أَتَى
 عَلَّلُ وَمَعْنَى (عِنْدَ) كُنْ مُبَيَّنَةً
 بِـ (مِنْ) وَقَدْ تَأْتِي لِبَدءِ الْأَزْمَنَةِ
 مَا كَانَ مَفْعُولًا بِهِ فِي الْأَصْلِ مَرَّةً
 نَكْرَةً ^(٣) كـ (مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرُءٍ) /
 وَبِـ (إِلَى) التَّبْيِينُ وَالظَّرْفُ أَنْجَلَى
 وَ (مِنْ) وَبَاءٌ يُفْهَمَانِ بَدَلًا
 ضَرُورَةً وَنَسَبٍ وَمِثْلُ: (فِي) -
 تَعْدِيَةٌ أَيْضًا وَتَعْلِيلٌ قُفِي
 وَقَسَمًا وَإِلَانْتِهَاءٍ نُسْبًا
 وَ (فِي) وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَابَ
 وَذَا لِبَاءٍ لَيْسَ بِالْمُفَارِقِ
 وَمِثْلُ: (مَعَ، وَعَنْ، وَمِنْ) بِهَا أَنْطَقَ

٧٦١ أَلَا يُرَى مُسْتَقْبَلًا وَلَمْ يُعَبِّ
 ٧٦٢ وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبُّهُ فَتَى) ^(١)
 ٧٦٣ تَعْرِيفُهُ فَذَاكَ حَيْثُ ثَبَتَا
 ٧٦٤ بَعْضُ وَبَيِّنٌ وَابْتَدَى فِي الْأَمْكَنَةِ
 ٧٦٥ وَ (عَنْ، عَلَى، وَفِي) جَمِيعًا بَيَّنَّهُ
 ٧٦٦ وَزَيْدٌ فِي نَفِيٍّ وَشَبَّهِهُ فَجَرَّ
 ٧٦٧ أَوْ مُبْتَدَاً أَوْ فَاعِلًا إِنْ اسْتَقَرَّ [١٢٨]
 ٧٦٨ لِإِلَانْتِهَاءِ (حَتَّى، وَلَا مَ، وَإِلَى)
 ٧٦٩ وَمِثْلُ: (مَعَ، وَمِنْ، وَعِنْدَ) نُقِلَا
 ٧٧٠ وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهِهُ وَفِي
 ٧٧١ وَمِنْ، عَلَى، مَعَ، عِنْدَ، بَعْدَ، عَنْ) وَفِي
 ٧٧٢ وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنُ بِبَا
 ٧٧٣ وَلِزِيَادَةٍ كَثِيرًا غَلَبَا
 ٧٧٤ بِالْبَا اسْتَعْنُ وَعَدَّ عَوَّضُ الْأَصِقِ
 ٧٧٥ عَلَّلُ بِهَا كَذَا لِلِاسْتِعْلَا ارْتُقِي

(١) إشارة إلى قوله من الخفيف:

رُبُّهُ فَتِيَّةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا
 انظر: «شرح التسهيل» ٣/ ١٨٤، و«أوضح المسالك» ٣/ ١٦، و«المقاصد النحوية»
 ٣/ ١٢٠٦.

(٢) إشارة إلى ما رواه سيبويه من قول العجاج:

نَحَى الذَّبَابَاتِ شَمَالًا كَثْبًا وَأُمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
 انظر: «الكتاب» ٢/ ٣٨٤، و«الأصول» ٢/ ١٢٣، و«المسائل العسكرية» ٧٧.

(٣) في (م): «منكرًا».

وَمِنْ، وَمَع، وَالْبَا) وَلِلتَّعْلِيلِ عَنْ
 بِ(عَنْ) تَجَاوُزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطِنُ
 وَفِي، وَمِنْ، وَالْبَا) وَتُعْطِي الْبَدَلَا
 كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا
 أُثْبِتَ وَالْأَكْثَرُ نَفِيَهُ اعْتَقَدُ
 يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدُ
 كَمَا (عَلَى) ^(٢) فِعْلًا أَتَى مُسْتَعْمَلَا /
 [٢٨ب] مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا
 خَبْرًا أَوْ بِالْإِبْتِدَاءِ رُفِعَا
 أَوْ أُولِيَا الْفِعْلِ كَ (جِئْتُ مُذْ دَعَا)
 مَعْنَى إِنْ الْمَاضِي بِتَعْرِيفِ قُرْنُ
 هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنُ
 وَالْجَرُّ بَاقٍ غَالِبًا وَرُبَّمَا
 فَلَمْ يُعْقَ ^(٣) عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا
 فَيَدْخُلَانِ جُمْلَةً وَذَا اتَّصَفَ
 وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ
 كَقَوْلِهِ: «بَلْ بَلَدٍ» ^(٤) وَذَلِكَ قَلُّ

٧٧٦. (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي)، وَعَنْ
 ٧٧٧. وَزَيْدَ وَالْإِضْرَابُ فِيهَا قَدْ يُظَنُّ
 ٧٧٨. وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدَ)، وَعَلَى
 ٧٧٩. وَجَاءَ فِي مَوْضِعِ لَامِ عِلْلًا ^(١)
 ٧٨٠. شَبَّهُ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ
 ٧٨١. وَكَ (عَلَى) أَوْ مِثْلَ بَا وَذَا يُرَدُّ
 ٧٨٢. وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا (عَنْ، وَعَلَى)
 ٧٨٣. وَاسْمَيْنِ جَانِبًا وَفَوْقًا مَا تَلَا
 ٧٨٤. وَ (مُذْ، وَمُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفِعَا
 ٧٨٥. أَوْ أُولِيَا مَا صَدْرُهُ اسْمًا وَقَعَا
 ٧٨٦. وَإِنْ يَجْرَا فِي مُضِيِّ فَكَ (مِنْ)
 ٧٨٧. وَإِنْ يُنْكَرُ رَادِفَا (إِلَى، وَمِنْ)
 ٧٨٨. وَبَعْدَ (مِنْ، وَعَنْ، وَبَاءٍ) زَيْدَ (مَا)
 ٧٨٩. تَكْفُ (مِنْ) وَالْبَا خِلَافَ (عَنْ بَمَا)
 ٧٩٠. وَزَيْدَ بَعْدَ (رُبَّ) وَالْكَافِ فَكَفُ
 ٧٩١. بِكَثْرَةِ كَمَا بِقَوْلِهِ وَصَفُ
 ٧٩٢. وَحُذِفَتْ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلْ)

(١) ضبطت في (م): «عُلَّا».

(٢) يكتب حينئذ بالألف القائمة «علا».

(٣) في (م): «تعق».

(٤) إشارة إلى قول رؤبة:

لا يُشْتَرَى كِتَانَهُ وَجَهْرُمُهُ =

بل بليد ملء الفجاج قتمه

والفا وَبَعْدَ الواو شاعَ ذا العملِ
حَذَفِ وَبَعْضُ ذاكَ لَنْ يَطْرُدَا
حَذَفُ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطْرِدَا

٧٩٣. وَدُونَ عَاطِفِ أَقْلُ مِنْ بـ (بَلْ)
٧٩٤. وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى (رُبَّ) لَدَى
٧٩٥. فَاقْضُرْ عَلَى السَّمَاعِ جَرًّا إِنْ بَدَا

الإضافة:

وَلَوْ مُقَدَّرًا بِأَنْ يَكُونَا/
مِمَّا تُضِيفُ أَحَدُ كـ (طُورِ سِينَا)
كُلًّا يُرَى مِنْهُ الْمُضَافُ اتَّخَذَا
لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خَذَا
بِالْثَّانِ إِنْ تَنَكَّرَهُ قَدْ حَصَلَا
أَوْ أَعْطَاهِ التَّعْرِيفَ بِالذِي تَلَا
مَعْنَى بِأَنْ يَكُونَ مِمَّا اسْتَعْمَلُوا
وَصَفًّا فَعَنْ تَنَكُّيرِهِ لَا يُعْزَلُ
ثَانِي عَطْفِهِ) وَذَا حَالًا تُلِي

[١٢٩] ٧٩٦. نُونًا تَلِي الإِغْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا
٧٩٧. مَدْخُولُهُ اسْمًا لَمْ يَنْلِ تَمْكِينَا
٧٩٨. وَالثَّانِي اجْرُزْوَائِي (مِنْ، أَوْ فِي) إِذَا
٧٩٩. أَوْ ظَرْفُهُ فَإِنَّهُ وَالْحَالُ ذَا
٨٠٠. لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَاخْصُصْ أَوْ لَا
٨٠١. وَلَيْسَ فِي التَّقْدِيرِ عَنْهُ انْفَصَلَا
٨٠٢. وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ)
٨٠٣. فِي الْحَالِ أَوْ فِي زَمَنِ يُسْتَقْبَلُ
٨٠٤. كـ (رُبَّ رَاجِينَا، عَظِيمِ الأَمَلِ

= انظر: «المسائل البصريات» ١/٦٩٧، و«أمالى ابن الشجري» ١/٢١٨، و«شرح المفصل»
٢٧/٥.

(١) كما تقول في (دراهم): «هذه دراهمك»، فكلمة (دراهم) ممنوعة من الصرف؛ أي: التنوين.

انظر: «شرح الكافية الشافية» ٢/٨٩٩، و«شرح ابن الناظم» ٢٧٢.

(٢) في (م): «والباقي».

(٣) في (م): «اتحدا»، وقوله: «اتخذا»؛ أي: على معنى الحرف (من).

(٤) أي: على معنى الحرف (في).

(٥) ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ [الحج: ٩].

(٦) في النسخ الثلاث: «جالا».

(مَرُوعِ الْقَلْبِ، قَلِيلِ الْحِيلِ)
عُلِقَتْهَا مَعْنَى تُرَى مُنْفِيَةً
وَتَلْكَ مَحْضَةً وَمَعْنَوِيَةً
إِنْ عُرِّفَ الثَّانِي كَمَا الْفَرَا ذَكَرَ
إِنْ وَصَلَتْ بِالثَّانِ كَ (الْجَعْدِ الشَّعْرِ)
أَوْ بِمُفَسِّرِهِمَا وَذَانِ
كَ (زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي) / [ب٢٩]
كَ (الضَّارِبِي وَالضَّارِبِي مَنْ اِزْتَدَعُ)
مُشَى أَوْ جَمَعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعُ
تَصْدِيرًا أَوْ بِنَاءً أَوْ نَصْبًا عَلَى
تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَدْفِ مُوهَلًا

٨٠٥. وَ (بَالِغِ الْكَعْبَةِ) (هَدِيًّا) قَدْ وَلي
٨٠٦. وَذِي الْإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ
٨٠٧. وَبِالْمَجَازِيَّةِ ذِي مَسْمِيَّةِ
٨٠٨. وَوَصَلُ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُعْتَفَرُ
٨٠٩. وَكُلُّهُمْ جَوَازٌ وَضَلِهَا نَصْرُ
٨١٠. أَوْ بِالذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي
٨١١. عَلَى الصَّحِيحِ وَمِثَالُ الثَّانِي
٨١٢. وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ
٨١٣. وَضَبَطُوا هَذَا بِكَوْنِهِ يَقَعُ
٨١٤. وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوْ لَا
٨١٥. ظَرْفٍ وَتَذْكَيرًا وَأَيْضًا حَصَلًا

(١) ﴿هَدِيًّا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء ٢/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٣) كقولك: «غلامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرَبُ».

(٤) كقول النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت: ألمّا أضح والشيبُ وازعُ؟

انظر: «الكتاب» ٢/ ٣٣٠، و«شرح المفصل» ٢/ ٢٨٨.

(٥) نحو قوله تعالى: ﴿تَوَاتَى أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥].

(٦) كنحو قوله:

إنارة العقل مكسوفٌ بطوع هوى وعقلٌ عاصي الهوى يزدادُ تنويرًا

انظر: «شرح التسهيل» ٣/ ٢٣٨، و«مغني اللبيب» ٦٦٥، و«التصريح» ١/ ٦٨٨.

(٧) كقول العجاج:

طولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي أَخَذَنْ بَعْضِي وَتَرَكَنَ بَعْضِي

انظر: «الكتاب» ١/ ٥٣، و«المقتضب» ٤/ ١٩٩.

ولا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدُ .
 فَايْدَةٌ كَمَا بِذَلِكَ لَمْ يُفَدُ .
 وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا .
 لِظَاهِرٍ وَمُضْمَرٍ مِثْلَ (لَدَى) .
 وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّمَا امْتَنَعَ .
 وَمِنْهُ فِي الْفَصِيحِ مَا لَيْسَ يَقَعُ .
 كَ (وَأَخَذَ، لَبَّيْ، وَدَوَّالِي، سَعْدَيْ) .
 وَغَيْرُ (وَأَخَذَ) خُصَّ بِالْمُخَاطَبِي .
 وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجَمَلِ .
 وَمِنْهُ وَهُوَ مُطْلَقًا بِهَا اتَّصَلَ .
 [٣٠٠] إِفْرَادُ (إِذْ) وَمَا كَ (إِذْ) مَعْنَى كَ (إِذْ) .
 حُكْمُ (إِذَا، أَوْ إِذْ) وَلَكِنْ حِينِيذُ .
 وَابْنُ أَوْ اعْرَبَ مَا كَ (إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا .
 وَعَمَلًا بِالْأَصْلِ حَيْثُ أُبْقِيَا .
 وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا .

مَا صَدَقَا إِذْ ذَاكَ فِي اللَّفْظِ فَقَدْ .
 مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوَهَّمَا إِذَا وَرَدُ .
 أَوْ لَا يُضَافُ أَبَدًا وَالْمُبْتَدَا .
 وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا .
 فِي اللَّفْظِ قَطْعُهُ فَلَيْسَ يُقْتَطَعُ .
 إِيْلَاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعُ .
 وَكَ (حَنَانِي) وَكَذَا (هَذَاذِي) .
 وَشَدَّ إِيْلَاءُ (يَدِي) لِ (لَبَّي) .
 بَعْضًا مِنَ الْأَلْفَاظِ لَكِنْ ذَاكَ قَلُّ .
 (حَيْثُ، وَإِذْ) وَإِنْ يُنَوَّنُ يُحْتَمَلُ .
 حُكْمًا كَذَا مَا كَانَ ذَا لَهُ أُخِذُ /
 أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَانِبُذُ) .
 أَوْ كَ (إِذَا) حَمَلًا إِذَا مَا بُنِيَا .
 وَاخْتَرُ بِنَا مَثَلُ فِعْلٍ بُنِيَا .
 مَعَ خَبَرٍ بَنَوْا بَثَبَتْ وَرَدَا .

(١) في (م): «كان امتنع».

(٢) في (م): «يقع».

(٣) يشير إلى قول بعض بني أسد:

دَعَاؤُ لِمَا نَابَنِي مِسُورَا
 فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدِي مِسُورِ

انظر: «الكتاب» ٣٥٢ / ١، و«المحتسب» ٧٨ / ١، و«اللباب» ٤٦٥ / ١.

(٤) إشارة إلى قول موبال بن جهم المذحجي:

ألم تعلمي يا عمر ك الله أني
 كريم على حين الكرام قليل؟

... فاقبله لکن إن أرذت الأجودا
 ... وَالزُّمُوا (إذا) إضافة إلى
 ... قَوْلٍ بِظَرْفِيَّتِهَا وَمَثَلًا
 ... لِمُفْهِمٍ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلا
 ... بِمَا يُخَصِّصُهُ بِخُلْفٍ حَيْثُ لَا
 ... وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ
 ... وَتِيَّةُ الْأَجْزَاءِ بِلَفْظٍ يَقْتَضِي
 ... أَوْ تَتَوَّاهُ الْأَجْزَاءُ وَاخْتَصَّصَ بِالْمَعْرِفَةِ
 ... لَيْسَتْ بِأَفْرَادٍ تُرَى مُتَّصِفَةً
 ... وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا
 ... لَفْظًا وَإِنْ تُفِيدُهُمَا إِفْهَامًا
 ... وَالزُّمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَرُّ
 ... مَبْنِيَّةٍ وَفَضْلَةٌ بِمِنْ تُجَرُّ
 ... وَمَعَ) (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ وَنَقْلٌ
 ... وَلَيْسَ حَرْفًا وَعَلَيْهِمَا حُمْلٌ
 ... وَاضْمٌ بِنَاءٍ (غَيْرًا) (٣) إِنْ عَدِمْتَ مَا
 ... قَدَّمْتَ (لا، أَوْ لَيْسَ) مَعَ عِلْمِكَ مَا
 ... (قَبْلُ) كَ (غَيْرُ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ)

أَعْرَبَ وَمِنْ بَنَى فَلَسَ بِنْدًا
 جَمَلَةٌ فَعْلٍ وَكَذَا (لَمَّا) عَلَى
 جَمَلِ الْأَفْعَالِ كَ (هُنَّ إِذَا اغْتَلَى)
 خِلَافٍ أَوْ مُنْكَرٍ قَدْ وَصَلَا
 تَفَرَّقَ أَضِيفَ (كَلْنَا، وَكَلَا)
 (أَيَا) مَتَى التَّكْرَارُ عَنْهَا مُتَّفِي
 (أَيَا) وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفَ
 غَيْرَ الَّتِي مَضَتْ وَتِلْكَ مَعْرِفَةٌ
 مَوْضُوعَةٌ (أَيَا) وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ
 أَوْ وَصَلَتْ فَقَطَّعْهَا اسْتِقَامًا
 فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا / ٣٠١-
 مَا بَعْدَهُ وَلَوْ مَحَلًّا ذَا اسْتَقَرُّ
 وَنَضَبُ (غَدْوَةٌ) بِهَا عَنْهُمْ نَدْرُ
 فِي لُغَةٍ هَذَا السُّكُونُ قَبْلُ
 فَتَحُّ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ
 أَضَفْتَهَا إِلَيْهِ لَفْظًا حَيْثُمَا
 لَهُ أَضِيفَ نَاوِيًا مَا عَدِمَا
 وَشَرْطُ سَبْقِ (لا، وَلَيْسَ) مُهْمَلُ

= انظر: «أمالى القالي» ٣٩ / ١، و«شرح التسهيل» ٢٥٦ / ٣.

(١) وهو مذهب أبي علي الفارسي. انظر: «الجنى الداني» ٥٩٤.

(٢) وهي لغة ربيعة. انظر: «الكتاب» ٢٨٧ / ٣، و«شرح التسهيل» ٢٤١ / ٢.

(٣) في (م): «غير».

و(ذون) والجهات أيضا و(عل)
 ما بَعْدَ (غَيْرِ) وَكَذَا إِنْ قُدِّرَا
 (قَبْلَا) وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذَكَرَا
 عَنْهُ لَدَى التَّذْكِيرِ حَيْثُ انْحَدَفَا
 عَنْهُ فِي الإِعْرَابِ إِذَا مَا حُدِفَا
 كَانَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لَزِمَا
 قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا
 بِتَلْوِ حَرْفِ العَطْفِ ثَابِتًا أَلْفًا/
 مُمَاثِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عَطَفَ
 وَهُوَ المُضَافُ مِثْلَمَا يُسْتَعْمَلُ
 كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ
 نَظِيرِ مَا بِهِ مُضَافٌ وَصِلَا
 مِثْلَ الَّذِي لَهُ أَضْفَتِ الأَوَّلَا
 وَفَضَلَ مَصْدَرِ مُضَافٍ مَا انْتَصَبَ
 مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يَعْ
 بِفَاعِلٍ لَهُ المُضَافُ أُسْنِدَا
 بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا

فِيهَا وَفِيمَا قَوْلُهُ يَشْتَمِلُ
 وَأَعْرَبُوا نَضَبًا إِذَا مَا نَكَّرَا
 ثُبُوتُ لَفْظِ الثَّانِ أَغْرَبَ مُظْهِرَا
 وَمَا يَلِي المُضَافِ يَأْتِي خَلْفَا
 كَذَاكَ فِي التَّأْنِيثِ مِثْلَ مَا وَفَى
 وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا
 وَقَدْ يُقَاسُ أَنْ يُبْقَى حَسَبَ مَا
 [١٣١] لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُدِفَ
 وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ مَا بِهِ وَصِفَ
 وَيُحْدَفُ الثَّانِي وَيَبْقَى الأَوَّلُ
 مِنْ قَبْلِ وَالمَعْنَى مُبْقَى يَكْمَلُ
 بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى
 مُقَدِّمٌ أَوْ مَا أَتَى عَلَى الوَلَا
 فَضَلَ مُضَافٍ شَبَّهَ فِعْلٍ مَا نَصَبَ
 بِهِ مَتَى المَنْصُوبُ جَاعِنِ العَرَبِ
 فَضَلَ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وَجِدَا
 قِيلَ وَمَفْعُولٌ لَهُ كَمَا بَدَا

المضاف إلى ياء المتكلم:

كَانَ صَحِيحًا أَوْ بِشَبَّهِهِ وَذَا

أَخْرَ مَا أُضِيفَ لِيَا اكْسِرَ إِذَا

(١) «من» ساقطة من الأصل.

(٢) في (م): «انحدفا».

(٣) في (م): «شبيهه».

لم يكن معتلاً كـ (أ. م. م. م. م.)
مُعْتَلَّةٌ لِكِنَّهَا لَمْ تَحْتَدِ
جَمِيعَهَا لِأَنَّهَا بَعْدَ فَتْحِهَا حَتَّى
فَتْحِ قُبَيْلِ هَذِهِ الْوَاوِ يَعْنِي / (٢٣١)
ما قبل واو ضمة فاكسرة يهن
قَلْبِ لَهَا وَفِي سِوَى (لَدَى) وَهَنْ
هَذَا نِزِيلِ انْقِلَابِهَا يَاءَ حَسَنٍ

هُوَ الَّذِي عَنَى بِقَوْلِهِ: إِذَا
أَوْ يَكُ كـ (ابْنِ عَيْنٍ، وَزَيْدِينَ) فَذِي
مَا صَحَّ فِي أَحْكَامِهِ فَمِثْلُ ذِي
وَتُدْغَمُ الْيَاءُ فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ
أَبْقَيْتَهُ كـ (مُضْطَفِيٍّ) أَوْ يَبْنُ
وَأَلْفًا سَلَّمَ وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ
كَذَا (عَلَى) اسْمًا وَالْجَمِيعُ فِيهِ عَنْ

إعمال المصدر:

فَرْدًا مُكَبَّرًا بِتَاءٍ مَا اتَّصَلَ
مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلِ)
مَكَانَهُ أَوْ نَابَ عَنْهُ إِنْ تَقُلُّ
مَحَلَّهُ وَلَا شَمَّ مُضَدَّرِ عَمَلٍ
إِنْ كَانَ مَفْعُولًا لَهُ أَوْ فَاعِلَهُ
كَمَلَّ بِنَضْبٍ أَوْ بَرَفَعِ عَمَلَهُ

بِفِعْلِهِ الْمَضَدَّرَ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ
وَمُظْهِرًا لَا مُتَّبَعًا قَبْلَ عَمَلٍ
إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنَّ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ
فِي عَمَلِ الْفِعْلِ وَفِي مَعْنَاهُ حَلُّ
وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ
وَشِئَتْ بِالْآخِرِ أَنْ تُكْمَلَهُ

(١) أي: بالاصطلاح النحوي؛ لأن المثني والمجموع آخره حال الإضافة حرف علة وإن لم يكن لأمًا فهو معتل بهذا الاعتبار. اهـ حاشية الأصل.

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج ٣/ ٣٥٤، و«المحتسب» ١/ ٧٥، و«شرح المفصل» ٢/ ٢٠٥.

(٣) مذهب الكوفيين وابن السراج: المنع. انظر: «التصريح» ٢/ ٦، و«توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٤٠.

(٤) من الإضافة إلى الفاعل ونصب المفعول قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، ومن الإضافة إلى المفعول ورفع الفاعل؛ كقولك: «بذل مجهودٍ مُقَلِّ زَيْنٌ».

أَتْبَعَهُ رَفَعًا وَنَضْبًا حَيْثُ عَنْ
رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسُنَ

وَجُرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ
فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ مَا بِهِ اقْتَرَنَ

إِعمال اسم الفاعل:

لِكِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِـ (أَلْ) وَلِي
إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيٍّ بِمَعَزِلٍ /
لِكَوْنِ وَالِي حَرْفِهِ مُعْتَمِدًا
أَوْ نَفِيًّا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا
نَحْوُ الَّذِي عَلَيْهِ فِي النَّدَا وَقِفْ
فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفْ
بِقَصْرِ نَضْبِهِ لَدَى بَعْضِ قُضِي
وغيره إعماله قد ارتضي
مِنَ الرُّبَاعِي صَوْغُهُ قَلِيلُ
فِي كَثْرَةِ عَنْ (فَاعِلٍ) بَدِيلُ
بِالشَّرْطِ وَالـ (فَعِيلُ) فِيهِ قَلِيلُ
وَفِي (فَعِيلُ) قَلَّ ذَا وَ (فَعِلُ)

كَفَعَلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ
[١٣٢] ٨٨٣ مُكَبَّرًا مَنْفِيٌّ نَعَتْ أَعْمَلِ
٨٨٤ وَوَلِي اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا
٨٨٥ حَتْمًا عَلَى الْمَوْصُوفِ لَكِنْ مَا بَدَأَ (١)
٨٨٦ وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَحذُوفٍ عُرِفَ
٨٨٧ أَوْ تَالِي اسْتِفْهَامٍ أَيْضًا قَدْ حُذِفَ (٢)
٨٨٨ وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً (أَلْ) فَفِي الْمُضِي
٨٨٩ وَالرَّاجِحُ التَّعْمِيمُ فَهُوَ ذَا مُضِي
٨٩٠ (فَعَالٌ، أَوْ مِفْعَالٌ، أَوْ فَعُولٌ)
٨٩١ وَفِي الثَّلَاثِي غَالِبًا مَنْقُولُ
٨٩٢ فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ
٨٩٣ كَذَاكَ (فَعَالٌ) بِضَمِّ الْأَوَّلِ

(١) فإذا قلت: «يا طالعًا جبلاً»، فالتقدير: «يا رجلاً طالعًا جبلاً»، فالنداء معتمد على موصوف

محذوف. انظر: «شرح ابن الناظم» ٣٠٢، و«شرح المرادي» ٨٥٠ / ٢.

(٢) في (م): «منحذف»، ويبيّن قول الشارح قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ

مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]، فعمل (مختلف) لاعتماده على موصوف محذوف تقديره:

«ومن الناس والدواب والأنعام صنف مختلف ألوانه». انظر: «شرح ابن الناظم» ٣٠٢،

و«أوضح المسالك» ١٨٢ / ٣.

(٣) هم المازني ومن وافقه. انظر: «التسهيل» ٣٤، و«شرح الأشموني» ٢١٩ / ٢.

مُشَىٰ أَوْ جَمَعًا بِإِطْلَاقِ قَبْلِ
فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثَمَا عَمِلَ
إِنْ غَيْرَ مُضْمَرٍ فَخَفَضُهُ ارْتِضَا
وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي
مُقَدَّرًا لِنَصْبِ وَفَقَّ الْغَرَضُ /
كـ (مُبْتَغِي جَاهٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ)
مِنْ عَمَلٍ بِـ (أَلْ) بِدُونِ فَاصِلٍ
يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ
عَمَلِهِ نَصْبًا وَرَفْعَ الْخَلْفِ
مَعْنَاهُ كـ (الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)
مَعْنَى بِهِ كَذَا اسْمُ فَاعِلٍ سُمِعَ
مَعْنَى كـ (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ)

[٣٢٢]

[١٣٣]

إِنْ لَمْ تَجِدْ مَصْدَرَهُ مُؤَدَّى
مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كـ (رَدَّ رَدًّا)
مَا لَمْ يَكُنْ بِهِ عَلَى لَوْنٍ يُدَلُّ
كـ (فَرَحَ) وَكـ (جَوَى) وَكـ (شَلَّلَ)
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِحَرْفَةٍ قَدْ وَرَدَا
لَهُ (فُعُولٌ) بِاطْرَادٍ كـ (غَدَا)
بِكَسْرِ فَائِهِ أَوْ اشْتِمَالًا /
أَوْ (فَعَلَانًا) فَادِرٍ أَوْ (فُعَالًا)

٨٩٤. وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلَهُ جُعِلَ
٨٩٥. مِنْ اسْمِ فَاعِلٍ وَمَا عَنْهُ نُقِلَ
٨٩٦. وَأَنْصَبَ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًّا أَوْ اخْفِضَ
٨٩٧. كَتَلَوْا مَا لِعَمَلٍ لَا يَقْتَضِي
٨٩٨. وَاجْرُزُوا أَوْ أَنْصَبَ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضَ
٨٩٩. وَجَازَ أَنْ تَزَعَى الْمَحَلَّ إِنْ عَرَضَ
٩٠٠. وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمِ فَاعِلٍ
٩٠١. وَشَرَطَ مَا بِدُونِ (أَلْ) مِنْ عَامِلٍ
٩٠٢. فَهُوَ كَفِعْلِ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي
٩٠٣. عَنْ فَاعِلٍ وَهَكَذَا بِهِ يَفِي
٩٠٤. وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ
٩٠٥. إِنْ كَانَ قَاصِرًا ثُبُوتُهُ وَضِعَ

أبنية المصادر:

٩٠٦. (فَعْلٌ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعَدَّى
٩٠٧. وَلَمْ يُفِدْ صِنَاعَةً وَعُدًّا
٩٠٨. وَ(فَعِلَ) اللَّازِمُ بِأَبْهَ (فَعَلٌ)
٩٠٩. فَ(فُعْلَةٌ) وَهُوَ لَهُ وَلَوْ يُعَلُّ
٩١٠. وَ(فَعَلٌ) اللَّازِمُ مِثْلُ (قَعْدَا)
٩١١. وَلَا وَايَةٌ بِهِ قَدْ قُصِدَا
٩١٢. مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فِعَالًا)
٩١٣. لِلسَّيْرِ فَهُوَ لِل(فَعِيلِ) آلا

٩١٤. فَأَوَّلُ لَدِي امْتِنَاعِ كـ (أبَى)
٩١٥. لِأَنَّ ذَا إِلَى التَّعَدِّي نُسْبَا
٩١٦. لِلدَّاءِ (فُعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ وَشَمَلُ
٩١٧. (فِعَالَةٌ) بِكَسْرِ فَاءٍ وَاشْتَمَلُ
٩١٨. (فُعُولَةٌ، فِعَالَةٌ) لِـ (فَعَلَا)
٩١٩. وَقِيلَ: كـ (الْحُسْنِ) مَقِيَسًا جُعَلَا
٩٢٠. وَمَا أَتَى عَلَى خِلَافٍ مَا مَضَى
٩٢١. وَكَـ (الْجُحُودِ، وَالرُّغُوبِ، وَالْمَضَا)
٩٢٢. وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقِيَسٍ
٩٢٣. فِيهِ عَلَى (تَفْعِيلِ) الْمَقِيَسِ
٩٢٤. وَزَكَّهِ تَزَكِيَّةً، وَأَجْمَلَا
٩٢٥. كـ (أَكْرَمِ الْإِكْرَامِ، أَوْ كَأَجْمَلَا
٩٢٦. وَاسْتَعِدَّ اسْتِعَاذَةً) ثُمَّ (أَقِمَّ
٩٢٧. [ب ٣٣] بِالتَّامَّةِ كَمَا أَفْهَمَ قَوْلُهُ: (أَقِمَّ
٩٢٨. وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدًّا وَافْتَحَا
٩٢٩. أَوْ مَا عَلَى (تَفَاعُلِ) قَدْ وَضَحَا
٩٣٠. بِهَمْزٍ وَضَلَّ كـ (اصْطَفَى) وَضَمَّ مَا
٩٣١. وَلَمْ يَكُنْ مُعْتَلًّا حَرْفٍ تَلَوَّ مَا
٩٣٢. (فَعَلَالٌ، أَوْ فَعَلَلَةٌ) لِـ (فَعَلَلَا)
٩٣٣. وَجَازَ فَتَحُ فَاءٍ نَحْوِ: (زَلَزَلَا)
- وَلَوْ (نِفَارًا) قَالَ كَانَ أَضُوبَا
- وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَنْقِبَ
- وَلَايَةً وَحِرْفَةً لَفْظُ عَدَلُ
- سِيرًا وَصَوْتًا (الْفَعِيلُ) كـ (صَهْلُ)
- بِضَمِّ عَيْنِهِ قِيَاسًا قُبَلَا
- كـ (سَهْلَ الْأَمْرِ، وَزَيْدًا جَزَلًا)
- كـ (الشُّكْرِ، وَالْفَوْزِ) وَمَوْتٍ مَنْ قَضَى
- فَبَابُهُ النَّقْلُ كـ (سُخِطَ، وَرَضَا)
- مَضَدْرُهُ فَـ (فَعَّلَ) التَّأْسِيسُ
- مَضَدْرُهُ كـ (قُدَّسَ التَّقْدِيسِ -
- وَنَحْوُهُ) (الْإِفْعَالُ) فِيهِ أُصْلَا
- إِجْمَالٍ مَنْ تَجَمَّلَا تَجَمَّلَا -
- إِقَامًا) أَنْ تُضِيفَ وَإِلَّا فَخْتِمَ
- إِقَامَةً) وَغَالِبًا ذَا التَّالِزِمْ
- فِي غَيْرِ ذِي أَصْلٍ (تَفَاعُلًا) نَحَا
- مَعَ كَسْرِ تَلَوَّ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا
- يَرْبَعُ فِيمَا التَّاءُ فِيهِ قُدَّمَا
- يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ: (قَدْ تَلَمَّلَمَ)
- وَمَا بِهِ الْحَقُّ مَثَلِ: (حَوْقَلَا)
- وَاجْعَلُ مَقِيَسًا ثَانِيًا لَا أَوْلَا

(١) فِي (م): «وَلِصَوْتِ».

(٢) يَقْصِدُ الشَّارِحُ: (الْمَوْتِ).

غَيْرِ الَّذِي أَلِيَ فَأَوْهَ فَالْثَّانِ لَه
وغير ما سمع السماع عدله
إِنْ لَمْ يَكُنْ مَصْدَرُهُ كَ(الْحِشَّةِ)
و(فَعَلَّةٌ) لِهَيْئَةٍ كَ(جَلْسَةٍ)
إِنْ لَمْ يَكُنْ بِالتَّاءِ لِغَيْرِ مَرَّةٍ
وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَ(الْحُمْرَةِ)

٩٣٤. لِ(فَاعِلٍ): (الْفِعَالُ، وَالْمُفَاعَلَةُ)
٩٣٥. وَالْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ قِيَاسٌ شَامِلَةٌ
٩٣٦. وَ(فَعَلَّةٌ) لِمَرَّةٍ كَ(جَلْسَةٍ)
٩٣٧. وَالنَّوْعُ هَذَا الْقَيْدُ أَيْضًا مَسَّةٌ
٩٣٨. فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ
٩٣٩. وَلَمْ يَخْصَّ بِالسَّمَاعِ أَمْرَهُ

أبنية أسماء الفاعلين، والصفات المشبهة بها:

يُكْسَرُ عَيْنًا وَالْقُصُورُ نُبْدَا
مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَ(غَذَا) / [١٣٤]
وَالأَوَّلُ اللُّزُومُ فِيهِ قَدْ جُعِلَ
غَيْرَ مُعَدَّى بَلْ قِيَاسُهُ (فَعَلٌ -
مِمَّا يُفِيدُ عَرَضًا كَ(بَطْرِ)
وَنَحْوُ: (صَدْيَانٍ) وَنَحْوُ: (الأَجْهَرِ)
مَضْمُومَ عَيْنٍ كَ(الظَّرِيفِ) فِي المَثَلِ
كَ(الضَّخْمِ، وَالْجَمِيلِ) وَالنَّعْلِ (جَمَلٌ)
بِفَتْحَتَيْنِ أَوْ بِضَمَّتَيْنِ قُلْ
وَبِسَوَى الِ (فَاعِلٍ) قَدْ يَغْنَى (فَعَلٌ)
بِضَابِطٍ لِكُلِّ فَرْدٍ شَامِلٍ

٩٤٠. كَ(فَاعِلٍ) صُغِ اسْمٌ فَاعِلٍ إِذَا
٩٤١. أَوْ يُفْتَحَنَّهَا مُطْلَقًا إِنْ أُخِذَا
٩٤٢. وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعَلْتُ، وَفَعِلْتُ)
٩٤٣. حَتْمًا وَشَرْطُ الثَّانِ: كَوْنُهُ نُقْلٌ
٩٤٤. وَأَفْعَلٌ فَعْلَانٌ) نَحْوُ: (أَشْرٍ)
٩٤٥. أَوْ لَوْنَا أَوْ لِلَامْتِلَا كَ(الأَحْمَرِ)
٩٤٦. وَ(فَعَلٌ) أَوْ لَى وَ(فَعِيلٌ) بِ(فَعَلٌ)
٩٤٧. وَ(ظَرْفٌ) الْفِعْلُ وَكَ(السَّهْمِ) وَقُلْ:
٩٤٨. وَ(أَفْعَلٌ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعَلٌ)
٩٤٩. وَكَسْرَتَيْنِ وَ(فَعَالٌ، وَفُعَلٌ)
٩٥٠. وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمٌ فَاعِلٍ

(١) «اليا» ساقطة من الأصل.

(٢) نشر مرتب، وكذا قوله: «كالأحمر». اه حاشية الأصل.

(٣) في (م): «يفعل».

مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَ (المُواصِلِ)
عَنْ قَيْدِ كَوْنِ كَسْرِهِ تَحَقُّقًا
وَضَمِّ مِيمِ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا
وَهُوَ الَّذِي قَبْلَ أَحْيِرِهِ اسْتَقَرُّ
صَارَ اسْمٌ مَفْعُولٌ كَمِثْلِ: (المُنْتَظَرُ)
وَزُنُّ (مَقِيلٍ، وَمَقُولٍ) إِنْ وَرَدَ/
زِنَةٌ (مَفْعُولٍ) كَاتٍ مِنْ (قَصْدُ)
مَعْنَى وَذَاكَ لَيْسَ بِالْقَلِيلِ
نَحْوُ: (فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَحِيلِ)

٩٥١. إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا بِقَوْلِ النَّاقِلِ
٩٥٢. مَعَ كَسْرِ مَثَلِ الْأَخِيرِ مُطْلَقًا
٩٥٣. فَشَمَلَ الَّذِي بِفَتْحٍ نَطَقًا
٩٥٤. وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ انكسَرَ
٩٥٥. وَلَمْ تُغَيِّرْ غَيْرَ كَسْرِ مَا ذَكَرَ
[٣٤ب] ٩٥٦. وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيَّ اطْرُدُ
٩٥٧. مِنْ أَجْوَفٍ وَمِنْ سِوَاهُ يُعْتَقَدُ
٩٥٨. وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلِ)
٩٥٩. وَيَسْتَوِي لَفْظًا بِلا تَفْصِيلِ

الصفة المشبهة باسم الفاعل:

بِهَا وَلَمْ تُبْنَ عَلَى التَّفَاضُلِ
مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمٌ فَاعِلٌ
وَهِيَ سَمَاعًا مِنْ خِلَافِ الْقَاصِرِ
كَ (طَاهِرِ الْقَلْبِ، جَمِيلِ الظَّاهِرِ)
لِوَاحِدٍ فَحَسَبُ فِيهَا يُبْدَا
لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَا
دُونَ اسْمِ فَاعِلٍ لِأَجْلِ ذَا انْتِصَبُ
وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَس

٩٦٠. صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ
٩٦١. وَلَا الْحُدُوثِ بَلْ ثُبُوتِ الْحَاصِلِ
٩٦٢. وَصَوُّغُهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرِ
٩٦٣. وَلَمْ تُجَارِ (٢) الْفِعْلَ غَيْرَ نَادِرِ
٩٦٤. وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ (٣) الْمَعْدَى
٩٦٥. وَشَرْطُ كَوْنِهِ أَتَى مُعْتَمِدًا
٩٦٦. وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبِ
٩٦٧. (زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ) عِنْدَ الْعَرَبِ

(١) في جميع النسخ: «تبنى».

(٢) في جميع النسخ: «تجاري».

(٣) في (م): «الفاعل».

وَدُونَهَا مَعَ قُبْحِ رَفْعِ مَا انْخَزَلَ
وَدُونَ (أَل) مَضْحُوبِ (أَل) وَمَا تَصَلَّ
تَنْصِبُ بِهَا مَعْرِفَةً إِنْ حَصَلَا /
تَجْرُزُ بِهِمَا مَعَ (أَل) سُمَامِنْ (أَل) خَلَا
أُضِيفَ ذَا الإِسْمِ الخَلِيَّ عَنْهُمَا
لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا

[١٣٥]

٩٦٨. فَارْفَعْ بِهَا وَانصِبْ وَجَرِّ مَعَ (أَل)
٩٦٩. عَنْ مُضْمَرٍ^(١) وَجَرِّ بِالْوَصْفِ بِ (أَل)
٩٧٠. بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا
٩٧١. تَنْكِيرُهَا لِضَعْفِ^(٢) ذَا كَذَا لَا
٩٧٢. وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا وَمَا^(٣)
٩٧٣. إِلَى ضَمِيرِ مَا تَلَا (أَل) ثُمَّ مَا

التعجب:

فِعْلًا وَ (مَا) اسْمٌ بِإِثْدَاءٍ أُعْرِبَا
أَوْ جِيءَ بِ (أَفْعَلْ) قَبْلَ مَجْرُورٍ بِيَا
شَرْطُ اخْتِصَاصِهِ أَتَى مُحْتَمًا
أَوْ فِي خَلِيلَيْنَا! وَأَصْدَقَ بِهِمَا!
بِالنَّصْبِ كَانَ أَوْ بِجَرِّ إِذْ يَصِحُّ
إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَدْفِ مَعْنَاهُ يَضِخُّ
بِنَاءِ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ عِلْمًا
مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمِ حُتْمَا

٩٧٤. بِ (أَفْعَلْ) انطِقْ بَعْدَ (مَا) تَعَجُّبًا
٩٧٥. نَكِيرَةً تَمَّتْ عَلَى مَا يُجْتَبَى^(٤)
٩٧٦. وَتَلَوْ (أَفْعَلْ) انصِبْنَهُ كَمَا
٩٧٧. كَتَلَوْ (أَفْعَلْ) فِي اخْتِصَاصٍ مِثْلَ (مَا)
٩٧٨. وَحَدَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِخْ
٩٧٩. فِي ذَا انْحِدَافٍ حِينَ عَطْفٍ يَتَضَخُّ
٩٨٠. وَفِي كِلَا الفِعْلَيْنِ قَدَمًا لَزِمَا
٩٨١. لِيُظْهَرَ الإِنْشَاءَ إِذْنًا فَلَهُمَا

(١) في المرفوع أو فيما أضيف إليه المرفوع. اه حاشية الأصل.

(٢) كضعف جر النكرة معرفة غير المعرف بأل والمضاف إلى المعرفة بها. اه حاشية

الأصل.

(٣) «ما» نافية، والجملة حال من «سما» مقيد لمنع الجر كما قيده بذلك في «التسهيل»، وقد

جمع هذا النظم صور الجواز بحسن وقبح وبضعف، لا للضرورة المذكورة في الهامش

وصور المنع، فتأمل. اه حاشية الأصل.

(٤) هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين. انظر: «الكتاب» ١/ ٧٢.

نَعْنِي بِذِيهَا الْفِعْلَ حَيْثُمَا وَفِي
 قَابِلَ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرَ ذِي انْتِهَا
 فِي كَوْنِهِ لَيْسَ لِشَخْصٍ فَضْلًا /
 وَغَيْرِ سَالِكِ سَبِيلِ (فَعَلًا)
 فِي غَيْرِ جَامِدٍ وَمَا قَدْ عُدِمَا
 يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا
 أَي: بَعْدَ (مَا أَفْعَل) لَكِنْ إِنْ نُسِبَ
 وَبَعْدَ (أَفْعَل) جَرُّهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ
 وَمِنْهُ (مَا أَخْصَرَهُ!) مِنْ (اِخْتَصِرَ)
 وَلَا تَقْسِنَ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ
 مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ كَيْفَمَا انْتَمَى
 مَعْمُولُهُ وَوَصَلَهُ بِهِ الزَّمَا
 مَعَ مَا بِهِ أَنْجَرَ صَحِيحٌ اشْتَهَرَ
 مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقْرَرُ

٩٨٢. وَصُنَّهْمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ صُرِّفَا
 ٩٨٣. مُجَرَّدًا عَلَى الصَّحِيحِ الْمُقْتَفَى
 [٣٥] ٩٨٤. وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي (أَشْهَلًا)
 ٩٨٥. وَغَيْرِ مَا الْإِغْنَاءُ عَنْهُ نُقِلَا
 ٩٨٦. وَ(أَشَدِّدَ، أَوْ أَشَدَّ) أَوْ شَبَّهُهُمَا
 ٩٨٧. مِنْهُ تَفَاوُتٌ لِمَا قَدْ أُفْهِمَا
 ٩٨٨. وَمَصْدَرُ الْعَادِمِ فِيهِ^(١) يَنْتَصِبُ
 ٩٨٩. لِنَفْسِي أَوْ مَجْهُولٍ أَوْلَهُ تُصِبُ
 ٩٩٠. وَبِالنُّدُورِ أَحْكَمَ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ
 ٩٩١. (أَقْمِنُ بِهِ!) أَيْضًا وَلَا فِعْلٌ يَقْرَأُ
 ٩٩٢. وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ
 ٩٩٣. وَلَوْ بَانَ يَسْبِقُ فِعْلًا مَعَ (مَا)
 ٩٩٤. وَفَضْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرٍّ
 ٩٩٥. وَالْفَضْلُ بِالنِّدَاءِ فِيمَا يُعْتَبَرُ
 (نَعْم) وَ(بُئْسَ) وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا:

(نَعْم) وَ(بُئْسَ) مَا هُمَا بِاسْمَيْنِ
 (نَعْم) وَ(بُئْسَ) رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

٩٩٦. فِعْلَانِ غَيْرُ مُتَّصِرَيْنِ
 ٩٩٧. كَمَا بِهِ قِيلَ^(٢) وَفِي الْقَوْلَيْنِ

(١) فِي (م): «وَزْنَا وَلَمْ يَكُنْ لِشَخْصٍ فَضْلًا».

(٢) فِي (م): «بَعْدُ».

(٣) شَذَّ لِكَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِي، وَكَوْنِهِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

(٤) مَذْهَبُ الْفَرَاءِ وَأَكْثَرُ الْكُوفِيِّينَ. انظُرْ: «الْإِنْصَافُ» ٨١ / ١، وَ«شَرْحُ التَّسْهِيلِ» ٥ / ٣.

قَارَنَ (أَلْ) أَوْ لِلَّذِي قَدْ تُمَّا / [١٣٦]
 قارنها كـ (نعم عثبي الكرما)
 مُمَيِّرٌ مُلْتَزِمٌ تَأْخِرُهُ
 مُمَيِّرٌ كـ (نعم قوما معشرة)
 أَجَازُهُ النَّازِمُ وَالْبَعْضُ حَظَرُ
 فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ
 وَقِيلَ: مَخْصُوصٌ وَبَعْضٌ قَائِلٌ
 فِي نَحْوِ: (نعم ما يقول الفاضل)
 خَبْرُهُ مُنْحَذِفٌ وَمَا بَدَا
 أَوْ خَبْرُ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا
 عَنْ ذِكْرِهِ مُؤَخَّرًا وَلَا خَفَا
 كـ (العلم نعم المقتنى والمقتنى)
 بِضَمِّ عَيْنِهِ وَلَوْ مُحَوَّلًا
 مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ كـ (نعم) مُسْجَلًا

٩٩٨. مُقَارِنِي (أَلْ) أَوْ مُضَافِينَ لِمَا
 ٩٩٩. يَتْلُوهَا كَذَا إِلَى ضَمِيرِ مَا
 ١٠٠٠. وَيَرْفَعَانِ مُضَمَّرًا يُفَسِّرُهُ
 ١٠٠١. وَيَذَكُرُ الْمَخْصُوصُ طَبَقًا بَيَدْرُهُ
 ١٠٠٢. وَجَمَعَ تَمْيِيرٌ وَفَاعِلٌ ظَهَرَ
 ١٠٠٣. وَهَهُنَا الْخُلْفَ بِقَوْلِهِ ذَكَرُ
 ١٠٠٤. وَ(مَا) مُمَيِّرٌ^(١) وَقِيلَ: فَاعِلٌ
 ١٠٠٥. بِكَفِّهَا^(٢) (نعم) وَهَذَا حَاصِلُ
 ١٠٠٦. وَيَذَكُرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَا
 ١٠٠٧. أَوْ جُمْلَةً عَقِيبَهَا قَدْ وَرَدَا
 ١٠٠٨. وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى
 ١٠٠٩. فِي كَوْنِهِ مُبْتَدَأً قَدْ سَلَفَا
 ١٠١٠. وَاجْعَلْ كـ (بش) (ساء) وَاجْعَلْ (فَعْلًا)
 ١٠١١. حَيْثُ تَعَجَّبُ بِهِ قَدْ قَبِلَا

(١) في (م): «يبدره».

(٢) انظر: «شرح التسهيل» ١٥ / ٣.

(٣) منعه سيبويه. انظر: «الكتاب» ١٧٨ / ٢.

(٤) وهو مذهب الأخفش. انظر: «الارتشاف» ١٧ / ٣.

(٥) وهو منقول عن أبي علي الفارسي. انظر: «المسائل البغدادية» ٢٥٢.

(٦) وهو قول الكسائي، وقد نقله المرادي عن الفراء. انظر: «شرح المرادي» ٩٦ / ٣.

(٧) انظر: «الارتشاف» ١٨ / ٣.

وقيل: زُجبا وخُلِفَتِ بَعْدَ (ذَا)
وإن نُرِذَ دَمًا فُقِلَ: (لا حنذا)
تَجَعَّلَهَا طَبَقًا لَهْ فَهِيَ إِلَى
تَعَدَّلَ بِـ (ذَا) فَهِيَ يُضَاهِي المَثَلَا
بِالبَاءِ وَهِيَ فَاعِلٌ وَلَا يَضُرُّ
بِالبَا وَذُونَ (ذَا) انضمام الحاء كثر

ومثل (بغدا) (حنذا) الفاعل (ذا)
الإنسَمُ أَوْ فِعْلٌ وَكُلُّ نُبْدَا
(ذا) المنحصر أصابا كان لا
فَرِدَ مُذَكَّرٍ مُشِيرَةً وَلَا
وما سوى (ذا) ازفع بـ (حب) أو فجر
إِذْ مِثْلُهُ فَاعِلٌ (أَفْعِلْ) إِذْ تَجُرُّ

أفعل التفضيل:

اسمًا لِتَفْضِيلِ فَرُبَّمَا اجْتَبَى
(أفعل) لِلتَّفْضِيلِ وَأَبِ اللِّذْ أَبِي
مِنْ مُشَبِّهِ (أَشَدَّ) حِينَ إِنْ حُظِلَ
لمانع به إلى التفضيل صل
بِمَالَهُ أُضِيفَ أَوْ فِي الإِبْتِدَا
تقديرًا أو لفظًا بـ (من) إِنْ جَرَّدَا
مِنْ (أَلْ) وَمِنْ إِضَافَةٍ أَوْ وَرَدَا
الزِّمَ تَذْكِيرًا وَأَنْ يُوَحَّدَا
يَأْتِي بِإِفْرَادٍ وَتَعْرِيفِ الصِّفَةِ

ضَعُ مِنْ مَضْرُوعٍ مِنْهُ لِلتَّعْجَبِ
(فَعَلَى) فِي الأَثَى وَأَجْعَلَنَّ فِي الأَغْلَبِ
وما به إلى تعجب وصل
بِنَاوَةِ لِفَقْدِ شَرْطٍ قَدْ نُقِلَ
وَ(أَفْعَلْ) التَّفْضِيلِ صَلُهُ أبدأ
صِلُهُ بِـ (أَلْ) أَوْ صِلُهُ حَيْثُمَا بَدَا
وإن لمُنْكَورٍ تُصِفُ أَوْ جَرَّدَا
لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ وَذَا مَا اطَّرَدَا
وتلُو (أَلْ) طَبَقٌ وَمَا لِمَعْرِفَةِ

(١) قال ابن مالك: إن ابن خروف نسبه إلى سيويه. انظر: «شرح التسهيل» ٢٣/٣.

(٢) في (م): «وخلاف» وبها ينكسر البيت.

(٣) الخلاف بعد القول بالتركيب حول تغلب الفعلية على الاسمية أو العكس. انظر تفصيل هذا

كله في: «التصريح» ٨٩/٢.

(٤) في (م): «يُضَفُّ».

أضيف ذواً وجهين عن ذي معرفة /
 أَطَلَقْتَ تَفْضِيلاً بِلا نِيَّةِ (مِنْ)
 لَمْ تَنْوِ فَهُوَ طَبَقَ مَا بِهِ قُرْنُ
 أَوْ تَلَوَهُ فَهُوَ وَ (مِنْ) تَحْتَمَا
 فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمَا
 مِنْ صَحَّحَ الْمِثَالُ سَبَقَ الْمُبْتَدَا
 إِخْبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَجَدَا
 مِنْ بَعْدِ نَفِي أَجْنَبِيٍّ أُثْبِتَا
 عَاقِبَ فِعْلًا فَكثِيرًا ثَبِتَا
 أَحْرَى بِهِ النَّفْعُ لَدَى الْمَضِيْقِ
 أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنْ الصَّدِيقِ

١٠٢٧. وَقَدْ يُرَى طَبَقًا فَمَا لِلْمَعْرِفَةِ
 ١٠٢٨. هَذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى (مِنْ) وَإِنْ
 ١٠٢٩. أَوْ أَنَّكَ التَّفْضِيلَ فِي وَصْفِ زَكِينٍ
 ١٠٣٠. وَإِنْ تَكُنْ بِتَلْوِ (مِنْ) مُسْتَفْهِمَا
 ١٠٣١. سَبَقْتُهُمَا وَقَوْلُهُ ذَا أَفْهَمَا
 ١٠٣٢. كَمِثْلِ: (مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ؟) وَلَدَى
 ١٠٣٣. حَتْمٌ وَفِي الْوَارِدِ مِنْ ذَا مُورِدَا
 ١٠٣٤. وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزْرًا^(٢) وَمَتَى
 ١٠٣٥. مُفْضَلًا عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ أَتَى
 ١٠٣٦. كَ (لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ
 ١٠٣٧. مِنْهُ بِدَا، أَوْ لَيْسَ مِنْ شَفِيقِ

النت:

ثَانٍ مَعَ اتِّحَادِ مُقْتَضَى الْعَمَلِ
 نَعَتْ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ
 وَلَوْ بِتَوْكِيدٍ وَمَدْحٍ اتَّفَقَ
 بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقَ /

[٣٧ب]

١٠٣٨. يَتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأَوَّلَ
 ١٠٣٩. فِيمَا مِنْ الْأَقْسَامِ فِيهِ قَدْ حَصَلَ
 ١٠٤٠. فَالْنَعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقَ
 ١٠٤١. أَوْ ذَمٌّ^(٥) أَوْ تَرْحُمٌ^(٦) وَذَا انْتَسَقَ^(٧)

(١) في (م): «ذي» وهو تحريف.

(٢) هذه من أشهر مسائل النحو، وتسمى بمسألة الكحل.

(٣) كقولهم: «أمس الدابر لا يعود».

(٤) في (م): «ومد»، ومثال المدح قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

(٥) مثل: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

(٦) كقولك: «مررت بأخيك المسكين».

(٧) في (م): «يحق».

١٠٤٢. وَلِيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا
 ١٠٤٣. وَجَاءَ فِي ذِي لَامٍ جِنْسٍ ^(١) تَرْكُ مَا
 ١٠٤٤. وَهُوَ لَدَى ^(٢) التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ
 ١٠٤٥. فِي كَ (حِسَانِ قَوْمُهُ) فَمَا رَوَوْا
 ١٠٤٦. وَانْعَتَ بِمُشْتَقِّ كَ (صَعْبٍ، وَذَرِبٍ)
 ١٠٤٧. لَا زَمَنٍ أَوْ مَوْضِعٍ لَهُ نِسْبٍ
 ١٠٤٨. وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا
 ١٠٤٩. وَذَكَرُوا فِيهَا وَجُوبًا مُضْمَرًا
 ١٠٥٠. وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ
 ١٠٥١. وَسَائِرُ الإِنْشَاءِ لَهُ الْمَنْعُ انْسِبِ
 ١٠٥٢. وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا
 ١٠٥٣. مُبَالِغِينَ ^(٤) أَوْ نَوَوًا تَقْدِيرًا ^(٥)
- أَعْطَيْتَهُ الْمَنْعُوتَ قَبْلَ مِنْهُمَا
 لِمَا تَلَاكَ (أَمْرٌ بِقَوْمٍ كَرَمًا)
 فُرُوعِهَا كَالْفِعْلِ وَالْجَمْعِ حَكْوًا
 سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ ^(١) فَاقْفُ مَا قَفْنَا
 يَعْنِي: مُفِيدَ حَدِيثٍ وَمَنْ صَحِبَتْ
 وَشَبَّهَهُ كَ (ذَا، وَذِي) وَالْمُنْتَسِبِ
 مَعْنَى وَلَوْ لَفْظًا بِتَعْرِيفٍ يُرَى
 فَأَعْطَيْتَ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبْرًا
 وَإِنْ تُجَزُّ فِي خَبَرٍ كَمَا اجْتَبِي
 وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلُ أَضْمِرٌ تُصَبُّ
 وَذَا عَلَى نَقْلِ يُرَى مَقْصُورًا
 فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ

(١) فقد استثنى ابن الناظم من المعارف المعرف بلام الجنس، قال: «فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة؛ ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله:

ولقد أمرت على اللئيم يسبني فأعفت ثم أقول لا يعنيني

إن «يسبني» صفة لا حال؛ لأن المعنى: «ولقد أمر على لئيم من اللئام»، ومثله قوله تعالى:

﴿وَأَيُّ لَّهُمُ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس: ٣٧]، وقولهم: «ما ينبغي للرجل مثلك أو خير

منك أن يفعل كذا». انظر: «شرح ابن الناظم» ٣٥١.

(٢) في (م): «لذا».

(٣) أي: ليس كهو مطلقاً في كل وجه. اهـ حاشية الأصل.

(٤) انظر: «شرح ابن عقيل» ٢٠١ / ٣، و«المقاصد الشافية» ٦٤٣ / ٤.

(٥) هذا عند البصريين، فإذا قلت: «هذا رجل عدل» فعندهم محذوف مقدر: «رجل ذو عدل».

انظر: «الكتاب» ١٢٠ / ٢، و«شرح الكافية الشافية» ١١٦٠ / ٣، و«المسائل السلفية» ١٥،

و«الأصول» ٣١ / ٢، و«الأشباه والنظائر» ٤٥٤ / ٣، و«المقاصد الشافية» ٦٤٤ / ٤.

١٠٥٤. وَنَعْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ
 ١٠٥٥. كَ (رَجُلَيْنِ: ذِي عُلُومٍ وَنَصَفَ)
 ١٠٥٦. وَنَعْتُ مَعْمُولِي وَحِيدِي مَعْنَى
 ١٠٥٧. إِتْبَاعُهُ بَلْ فِي اتِّحَادِ الْمَعْنَى
 ١٠٥٨. وَإِنْ نُعُوتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ
 ١٠٥٩. أُجِيزَ قَطْعُهَا وَحَيْثُ تَبَعْتُ
 ١٠٦٠. وَأَقْطَعُ أَوْ اتَّبِعُ إِنْ يَكُنْ مَعِينَا
 ١٠٦١. تَوْكِيدًا أَوْ إِشَارَةً وَعَيْنَا
 ١٠٦٢. وَارْفَعُ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا
 ١٠٦٣. فِيمَا لِتَخْصِيصٍ وَإِلَّا أَضْمِرَا
 ١٠٦٤. وَمَا مِنْ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقِلُ
 ١٠٦٥. أَوْ بَعْضُ مَخْفُوضٍ بِ (مِنْ، أَوْ فِي) نُقِلَ^(١)

وَلَمْ يَكُنْ لِاسْمِ إِشَارَةً وَصَفَ
 فَعَاظِفًا فَرَّقَهُ لَا إِذَا اخْتَلَفَ
 لَا عَمَلٍ وَعَكْسَهُ لَا يُعْنَى /
 [١٣٨] وَعَمَلٍ أَتْبَعَ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءِ
 مَا كَانَ مَعْلُومًا وَلَوْ مَا ذُكِرَتْ
 مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أَتْبَعْتُ
 وَلَمْ يَكُنْ مُلْتَزِمًا أَوْ بَيْنَا
 بَدُونِهَا أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعُ مُعْلِنَا
 لِعَامِلٍ لَكِنْ أَجْزَأُ أَنْ يُذَكَّرَا
 مُبْتَدَأً أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَا
 وَصَلَحَ الْمَنْعُوتُ يَقْفُو مَا عَمِلُ
 يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

التوكيد:

١٠٦٦. بِ (النَّفْسِ) أَوْ بِ (العَيْنِ) الْإِسْمُ أَكَّدَا
 ١٠٦٧. دَفْعًا لِغَيْرِ ظَاهِرٍ مَا قُصِدَا
 ١٠٦٨. وَاجْمَعُهُمَا بِ (أَفْعَلٍ) إِنْ تَبَعَا
 ١٠٦٩. وَثَنَّ فِي سِوَاهُ حَيْثُ أَتْبَعَا
- أَوْ بِهِمَا لَكِنْ بِتَرْتِيبِ بَدَا
 مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا
 جَمْعًا وَأَفْرَدًا إِنْ أَرَدْتَ وَاجْمَعَا
 مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبَعَا

(١) مثال (من) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَ بِهِ﴾ [النساء: ١٥٩]، ومثال (في)

قول الأسود الحماني:

لو قلت ما في قومها لم تيشم يفضلها في حسب وميسم

انظر: «الكتاب» ٢ / ٣٤٥، و«معاني القرآن» للفراء ١ / ٢٧١، و«المفصل» ١٥٢.

فِيمَا لَهُ جُزْءٌ إِذَا مَا قَبْلًا /	[٣٨ب] ١٠٧٠. وَ(كَلًّا) اذْكَرُ فِي الشُّمُولِ وَ(كِلَا)
(كِلْتَا) جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوصِلًا	١٠٧١. وَقُوعَهُ مَوْقَعَهُ وَكَ(كِلَا)
أَيُّ: وَزَنَاهَا مِنْ (عَمَّ) فَهِيَ شَامِلَةٌ	١٠٧٢. وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا ك(كُلِّ) (فَاعِلَةٌ)
مِنْ (عَمَّ) فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ	١٠٧٣. شُمُولَهَا وَتَا وَهَا كُنْ جَاعِلَةٌ
مَتَّبِعُوعَهَا وَبَعْدَهَا بِ(أَكْتَعَا -	١٠٧٤. وَبَعْدَ (كُلِّ) أَكَّدُوا بِ(أَجْمَعَا)
(جَمَعَاءَ، أَجْمَعِينَ) ثُمَّ (جُمَعَا)	١٠٧٥. فَأَبْصَعَا) كَذَا عَلَيْهَا فَرَعَا
وَدُونَ (أَجْمَعَ) يَجِيءُ (أَبْتَعُ)	١٠٧٦. وَدُونَ (كُلِّ) قَدْ يَجِيءُ (أَجْمَعُ)
(جَمَعَاءَ، أَجْمَعُونَ) ثُمَّ (جُمَعُ)	١٠٧٧. وَدُونَ تَأْنِيثٍ وَجَمَعَ يُسْمَعُ
بِأَنْ يُحَدَّ مَعَ تَوْكِيدٍ جُعِلَ	١٠٧٨. وَإِنْ يُفَدُّ تَوْكِيدٌ مَنكُورٌ قُبِلَ
وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ ^(٢) الْمَنْعُ شَمِلَ	١٠٧٩. مِمَّا لَهُ إِحَاطَةٌ كَمَا نُقِلَ
حَتْمًا عَلَى الْقَوْلِ الَّذِي قَدْ قَبْلًا	١٠٨٠. وَاغْنَبِ (كِلْتَا) فِي مُثْنَى وَ(كِلَا)
عَنْ وَزْنِ (فَعَلَاءَ) وَوَزْنِ (أَفْعَلَا)	١٠٨١. عَنِ الْمُثْنَى اللَّذْبِ بِهِ قَدْ عُدِلَا
مُسْتَتِرًا أَوْ بَارِزًا لَا يَسْتَقِلُّ	١٠٨٢. وَإِنْ تُوَكِّدِ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ ^(٤)
بِ(النَّفْسِ، وَالْعَيْنِ) فَبَعْدَ الْمُفْصَلِ	١٠٨٣. بِ(النَّفْسِ) أَوْ بِ(الْعَيْنِ) أَوْ بِأَنْ تَصِلَ

(١) هنا نكتة ينبغي الإشارة إليها، قال ابن مالك في «شرح التسهيل»: «وذكرت مع (كل) (جميعًا، وعامة) كما فعل سيبويه، وأغفل ذلك أكثر المصنفين سهوًا، أو جهلاً».

اهـ.
وإلى ذلك أشار ابن مالك رحمه الله - بقوله: «مثل النافلة». انظر: «شرح التسهيل» ٢٩١ / ٣، و«شرح المرادي» ٩٧٢ / ٢، و«شرح الشذور» للجوجري ٧٦٢ / ٢.

(٢) انظر: «الإنصاف» ٣٦٩ / ٢، و«شرح المفصل» ٢٢٧ / ٢.

(٣) خلافًا للكوفيين وابن خروف في إجازتهم تشيتهما قياسًا معترفين بعدم السماع. انظر: «شرح المرادي» ٩٧٧ / ٢، و«المقاصد الشافية» ٢٢ / ٥.

(٤) في (م): «بضمير المتصل».

عَدَاهُمَا ذَا الْمُضْمَرِ الْمُقَدَّمَا
سِوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا /
[١٣٩] فِي كُلِّ مُفْرَدٍ بِدُونِ حَرَجٍ
مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)
وَلَا اسْمَ مَوْصُولٍ عَلَى مَا قَدْ نُقِلَ
إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِلَ
مُعْنِيهِ عَنِ إِعَادَةِ إِذْ فُصِّلَا
بِهِ جَوَابٌ كَ (نَعَمْ) وَكَ (بَلَى)
قَدْ يُسْتَعَارُ لِسَوَى مَا بِمَحَلِّ
أَكَّدَ بِهِ كُلَّ ضَمِيرٍ اتَّصَلَ

١٠٨٤. عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ وَأَكَّدُوا بِمَا
١٠٨٥. وَبِهِمَا الْمَنْصُوبُ جَاءَ وَبِمَا
١٠٨٦. وَمَا مِنْ التَّوَكِيدِ لَفْظِيَّيْ يَجِي
١٠٨٧. وَفِي الْمُرَكَّبَاتِ كَالْمُتَّزِجِ
١٠٨٨. وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ
١٠٨٩. مَتَى أَرَدْتَ فِيهِ تَوْكِيدًا قَبْلُ
١٠٩٠. كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا
١٠٩١. وَغَيْرَ مَا مِنْ الْحُرُوفِ حَصَلَا
١٠٩٢. وَمُضْمَرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ
١٠٩٣. رَفَعٍ فَمِنْ حَيْثُ جَوَّازٌ ذَا حَصَلٍ

عطف البيان:

وَسَبَقُ ذِي الْبَيَانِ تَوْكِيدًا أَحَقُّ^(١)
وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقُ
فِي كَوْنِهِ مُوَضَّحًا لِلْمَعْرِفَةِ
حَقِيقَةً الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةً
أَرْبَعَةً فِي النَّعْتِ ذِكْرُهَا جَلِي
[٣٩ب] مَا مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ النَّعْتِ وَلِي /
وَرَدَّ مَنَعَهُ بِغَيْرِ مِثْنٍ^(٣)

١٠٩٤. الْعَطْفُ إِذَا ذُو بَيَانٍ أَوْ نَسَقُ
١٠٩٥. كَسَبَقِ مَا أَبْدَلَ مَعْطُوفَ النَّسَقِ^(٢)
١٠٩٦. فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبَهُ الصِّفَةِ
١٠٩٧. مُعَرِّفَ الْمَنْكُورِ حَيْثُ وَصَفَهُ
١٠٩٨. فَأَوْلَيْنَهُ مِنْ وَفَاقِ الْأَوَّلِ
١٠٩٩. وَحَيْثُمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ يَلِي
١١٠٠. فَقَدْ يَكُونَانِ مُنْكَرَيْنِ

(١) في (م): «وكل واحد بياناً استحق».

(٢) في (م): «وعن قريب سيبين النسق».

(٣) أجازته الكوفيون والفارسي وابن جنى والجرجاني والزمخشري وابن عصفور. انظر: «شرح ابن الناظم» ٣٦٧، و«شرح المرادي» ٩٨٩/٢، و«شرح المكودي» ٢٢٣.

١١٠١. لِحَاجَةِ الْمَنْكُورِ لِلتَّبْيِينِ
 ١١٠٢. وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةِ يُرَى
 ١١٠٣. زَيْدٌ أَخُوهَا) وَكَذَا أَيْضًا جَرَى
 ١١٠٤. وَنَحْوِ: (بِشْرِ) تَابِعِ (الْبَكْرِيِّ)
 ١١٠٥. فَعَطْفٌ ذَا حَتْمٍ عَلَى الْجَلِيِّ
- كَمَا يَكُونَانِ مُعْرِفَيْنِ
 فِي غَيْرِ نَحْوِ قَوْلِنَا: (هُنْدٌ يَرَى -
 فِي غَيْرِ نَحْوِ: (يَا غُلَامُ يَعْتَدِرَا)
 وَقَبْلَهُ (التَّارِكُ) فِي الْمَرْوِيِّ
 وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَلَ بِالْمَرَضِيِّ

عطف النسق:

١١٠٦. تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ
 ١١٠٧. وَغَالِبًا إِتْبَاعُهُ الْمَعْنَى اتَّفَقَ
 ١١٠٨. فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا بِـ (واو، ثم، فا)
 ١١٠٩. وَلَيْسَ فِي تَشْرِيكِهَا مَعْنَى خَفَا
 ١١١٠. وَأَتَّبَعَتْ لَفْظًا فَحَسَبُ (بَلْ، وَلَا)
 ١١١١. فِي رَاجِحٍ^(٢) كَمَا بِهِ قَدْ مَثَلَا
- يَتَّبِعُ فِي الإِعْرَابِ مَا بِهِ التَّحَقُّقُ
 كَ (أَخْضَصُ بُودٌ وَثَنَاءٌ مَنْ صَدَقَ)
 وَهَذِهِ فِي عَطْفِهَا مَا اخْتَلَفَا
 (حَتَّى، أَمْ، أَوْ) كَ (فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا)
 كَذَلِكَ (لَكِنْ) إِنْ عَنِ الْوَاوِ خَلَا
 (لَكِنْ) كَ (لَمْ يَبْدُ أَمْرٌ لَكِنْ طَلَا)

(١) إشارة إلى قول المرار الأسدي من الوافر:

أنا ابن التارك البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وُقوعاً

الشاهد فيه قوله: «بشرٍ»؛ فإنه عطف بيان لا بدل من «البكري»؛ لأن البدل يكون على نية تكرار العامل، فيكون «التارك بشرٍ» وهذا لا يجوز؛ لأنه يلزم عليه إضافة المحلى بـ «أل» إلى خالٍ منها، وذلك غير جائز، فتعين عطف البيان. انظر: «الكتاب» ١/ ١٨٢، و«الأصول» ١/ ١٣٥، و«شرح الكافية الشافية» ٣/ ١١٩٦، و«شرح ابن عقيل» ٣/ ٢٢٢، و«همع الهوامع» ٣/ ١٦١، و«خزانة الأدب» ٤/ ٢٨٤.

(٢) وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين. قال العلامة الأشموني: «وأما (لكن) فذهب أكثر

النحويين إلى أنها من حروف العطف، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو، وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين.

لِوَضْعِهَا لِلجَمْعِ مَعْنَى مُطْلَقًا
فِي الحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا [١٤٠]
مُتَّبِعُهُ عَنْهُ كَ (بَيْنِ السِّنِّ -
مُتَّبِعُهُ كَ) (اضْطَفَ هَذَا وَابْنِي)
وَتَقْتَضِي تَسْبِيًا فِي التَّالِي
وَ (ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ
وَنَحْوِهَا وَجُمْلَةً مُتَّصِلَةً
عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَاةُ
تَجِدُهُ مُضْمَرًا وَلَيْسَ جُمْلًا
يَكُونُ إِلَّا غَايَةَ الَّذِي تَلَا
وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ حَتْمًا آتِيَهُ
أَوْ هَمْزَةً عَنِ لَفْظِ (أَيِّ) مُغْنِيَهُ
(أَمْ) عَادَلَتْهَا وَهُوَ فِي الشُّعْرِ يَعْنُ

١١١٢. وَاغْطَفَ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لِاحِقًا
١١١٣. وَاغْطَفَ كَثِيرًا مَا يَكُونُ مُلْحَقًا
١١١٤. وَاخْضَصَ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لَا يُغْنِي
١١١٥. وَالسِّنِّ) فَالْمَعْطُوفُ لَا يَسْتغْنِي
١١١٦. وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ
١١١٧. إِنْ جُمْلَةٌ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ
١١١٨. وَاخْضَصَ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَةً
١١١٩. بِمُضْمَرٍ عَلَى الْخَلِيِّ وَالْأَوْلَى
١١٢٠. بَعْضًا بِ (حَتَّى) اِغْطَفَ عَلَى كُلِّ وَلَا
١١٢١. وَلَا مُرْتَبًّا زَمَانِيًّا وَلَا
١١٢٢. (وَأَمْ) بِهَا اِغْطَفَ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ
١١٢٣. أَوْ لَاهُمَا^(٢) لِلْهَمْزِ جَاءَتْ تَالِيَهُ
١١٢٤. وَرَبَّمَا حُذِفَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ

= والثاني: أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو، والواو مع ذلك زائدة، وصححه ابن عصفور، قال: «وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيويه والأخفش؛ لأنهما قالا: «إنها عاطفة»، ولما مثلا للعطف بها مثلاه بالواو».

والثالث: أن العطف بها، وأنت مخير في الإتيان بالواو؛ وهو مذهب ابن كيسان. انظر: «شرح الأشموني» ٣٦٢/٢.

(١) في (م): «ويقتضي».

(٢) في (م): «أوليهما».

(٣) منه قول الأسود بن يعفر:

شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنَقَرٍ؟

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا

انظر: «الكتاب» ١٧٥/٣ و«المقتضب» ٢٩٤/٣، و«شرح ابن الناظم» ٣٧٧.

كَانَ خَفَا الْمَعْنَى بِحَذْفِهَا أَمِنْ
وَمَعَ ذَا اسْتِفْهَامًا أَيْضًا اقْتَضَتْ
إِنْ تَكُ مِمَّا قِيْدَتْ بِهِ خَلَتْ
عَلَى مُخَاطَبٍ بِمَا لَمْ يَعْلَمْ /
وَاشْكُكُ وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي
لَمْ تَكُ فِي إِبَاحَةٍ وَقَلَّ ذَا
لَمْ يُلَفِّ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِّ مَنْفَذَا
لَكِنْ كَ (بَلْ) وَالْوَاوُ لَيْسَتْ آتِيَهُ
فِي مِثْلِ (٢) : (إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَهُ)
تَعَطَّفَ بِهَا فِيمَا رَوَوْهُ الْجُمَلَا
نِدَاءً أَوْ أَمْرًا وَإِثْبَاتًا تَلَا
النَّفْيِ وَالنَّهْيِ فَقَرَّرَ فِيهَا
كَ (لَمْ أَكُنْ فِي مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا)
وَاجْعَلُهُ كَالْمَسْكُوتِ عَنْهُ تَعْدِلِ
فِي الْخَبَرِ الْمُثْبِتِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ
مُسْتَتِرًا أَوْ بَارِزًا عَطَفْتُ قَبْلُ

١١٢٥. بِكَثْرَةِ وَقِيلَ: بِالْقِيَاسِ (١) إِنْ
١١٢٦. وَبِانْقِطَاعِ وَبِمَعْنَى (بَلْ) وَفَتْ
١١٢٧. حَتْمًا إِذَا لَمْ تَكُ قَبْلَهُ أَتَتْ
[٤٠ ب] ١١٢٨. خَيْرٌ أَبْخَ قَسَمٌ بِ (أَوْ) وَأَبْهَمِ
١١٢٩. خِلَافَ مَشْكُوكٍ لِذِي تَكَلُّمِ
١١٣٠. وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوُ إِذَا
١١٣١. وَإِنْ تَكُنْ فِيهَا بِكَثْرَةٍ إِذَا
١١٣٢. وَمِثْلُ (أَوْ) فِي الْقَصْدِ: (إِمَّا) الثَّانِيَهُ
١١٣٣. وَفِي كَثِيرٍ كُرِّرَتْ كَالْجَائِيَهُ
١١٣٤. وَأَوَّلِ (لَكِنْ) نَفْيًا أَوْ نَهْيًا وَلَا
١١٣٥. بَلْ مُفْرَدًا وَلَا بِ (لَا) أَيْضًا وَلَا
١١٣٦. وَ (بَلْ) كَ (لَكِنْ) بَعْدَ مَضْحُوبَيْهَا
١١٣٧. مَا قَبْلَهَا وَالضُّدَّ فِي تَالِيهَا
١١٣٨. وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ
١١٣٩. وَالْحُكْمُ لِلثَّانِي وَفَاقًا (٣) يَنْجَلِي
١١٤٠. وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعٍ مُتَّصِلٍ

(١) هو مذهب ابن مالك في «شرح الكافية»، قال الشاطبي: «ولكن هذا كله قليل كما قال، ووجه قلته: أن حذف الحرف إجحاف؛ لأنه من اختصار المختصر. قال ابن جنى: «أخبرنا أبو علي قال: «قال أبو بكر: «حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أن الحرف نائب عن الفعل بفاعله». انظر: «شرح الكافية الشافية» ٣/١٢١٦، و«المقاصد الشافية» ٥/١٠٩.

(٢) في «الألفية»: «في نحو».

(٣) في (م): «ووفقًا».

١١٤١. فَالْفَصْلُ جَا فَإِنْ عَلَى ذَا الْمُتَّصِلِ
 ١١٤٢. أَوْ فَاصِلٍ مَا وَبِلا فَضْلٍ يَرِدُ
 ١١٤٣. فِيمَا حَكَاهُ سَيَبَوِيهِ^(٢) وَوُجِدُ
 ١١٤٤. وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى
 ١١٤٥. حَرْفًا أَوْ اسْمًا أَوْ يُرَى قَدْ فَصِلَا
 ١١٤٦. وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا^(٥) إِذْ قَدْ أَتَى
 ١١٤٧. إِذْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ وَأُثْبِتَا
 ١١٤٨. وَالْفَاءُ قَدْ تُحْدَفُ مَعَ مَا عَطَفَتْ
 ١١٤٩. لَكِنْ بِقَلَّةٍ لِيذا مَا ذَكَرَتْ
 ١١٥٠. بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِيَ
 ١١٥١. مَعَ عَامِلٍ آخَرَ قَبْلُ سَابِقِ
- عَطَفَتْ فَافْصِلُ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ
 فِي النَّثْرِ نَادِرًا^(١) وَرُودُهُ اعْتِمَادُ
 فِي النَّظْمِ فَاشِيًا وَضَعْفُهُ اعْتِقَادُ/ ١١٤١
 مَخْفُوضِهِ^(٣) الضَّمِيرِ كَيْفَ نُقِلَا
 ضَمِيرُ^(٤) خَفِضَ لِازِمًا قَدْ جُعِلَا
 بِحَيْثُ لَا يَحْتَمِلُ الضَّرُورَةَ
 فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا^(٦)
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لَبْسٌ وَ(أَمْ) كَذَا أَتَتْ
 وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ وَهِيَ انْفَرَدَتْ
 مَعْمُولُهُ وَكَانَ مَعْنَى يَلْتَقِي
 مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِيَوْمِ اتَّقِي

(١) إشارة إلى قولهم: «مررت برجل سواءٍ والعدم». انظر: «الكتاب» ٣١/٢، و«الأصول»

(٢) انظر: «الكتاب» ٣١ / ٢.

(٣) في (م): «مخفوضة».

(٤) نائب فاعل «فصلا». اهـ حاشية الأصل.

(٥) وهو في ذلك تبع يونس والأخفش. انظر: «معاني القرآن» للأخفش ٢٤٣ / ١.

(٦) يشير في ذلك إلى قراءة حمزة: «تساءلون به والأرحام» [النساء: ١]، وقول الشاعر الذي

احتج به الأخفش:

بنا أبدًا لا غيرنا يُدرِكُ المنى

انظر: «البحر المحيط» ١٦٥ / ٣، و«معاني القرآن» للفراء ٢٥٢ / ١، و«شرح الكافية الشافية»
 ١٢٥٣ / ٣ و«شرح التسهيل» ٣٧٧ / ٣، و«المقاصد النحوية» ١٦٥٠ / ٤، و«شرح ابن

يَعْنِي: الَّذِي بَوَاوٍ أَوْ فَا يَتَّضِحُ
وَعَطْفُكَ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ
كَذَاكَ جُمَلَتَاهُمَا لَا فَضْلًا
وَعَكْسًا اسْتَعْمِلَ تَجِدُهُ سَهْلًا

١١٥٢. وَحَذْفُ مَثْبُوعٍ بَدَا هُنَا اسْتَبِحَ
١١٥٣. وَحَذْفُ وَاوٍ وَحَدَّهَا نَقْلًا يَصِحُّ
١١٥٤. وَاعْطِفَ عَلَى اسْمٍ شَبِهَ فِعْلٍ فِعْلًا
١١٥٥. فِي اسْمٍ وَلَا فِي عَاطِفٍ فِي الْأَجَلَى

البدل:

أَدَاةٌ عَطْفٍ بَدَلٌ وَإِنْ تَلَا
وَاسِطَةً وَهُوَ الْمُسَمَّى بِدَلًا/
عَلَيْهِ أَوْ كَلًّا مِنْ الْبَعْضِ الْبَدَلُ
عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ بِ(بَل)
وَصَحَّ قَضْدُهُ وَأَمَّا إِنْ نُسِبَ
وَدُونَ قَضْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلِبُ
وَاسْلُبُهُ ثَوْبُهُ، وَجِئٌ وَقْتًا غَدًا -
وَاعْرِفُهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلًا مَدَى
تُبْدِلُ وَعَكْسٌ مُطْلَقًا قَدْ حُظِلَا
تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةٌ جَلَا
مِمَّا بِهِ^(٤) افْتَتَحْتُ ذَا الْمَقَالَا
كَ(إِنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالَا)

١١٥٦. التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا
[٤١ب] ١١٥٧. مَقْصُودًا أَيْضًا وَعَنَى ذَا مَنْ تَلَا^(٢)
١١٥٨. مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَشْتَمِلُ
١١٥٩. وَذَا الْأَخِيرُ قَوْلُ بَعْضٍ اشْتَمَلُ
١١٦٠. وَذَالِ الْإِضْرَابِ اعْزُزْ إِنْ قَضْدًا صَحِبَ
١١٦١. إِلَى فَسَادٍ فَلِنِسْيَانٍ تُصِبُ
١١٦٢. كَ(زُرُّهُ خَالِدًا، وَقَبْلَهُ الْيَدَا
١١٦٣. وَاضْرِبْ بِسَيْفٍ مُغْمَدًا^(٣) مُجَرَّدًا
١١٦٤. وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا
١١٦٥. كَمُضْمَرٍ مِنْ مُضْمَرٍ فَالْكُلُّ لَا
١١٦٦. أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالًا
١١٦٧. فَاعْلَمَهُ جَاعِلًا لَهُ الْمِثَالَا

(١) في (م): «يسهلا».

(٢) في (م): «وعنى هذا بلا» ولعل معناه أقرب.

(٣) في (م): «مغمدا».

(٤) وهو إبدال الظاهر من ضمير الحاضر وهو بينا لما أحاطه. اهـ حاشية الأصل.

١٣٩

وَجُوبًا الهمز كذا في البدل
 همزاً كـ (من ذا أسعید أم علمي؟)
 يَأْتِكَ يُلِمُّ بِحَمَاكَ لَمْ يَهِنْ
 يصل إلينا يشتن بن يعين

١٣٩

وَهِيَ أَعْمُ مَا بِهِ قَدْ نُودِيَا
 وَ (أَيُّ، وَآ) كَذَا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)
 تَفَجُّعًا عَلَيْهِ أَوْ لِمَا صَحِبَ
 أَوْ (يَا) وَغَيْرُ (وَا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ
 نَكَّرَ أَوْ لِلْبُعْدِ جَاءَ مُفْهِمَا
 جَا مُسْتَعَاثًا قَدْ يَعْرَى فَاغْلَمَا
 قَلَّ وَإِنْ كَانَ الْجَوَازُ شَامِلَهُ
 قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ
 وَلَوْ بِتَعْرِيفِ طَرَا إِذْ قُصِدَا
 عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عَهِدَا
 كـ (سَيَبُوتِيهِ، وَحَدَامِ) وَرَدَا
 وَلِيُجْرَ مُجْرَى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدَا
 وَلَوْ كـ (يَا حَسَنَ وَجْهِ) وَافَى
 وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَافَا

١١٦٨. وَبَدَلُ الْمُضْمَنِ الهمز يلي
 ١١٦٩. مِنْ اسْمٍ شَرْطٍ وَمِثَالُ مَا وَلِي
 ١١٧٠. وَيُبَدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كـ (مَنْ
 ١١٧١. وَجَاءَ فِيهِ الْإِشْتِمَالُ مِثْلُ: (مَنْ

النداء:/

١١٧٢. وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أَوْ كَالنَّاءِ (يَا)
 ١١٧٣. وَعُعِيَتْ فِي (اللَّهِ) فِي مَا رُويَا
 ١١٧٤. وَالهمزُ لِلدَّانِي وَ (وَا) لِمَنْ نُدِبَ
 ١١٧٥. مِنْ أَلَمٍ وَخُصَّ (وَا) بِهِ تُصَبُّ
 ١١٧٦. وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا
 ١١٧٧. وَغَيْرُ لَفْظَةِ الْجَلَالَةِ وَمَا
 ١١٧٨. وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ
 ١١٧٩. وَالثَّانِ لَا تَقْسُنَ لِأَنَّ قَابِلَهُ
 ١١٨٠. وَابْنُ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا
 ١١٨١. فِي غَيْرِ مَا بِاللَّامِ مَجْرُورًا بَدَا
 ١١٨٢. وَأَنْوَ انْضِمَامَ مَا بَنُوا قَبْلَ النَّدَا
 ١١٨٣. وَكَالَّذِي قَدْ رَكَّبُوهُ عَدَدَا
 ١١٨٤. وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ وَالْمُضَافَا
 ١١٨٥. كَمَا بِمَحْضَةٍ أَتَى مُضَافَا

(١) في (م): «يأتيك».

(٢) في (م): «قائله».

كُلُّ مُضَافٍ اتِّصَافُهُ زُكْرٌ /
 نَحْوُ: (أَزِيدُ بِنِ) ^(١) سَعِيدٍ لَا تَهْنُ
 كَعَلِمٍ فِي ذَا الْمِثَالِ عُلْمَا
 وَيَلِي (الِابْنِ) عِلْمٌ قَدْ حُتِمَا
 مُرَجِّحًا نَضَبَ اسْمِ جِنْسٍ عَيْنَا
 مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنَا
 فِي كُلِّ مَا لَيْسَ ^(٣) اسْمَ جِنْسٍ اتَّصَلُ
 إِلَّا مَعَ (اللَّهِ) وَمَحَكِي الْجَمَلِ
 عَن (يَا) وَكَوْنِ الْمِيمِ بِالتَّبْعِيضِ
 وَشَدِّ (يَا اللَّهُمَّ) فِي قَرِيضِ

[٤٢ب] ١١٨٦. وَنَحْوُ: (زَيْدٍ) ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ
 ١١٨٧. بِ (ابْنِ) مُضَافًا وَبِهِ (الِابْنِ) قُرْنُ
 ١١٨٨. وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ ^(٢) (الِابْنِ) عَلَمَا
 ١١٨٩. وَتَجِدِ الشَّرْطَ كَمَا تَقَدَّمَا
 ١١٩٠. وَاضْمُ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا نُونَا
 ١١٩١. وَضَمَّ غَيْرَهُ إِذَا كَانَا هُنَا
 ١١٩٢. وَبِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ (يَا) وَ (أَلْ)
 ١١٩٣. بِ (أَلْ) مُشَبَّهًا بِهِ كَمَا نَقَلُ
 ١١٩٤. وَالْأَكْثَرُ (اللَّهُمَّ) بِالتَّعْوِيضِ
 ١١٩٥. مِنْ (أَمْنَا) لَيْسَ بِذِي نُهْوِضِ

فصل في تابع المنادى:

إِنْ كَانَ غَيْرَ نَسَقٍ وَلَا بَدَلٍ
 أَلْزَمَهُ نَضَبًا كَ (أَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ)
 رَفْعًا عَلَى لَفْظِ مُنَادَى خِيَلَا
 كَمُسْتَقِيلٍ نَسَقًا وَبَدَلَا

١١٩٦. تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ (أَلْ)
 ١١٩٧. وَلَيْسَ فِيهِ عَنْهُمْ قَطْعٌ حَصَلُ
 ١١٩٨. وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ انْصِبُ وَاجْعَلَا
 ١١٩٩. مَرْفُوعَ مَدْعُوٍّ تُصِبُ وَأَشْكِلا

(١) في النسخ الثلاث: «ابن».

(٢) في النسخ الثلاث: «يلي».

(٣) أما ما كان اسم جنس مشبهًا به، فلم يخص بالضرورة جمع (يا) و (أل) فيه كما نقله في «التسهيل». اه حاشية الأصل.

(٤) إشارة إلى قول أبي خراش:

إني إذا ما حَدَّثُ الْمَا أقول: يا اللهم يا اللهم

انظر: «الزاهر»: ١ / ٥١، و«اللمع»: ١١٣، و«الإنصاف»: ١ / ٢٧٩.

١٤١

فقيل: نضبه اختياراً مطلقاً
ففيه وجهان ورفع ينتهي
يغلب واجعل (أل) هنا معرفة
تلزم بالرفع لدى ذي معرفة
مع فقد ذاك الخاطب واطرد
ووصف (أي) بسوى هذا يرد
في كونها تلزم رفعاً مرفقة
إن كان تركها يفيث المعرفة
ثانٍ لأنه مضاف فيجب
ثانٍ وضم وافتح أولاً تصب

١٢٠٠. وَإِنْ يَكُنْ مَضْحُوبٌ (أَلْ) مَا نُسِقَا
١٢٠١. أَوْ إِنْ تُعْرَفَ (أَلْ) وَحَيْثُ حُقِّقَا
١٢٠٢. وَآيَهَا مَضْحُوبٌ (أَلْ) بَعْدَ صِفَةٍ
١٢٠٣. تَعْرِيفَ جِنْسٍ ثُمَّ جَعَلْتَ الصِّفَةَ
١٢٠٤. وَ(أَيْهَذَا، آيَهَا الَّذِي) وَرَدَ
١٢٠٥. وَلَوْ بِلا نَعْتٍ بِ(أَلْ) فِي الْمُعْتَمَدِ
١٢٠٦. وَذُو إِشَارَةٍ ك(أَيِّ) فِي الصِّفَةِ
١٢٠٧. ل(أَلْ) ك(يَا ذَا الصُّورَةِ الْمُسْتَظْرَفَةِ)
١٢٠٨. فِي نَحْوِ: (سَعْدُ سَعْدِ الْأَوْسِ) ^(٢) يَنْتَصِبُ
١٢٠٩. أَوْ تَابِعٌ لِاسْمٍ مُضَافٍ وَانْتِخِبَ

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

إِضَافَةُ التَّخْصِيصِ إِنْ يَا نُويَا
ك(عَبْدُ، عَبْدِي، عَبْدًا، عَبْدِيَا)

١٢١٠. وَاجْعَلْ مُضَافًا صَحَّحَ إِنْ يُضَفَ ^(٣) لِيَا
١٢١١. ك(عَبْدُ) بِالضَّمِّ وَإِلَّا رُويَا

(١) وهو اختيار أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والجرمي. انظر: «شرح المرادي»
١٠٧٥ / ٢.

(٢) إشارة إلى قوله من الطويل:

أيا سعدُ سعدَ الأوسِ كن أنت ناصراً ... ويا سعدُ سعدَ الخَزْرَجِيْنَ العَطَارِفِ
الشاهد فيه: «يا سعدُ سعدَ الأوسِ»؛ حيث كرر المنادى مضافاً، فإنه يجب نصب
الثاني، وفي الأول وجوه، والمقصود بالسعديين: سعد بن معاذ، وسعد بن عباد. انظر:
«حاشية ابن حمدون» ٤١ / ٢، و«المجالسة وجواهر العلم» ٩٦ / ٤، و«المستدرک علی
الصحيحين» ٢٨٣ / ٣، و«آكام المرجان» ١٩٠، و«هواتف الجنان» ٣٦، و«التمهيد»
١٠٥ / ٢٤.

(٣) في (م): «تضف».

لِقَصْدِ تَخْفِيفِ اللَّفْظِ اشْتَهَرَ
فِي (يَا ابْنَ أُمَّ) (يَا ابْنَ عَمِّ) لَا مَفْرُ
وَفِي اجْتِمَاعِ التَّاءِ وَالْيَا لَمْ يُحْضَرْ
وَأكْسِرُ أَوْ افْتَحَ وَمِنَ الْيَا التَّاعِوَضُ /

١٢١٢ وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرَّ
١٢١٣ بِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ وَذَا انْحَصَرَ
١٢١٤ وَفِي النَّدَا (أَبْتِ، أُمَّتِ) عَرَضَ
[٤٣ب] ١٢١٥ وَضُمَّكَ التَّا فِيهِ نَقْلٌ انْتَهَضَ

أسماء لازمت النداء:

وَهِيَ كِنَايَةٌ عَلَى مَا اعْتُمِدَا
(لُؤْمَانُ، نَوْمَانُ) كَذَا وَاطْرَدَا
مِنْ مُتَصَرِّفٍ عَلَى ثَلَاثِ
وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي
حَتَّى رُئِيَ اطْرَادُهُ وَالْأَعْدَلُ
وَلَا تَقْسُنْ وَجُرِّ فِي الشَّعْرِ (فُلٌ)

١٢١٦ وَ(فُلٌ) ^(١) بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا
١٢١٧ وَ(مَلَأَمٌ، وَمَلَأَمَانٍ) وَرَدَا
١٢١٨ فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزُنُّ (يَا خَبَاثِ)
١٢١٩ قَدْ تَمَّ فَلْيُقْسُنْ كَ (يَا نَكَاثِ)
١٢٢٠ وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ)
١٢٢١ قَضْرُكَ إِيَّاهُ عَلَى مَا يُنْقَلُ

الاستغاثة:

لِقَصْدِ تَنْصِيصٍ عَلَى مَا عَرَضَا
بِاللَّامِ مَفْتُوحًا كَ (يَا لِلْمُرْتَضَى)

١٢٢٢ إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُفِضَا
١٢٢٣ وَلَمْ يَجِئْ إِلَّا بِ (يَا) وَانْخَفِضَا

(١) في الأصل و(ظ): «قل».

(٢) مذهب ابن عصفور، وقد نسبه إلى سيويه. انظر: «شرح الأشموني» ٣ / ٤٨.

(٣) إشارة إلى قول أبي النجم:

تُثِيرُ أَيْدِيهَا عَجَاجَ الْقَسْطَلِ إِذْ عَصَبَتْ بِالْعَطَنِ الْمُغْرَبَلِ
تُدَافِعُ الشَّيْبَ وَلَمْ يَقْتُلِ فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

انظر: «الكتاب» ٢ / ٢٤٨، و«المقتضب» ٤ / ٢٣٨، و«الأصول» ١ / ٣٤٩، و«شرح السيرافي»

١٢٢٤. وافتَحَ مَعَ الْمَعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ (يا)

١٢٢٥. أَوْ كَانَ مُضْمَرًا وَكَانَ غَيْرَ يَا

١٢٢٦. وَلَا مَ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلْفٌ

١٢٢٧. وَمَعَهَا بِهَاءٍ سَكَتٍ ^(١) قَدْ وَقَفَ

الندبة:

١٢٢٨. مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ وَمَا

١٢٢٩. وَنَدَبُوا اسْمَ الْجِنْسِ نَادِرًا فَمَا

١٢٣٠. وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالذِّي اسْتَهَزَ

١٢٣١. إِنْ يَخْلُ عَنْ (أَلْ) وَهُوَ شَرْطٌ مُعْتَبَرٌ

١٢٣٢. وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صَلُهُ بِالْأَلِفِ

١٢٣٣. قَدْ تَعَقَّبُ النَّعْتِ وَهَذِهِ الْأَلِفُ

١٢٣٤. كَذَاكَ تَنْوِينُ الذِّي بِهِ كَمَلُ

١٢٣٥. أَوْ مَعَ كَسْرِ وَالذِّي بِهِ اكْتَمَلُ

١٢٣٦. وَالشَّكْلَ حَتَّمَا أَوْلَهُ مُجَانِسًا

١٢٣٧. وَالضَّمَّ لِلْوَاوِ تُصِبُ تَجَانُسًا

١٢٣٨. وَوَأَقْفًا زِدْ هَاءَ سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ

١٢٣٩. وَضَلًّا ضَرُورَةً وَذَا لَا يَطَّرِدْ

١٤٣
وَمَعَ مَا لَهُ اسْتُغِيثَ قَفِيًا
وَفِي سِوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ اثْنِيَا
وَعَنْهُمَا خُلُوهُ أَيْضًا عُرِفَ
وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٌ

تَنْدُبُ فِي الصَّحِيحِ إِلَّا الْعَلَمَا
نُكِرَ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا / [١٤٤]

شُهْرَةَ الْإِبْهَامِ فِيهِ لَا تَذُرُ
كَ (بَثْرَ زَمْزَمِ) يَلِي (وَأَمِنْ حَفْرَ)

بِكثْرَةٍ وَقِيلَ: فِي الذِّي وُصِفَ
مَثَلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ

وَقِيلَ: قَدْ يَبْقَى بِفَتْحٍ اتَّصَلَ
مِنْ صَلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا نَلَتْ الْأَمْلُ

فَصَيَّرَ الْكَسْرَ لِيَا مُلَابِسًا
إِنْ يَكُنِ الْفَتْحُ بِوَهْمٍ لِابِسًا

زِيَادَةَ الْمَدِّ وَرُبَّمَا يَرِدُ
وَإِنْ تَشَأْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِدُ

(١) فِي (م): «بِهَاءِ سَكُوتٍ».

(٢) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِمْ: «وَأَمِنْ حَفْرَ بَثْرَ زَمْزَمَاهُ!». انظُر: «المقاصد الشافية» ٢٣٨/٥، و«تمهيد القواعد» ٣٦٠٤/٧، و«شرح الرضي على الكافية» ٤٢٢/١، و«همع الهوامع» ٦٥/٢،

و«التصريح» ٢٤٧/٢.

بِأَنَّ عَلَى وَجَهَيْنِ لَنْ يُرَدَا
مَنْ فِي النَّدَا لِيَا ذَا سُكُونِ أَبْدَى

١٢٤٠. وَقَائِلٌ: (وَاعْبُدِيَا، وَاعْبُدَا)
١٢٤١. أَوْ أَنَّهُ فِي جَمْعِهِ مَا أَدَى

الترخيم:

لِمَحْضِ تَخْفِيفِ وَذَا اطَّرَادَا
كَ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا/
لَهُ الْبِنَاءُ فِي النَّدَاءِ عُلْمَا
أَنْتَ بِالْهَاءِ وَالذِّي قَدْ رُحِمَا
تَرْخِيمَ مُسْتَعَاثٍ أَوْ مَا نُقِلَا
تَرْخِيمٌ مَا مِنْ هَذِهِ التَّاقِدِ خَلَا
وَلَوْ مُرَكَّبًا بِمَرْجِ انْخَتَمَ
دُونَ إِضَافَةٍ وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمِ
حَيْثُ مَعَا زِيدَا وَلَا تُفْصَلَا
إِنْ زِيدَ لَيْنَا سَاكِنًا مُكْمَلَا
وَإِوِ تَلِي ضَمًّا مُقَدَّرًا يَفِي
وَإِوِ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتَحٌ قُفِي
حَذْفُكَ حَرْفًا مَعَهُ إِذْ لَمْ يُقَلْ
تَرْخِيمٌ جُمْلَةً وَذَا عَمَّرُوا نَقَلْ

١٢٤٢. تَرْخِيمًا أَحْذِفِ آخِرَ الْمُنَادَى
١٢٤٣. [ب٤٤] يَأْتِي إِذَا الْإِسْمُ يُرَى مُنَادَى
١٢٤٤. وَجَوَّزْنَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا
١٢٤٥. وَلَوْ مُعَرَّفًا بِقَصْدٍ حَيْثُمَا
١٢٤٦. بِحَذْفِهَا وَفَرُّهُ بَعْدُ وَاحْظَلَا
١٢٤٧. مَنْدُوبًا أَوْ خُصَّ النَّدَا وَحُظَلَا
١٢٤٨. إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ، الْعَلَمِ
١٢٤٩. ب(وَيْهِ) أَوْ بَعْدِ أَوْ كَيْفَ تَمَّ
١٢٥٠. وَمَعَ الْآخِرِ أَحْذِفِ الَّذِي تَلَا
١٢٥١. كَذَاكَ مَثَلُ صَحِيحٍ أَصْلًا
١٢٥٢. أَرْبَعَةٌ فَصَاعِدًا وَالْخُلْفُ^(١) فِي
١٢٥٣. ك(مُصْطَفُونَ) وَالْخِلَافُ جَاءَ فِي
١٢٥٤. وَالْعَجْزُ أَحْذِفِ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ
١٢٥٥. فِي غَيْرِ (يَا اثْنَا عَشَرَ) اسْمًا وَانْحَظَلْ

(١) قال ابن عقيل: «وأما (فرعون) ونحوه - وهو ما كان قبل واوه فتحة، أو قبل يائه فتحة ك(عُرْنِيق) - ففيه خلاف، فمذهب الفراء والجرمي: أنهما يعاملان معاملة (مسكين، ومنصور)، فتقول عندهما: «يا فِرْعَو، ويا عُرْنَ»، ومذهب غيرهما من النحويين: عدم جواز ذلك، فتقول عندهم: «يا فِرْعَو، ويا عُرْنِي». انظر: «شرح ابن عقيل» ٢٩١/٣، و«شرح الأشموني» ٧٣/٣.

١٢٥٦. وَإِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ - مَا حُذِفَ
 ١٢٥٧. وَلَيْسَ فِي الْأَصْلِ عَقِيبٌ مُنْحَذَفٌ
 ١٢٥٨. وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ يُنَوَّ مَحذُوفٌ كَمَا
 ١٢٥٩. فَابْنٍ وَصَحَّحَ وَأَعْلَى حَسَبًا
 ١٢٦٠. فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي (ثَمُودَ): (يَا
 ١٢٦١. فَلَمْ تُخَالَفْ مَا أَتَى إِذْ قُلْتَ: (يَا
 ١٢٦٢. وَالتَّزِيمِ الْأَوَّلِ فِي كَ (مُسْلِمَةً)
 ١٢٦٣. فَقَدْ النَّظِيرِ إِنْ تَكُنْ مُتَمِّمَةً
 ١٢٦٤. وَلَا ضِطْرَارٍ رَحِمُوا دُونَ نِدَا
 ١٢٦٥. مِمَّا بَتَاءٍ أَوْ ثَلَاثَةً عَدَا

الاختصاص:

١٢٦٦. الإِخْتِصَاصُ كِنِدَاءٍ دُونَ (يَا)
 ١٢٦٧. إِنْ لَمْ يَكُنْ (أَيًّا)، فَ-(أَيُّ) بُنْيَا
 ١٢٦٨. وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ (أَيُّ) تِلْوًا (أَلْ)
 ١٢٦٩. وَقَدْ يَكُونُ عَلَمًا وَذَاكَ قَلٌّ^(٣)

التحذير والإغراء:

١٢٧٠. (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ!) وَنَحْوَهُ نَصَبٌ
 ١٢٧١. تَالِيَهُمَا إِذْ حُذِفَا وَقَدْ نَصَبٌ

وَلَمْ يَلِي مُدْغَمًا بَعْدَ أَلْفٍ
 فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلَ بِمَا فِيهِ أَلْفٌ
 لَمْ يُحَذَفِ الَّذِي بِهِ قَدْ خُتِمَا/
 لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضَعًا تَمَّامًا
 ثَمُو) بِوَاوٍ حَشُو لَفِظِ رُويَا
 ثَمُو)، وَ: (يَا ثَمِي) عَلَى الثَّانِي بِيَا
 وَنَحْوِ: (طَيْلَسَانَ) مِمَّا لَزِمَهُ
 وَجَوُزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَ (مُسْلِمَةً)
 عَلَى كِلَا وَجْهَيْهِ فِيمَا اعْتَمِدَا
 مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ: (أَحْمَدَا)

وَأَلْزَمَ النَّصْبَ بِفِعْلِ نُويَا
 كَ (أَيُّهَا الْفَتَى) بِإِثْرٍ (أَرْجُونِيَا)
 وَبِإِضَافَةٍ مُعَرَّفًا حَصَلُ
 كَمِثْلِ: (نَحْنُ - الْعَرَبُ - أَسْخَى مَنْ بَدَلُ)

بِ (أَحْذَرُ) مُقَدَّرٌ مُضَافَيْنِ انْتَصَبَ
 مُحْذَرٌ بِمَا اسْتِتَارَهُ وَجَبْ/
 ١٤٥ب

(١) وهذه تسمى: لغة من ينتظر.

(٢) وهذه تسمى: لغة من لا ينتظر.

(٣) في (م): «وذا أقل».

١٢٧٢. وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لِي (إِيَا) انْسَبَ وَمَا
 ١٢٧٣. وَدُونَهُ (بَاعِدُ) مُقَدَّرٌ وَمَا
 ١٢٧٤. إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ
 ١٢٧٥. وَتَرْكُهُ فِي عَدَمِ الْإِظْهَارِ
 ١٢٧٦. وَشَدَّ (إِيَايَ) ^(١)، وَ (إِيَاهُ) ^(٢) أَشَدُّ
 ١٢٧٧. فَنَحْوُ ذَا الْقِيَاسِ فِيهِ مُنْتَبَذٌ
 ١٢٧٨. وَكَمْحَذَّرٌ بِلَا (إِيَا) اجْعَلَا
 ١٢٧٩. وَشِبْهِهِ أَيْضًا وَكَهَوَ جُعَلَا

تَكَرَّرُ (إِيَا) دُونَ عَطْفٍ لَازِمًا
 سِوَاهُ سَثَّرُ فِعْلُهُ لَنْ يَلْزِمَا
 سَيَّانٍ إِثْيَانٌ بِذَا الْحَذَارِ
 كَ (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي!)
 مِنْهُ كَمَا إِيْلَاؤُهُ الظَّاهِرَ شَدُّ
 وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ
 فِي حَذْفِ عَامِلٍ وَجُوبًا مَثَلًا
 مُغَرَّرِي بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَصَلَا

أسماء الأفعال والأصوات:

١٢٨٠. مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَ (شَتَّانَ، وَصَهُ)
 ١٢٨١. فِيهِ الْعَوَامِلُ تَجِي مُؤَثَّرَةٌ ^(٣)
 ١٢٨٢. وَمَا بِمَعْنَى (افْعَلْ) كَ (آمِينَ) كَثُرُ
 ١٢٨٣. بَيَانُهُ قَبْلُ ^(٤) فَلَا تَرَكَ يَضُرُّ

وَلَمْ يَكُنْ بِفَضْلَةٍ وَلَمْ نَرَهُ
 هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ وَكَذَا (أَوْهَ، وَمَهَ)
 بَلْ قِيسَ فِي بَابِ (نَزَالِ) وَيَمُرُّ
 وَغَيْرُهُ كَ (وَيَ، وَهَيْهَاتَ) نَزُرُ

(١) إشارة إلى قولهم: «إِيَايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ». انظر: «الكتاب» ٢٧٤ / ١، و«شرح المفصل» ٣٨٩ / ١.

(٢) إشارة إلى قولهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَيَايَاهُ وَإِيَا الشُّوَابَّ». انظر: «الكتاب» ٢٧٩ / ١، و«الأصول» ٢٥١ / ٢.

(٣) وهذا سبب بنائها كما ذكر ابن مالك في أول المعرب والمبني.

(٤) قال في باب: (أسماء لازمة النداء):

فِي سَبِّ الْأُنْثَى وَزَنْ (يَا خَبَاثِ)
 قَدْ تَمَّ فَلْيَقْسِنْ كَ (يَا نَكَاتِ)
 مِنْ مُتَّصِرٍ عَلَى ثَلَاثِ
 وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي

انظر: البيت ١٢١٨ وما بعده.

وَأَجْعَلُ قِيَاسَ نَحْوِ ذَا مَثْرُوكَا
 وَهَكَذَا (ذُونُكَ) مَعَ (إِنِّيكَ) [١٤٦]
 تَلَوُهُمَا وَاسْمَيْنِ لِلْفِعْلَيْنِ
 وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مُضَدْرَيْنِ
 لَهَا وَعَنْهُمَا فِي (اسْتَجَبَ) (آمِينَ) قَلُّ
 لَهَا وَأَخْرَجَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ
 مِنْهَا وَذَا فِي بَعْضِهَا مُعَيَّنٌ
 مِنْهَا وَتَعْرِيفٌ سِوَاهُ بَيْنَ
 أَوْ خُوطِبَ الطِّفْلُ بِهِ إِذْ يَجْهَلُ
 مِنْ^(٣) مُشَبِّهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يَجْعَلُ
 لَوْ قَعِ سَيْفٍ فِي ضَرْبِ الْعَرَبِ
 وَالزَّمَّ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ

١٢٨٤. وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ (عَلَيْكَ)
 ١٢٨٥. وَسَتَّرَ فَاعِلٍ لَهُ مَسْلُوكَا
 ١٢٨٦. كَذَا (رُؤَيْدًا، بَلَّةً) نَاصِبَيْنِ
 ١٢٨٧. غَيْرَ مُنَوَّنَيْنِ مَبْنِيَّيْنِ
 ١٢٨٨. وَمَا لِمَا تَتُوبُ^(٢) عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ
 ١٢٨٩. وَسَتَّرَ مُضْمَرِ ارْتِفَاعٍ قَدْ حَصَلَ
 ١٢٩٠. وَاحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ
 ١٢٩١. وَجَازَ فِي بَعْضٍ عَلَى مَا بَيَّنُّوا
 ١٢٩٢. وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ
 ١٢٩٣. وَهُوَ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِهِ قَدْ جَعَلُوا
 ١٢٩٤. كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَ (قَبْ)
 ١٢٩٥. وَ (غَاقٍ) فِي صَوْتِ غُرَابٍ قَدْ نَعَبَ^(٤)

نونا التوكيد:

أَصْلَانِ فِي الرَّاجِحِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ
 كُنُونِي (أَذْهَبَنَّ، وَأَقْصِدَنْهُمَا)

١٢٩٦. لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ هُمَا
 ١٢٩٧. وَلَمْ يُقَسَّنْ فِي الْإِسْمِ تَوْكِيدُهُمَا

(١) الواو ساقطة من (م).

(٢) في (م): «ينوب».

(٣) في (م): «عن».

(٤) انظر: «المحكم» ١٤٣/٦.

(٥) انظر: «المذكر والمؤنث» ١/١٨٦.

(٦) وهو مذهب أهل البصرة. انظر: «الكتاب» ٣/٥٢٤، و«الجنى الداني» ١٤١، و«مغني اللبيب»

ذَا طَلَبٍ إِنْ أَمْرًا أَوْ نَاهِيَا
 ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا (إِمَّا) تَالِيَا/
 عَنِ لَامِهِ بِفَاصِلٍ مَا فُصِّلَا
 وَقَلَّ بَعْدَ (مَاءٍ، وَلَمْ) وَبَعْدَ (لَا)
 وَبَعْدَ (إِمَّا) كَثْرَةً قَدْ أَحْرَزَا
 وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَ (ابْرُزَا)
 جَانَسَ ذَلِكَ الضَّمِيرَ مِثْلَ مَا
 جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا
 وَسَابِقُ الْمَحذُوفِ إِنْ وَأَوَّاءُ حُذِفَ
 وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ
 وَالْوَاوِ يَاءٌ بِوَجُوبِ رُعِيَا
 وَالْوَاوِ يَاءٌ كَ (اسْعَيْنَ سَعِيَا)
 مَا قَبْلَهُ فَتَحَ لِذَا لَمْ تَحْدِفِ
 وَوَاوٍ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
 هِنْدٌ أَتْرَضِينَ مَا قَدْ رُضِيَا؟
 قَوْمٌ اخْشُونَ) وَاضْمُومٌ وَقِسْ مُسَوِّيَا
 حَرْفًا أَوْ اسْمًا فِي الصَّحِيحِ وَاخْتَلَفَ/

١٢٩٨. يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ، وَيَفْعَلْ) آتِيَا
 [٤٦ب] ١٢٩٩. أَوْ لِيَتَمَنَّيَنَّ أَوْ لِيَفْهَمَ جَائِيَا
 ١٣٠٠. أَوْ مُثَبَّتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا
 ١٣٠١. وَوَأَجِبًا ذَا فِي^(١) الْأَخِيرِ نُقْلًا
 ١٣٠٢. وَغَيْرِ (إِمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا
 ١٣٠٣. وَمَا عَدَا ذَا لِلضَّرُورَةِ اعْتَزَى
 ١٣٠٤. وَاشْكَلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا
 ١٣٠٥. فِي (تَضْرِبِينَ، وَتَضْرِبِينَ) فَالْبَا بِمَا
 ١٣٠٦. وَالْمُضْمَرَ احْدَفْنَاهُ إِلَّا الْأَلِفَ
 ١٣٠٧. أَوْ يَا وَإِنْ صَحَّ ثُبُوتُهُ عُرِفَ
 ١٣٠٨. فَاجْعَلُهُ مِنْهُ رَافِعًا غَيْرَ الْيَا
 ١٣٠٩. لِلْأَصْلِ فِيهِ^(٢) أَلْفًا رَدُّوَا يَا
 ١٣١٠. وَاحْدِفُهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي
 ١٣١١. وَوَاوٍ^(٣) وَلَا يَاءٌ وَلَكِنْ جَاءَ فِي
 ١٣١٢. نَحْوُ: (اخْشِينَ يَا هِنْدُ) بِالْكَسْرِ وَ(يَا
 ١٣١٣. وَنَحْوُ: (يَا قَوْمَ أَتْرَضُونَ؟ وَيَا
 ١٣١٤. [٤٧أ] وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ أَلِفِ

(١) فِي (م): «وَوَاجِبًا وَفِي».

(٢) ضَمِيرٌ «فِيهِ» لِلْأَصْلِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ«رَدُّوَا»، وَجُمْلَةٌ «رَدُّوَا» حَالٌ مِنْ «الْأَصْلِ»، وَالْيَاءُ مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ، وَ«أَلْفًا» الثَّانِي، «وَالْوَاوِ يَاءٌ» عَطْفٌ عَلَيْهِمَا. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ قَلْبُ الْأَلِفِ يَاءَ رُعِيًا لِلْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَلَبَةٌ عَنِ يَاءٍ دَائِمًا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا جَرَدَ مِنَ النُّونِ وَكَانَ يَائِيًا رَدُّوَا يَاءَهُ أَلْفًا، أَوْ وَوَاوِيًا رَدُّوَا وَوَاهُ يَاءً، وَالْيَاءُ أَلْفًا. اهـ حَاشِيَةُ الْأَصْلِ.

(٣) فِي (م): «وَاوٍ».

لَكِنْ شَدِيدَةٌ وَكَسْرُهَا أَلْفٌ
بِالنُّونِ، وَالتَّشْدِيدُ فِيهَا أَطْرَدَا
فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أَشْنَدَا
وَلَوْ تَلَّى عِنْدَ مُجِيزِ الْأَلْفِ
وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقَفَتْ
فِي الْوَصْلِ حَذْفُهُ لَهَا قَدْ عَلِمَا
مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عِدْمَا
لِشَبِّهِ التَّنْوِينِ تُلْفَى مُنْصِفَا
وَقَفَا كَمَا تَقُولُ فِي (قَفَن): (قَفَا)

١٣١٥. إِنْ تَأْتِ فِي كَسْرٍ وَتَشْكِينٍ عُرِفَ
١٣١٦. وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكَّدًا
١٣١٧. وَفِي خَفِيفَةٍ خِلَافٌ قَدْ بَدَا
١٣١٨. وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفَ
١٣١٩. وَقِيلَ بِالْهَمْزِ وَفَتْحٍ تَتَّصِفُ
١٣٢٠. وَازْدُدْ إِذَا حَذَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا
١٣٢١. فَوَاوٌ أَوْ يَا أَوْ مَعَ النُّونِ هُمَا
١٣٢٢. وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ الْأَلْفِ
١٣٢٣. فَمِنْ هُنَا الْإِبْدَالُ حَتْمًا قَدْ وَفَى

ما لا ينصرف:

فِي الْإِسْمِ نَفِي شَبِّهِ لِذِي بِنَا
مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا
مِنْ صَرْفِ الْإِسْمِ وَحَدُّهُ إِذْ فِيهِ مَعَ
صَرْفِ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ
مِنْ تَاءٍ تَأْنِيثٍ وَلَوْ بِأَنْ عَدِمَ/ [٤٧ب]
مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءٍ تَأْنِيثٍ خُتِمَ
بَلْ كُلُّ مَا فِي الْفِعْلِ وَزْنَا أَصْلًا
مَمْنُوعَ تَأْنِيثِ بِنَا كَ (أَشْهَلَا)

١٣٢٤. الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا
١٣٢٥. وَشَبِّهِ الْفِعْلِ^(١) فَهَذَا بَيْنَا
١٣٢٦. فَالْفُ التَّأْنِيثِ مُطْلَقًا مَنَعُ
١٣٢٧. تَأْنِيثِهِ لُزُومُهُ فَلَمْ يَدَعُ
١٣٢٨. وَزَائِدًا^(٢) (فَعْلَان) فِي وَصْفِ سَلِمَ
١٣٢٩. مُؤَنَّثًا فَهُوَ سَلَامَةٌ لَزِمَ
١٣٣٠. وَوَصَفُ أَصْلِيٍّ وَوَزْنُ (أَفْعَلَا)
١٣٣١. نَحْوُ: (أَفِيضَل) إِذَا مَا نُقِلَا

(١) فإذا شابه الاسم الحرف شبهًا قويًا بُني الاسم، وإذا شابه الفعل - كما يوضح في هذا الباب

- فإنه يمنع من الصرف.

(٢) في (م): «زائدًا» بالتنوين.

١٣٣٢. وَالْغَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ
 ١٣٣٣. فَلَا تُلَاحِظُ صِفَةً فَرَعِيَّةً
 ١٣٣٤. وَ(الْأَذْهَمُ) الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وَضِعُ
 ١٣٣٥. وَ(الْأَسْوَدُ) الْحَيَّةُ لَمَّا أَنْ سُمِعَ
 ١٣٣٦. وَ(أَخَيْلٌ، وَأَجْدَلٌ، وَأَفْعَى)
 ١٣٣٧. مَعَ لَمَحِهِ مُجَوِّزًا أَنْ يُرْعَى
 ١٣٣٨. وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَضْفٍ مُعْتَبَرٍ
 ١٣٣٩. فَالْعَدْلُ تَحْقِيقًا مَعَ الْوَضْفِ ظَهَرَ
 ١٣٤٠. وَوَزْنُ (مَثْنَى، وَثَلَاثَ) كَهُمَا
 ١٣٤١. قِيَاسًا أَوْ سَمْعًا أَتَى مِثْلَهُمَا
 ١٣٤٢. وَكُنْ لِجَمْعِ مُشْبِهِ (مَفَاعِلًا)
 ١٣٤٣. [١٤٨] وَلَوْ بِلا مِيمٍ يَكُونُ حَاصِلًا
 ١٣٤٤. وَذَا اغْتِلَالٍ مِنْهُ كَ(الْجَوَارِي)
 ١٣٤٥. وَلَفْظُهُ لَا الْحُكْمُ فِي الْمُخْتَارِ

لِشَرْطِهِمْ فِي الصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ
 كَ(أَرْبَع) وَعَارِضِ الْإِسْمِيَّةِ
 وَضَفًا يُعَدُّ صَرْفُهُ فِي الْمُمْتَنِعِ
 فِي الْأَصْلِ وَضَفًا أَنْصِرَافُهُ مَنْعٌ
 لِنَفْسِي أَنْ تُجْعَلَ وَضَفًا وَضَعًا
 مَصْرُوفَةٌ وَقَدْ يَنْلِنُ الْمَنْعَا
 وَفِيهِ فِي الْأَعْدَادِ خُلْفٌ اشْتَهَرَ
 فِي لَفْظِ (مَثْنَى، وَثَلَاثَ، وَأَخْرَ)
 بِالْخُلْفِ مِنْ خَمْسٍ لِعَشْرٍ انْتَمَى
 مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا
 وَزْنَا عَنِ الْآحَادِ جَاءَ مَائِلًا
 أَوْ (الْمَفَاعِيلِ) بِمَنْعِ كَافِلًا/
 اجْعَلُهُ نَضْبًا كَالصَّحِيحِ جَارِي
 رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرَهُ كَ(سَارِي)

(١) قال العلامة المرادي: «أما المعدول في العدد في (مَفْعَلٍ أَوْ فُعَالٍ) فالمانع له عند سيبويه والجمهور: العدل والوصف، أما العدل فعن أسماء العدد، ف(أُحَادٍ، وَمَوْحَدٍ) معدولان عن (واحد واحد) و(مَثْنَى، وَثُنَاءٍ) معدولان عن (اثنين اثنين)، وكذا سائرهما، وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات، إما نعتًا نحو: ﴿أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَّةَ وَرُبْعَ﴾ [فاطر: ١]، وإما حالًا نحو: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَّةَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣]، وإما خبرًا نحو: «صلاة الليل مثنى مثنى»، ولا تدخلها (أل)، قال في «الارتشاف»: وإضافتها قليلة، وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ فظاهر، وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها، فصار فيها عدلان». انظر: «شرح المرادي» ١١٩٥/٣.

١٣٤٦. وَلِ (سَراوِيل) بِهَذَا الْجَمْعِ
 ١٣٤٧. تَقْدِيرًا اذ فِيهِ بِدُونِ دَفْعِ
 ١٣٤٨. وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لِحَقِّ
 ١٣٤٩. مَعَ عِلْمِيَّةٍ لِشَخْصٍ تَلْتَحِقُ
 ١٣٥٠. وَالْعَلَمَ امْتَنَعَ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا
 ١٣٥١. غَيْرَ إِضَافِيٍّ بِأَنْ تَرَكَبَا
 ١٣٥٢. كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي (فَعَلَانَا)
 ١٣٥٣. وَلَوْ هُمَا فِي غَيْرِهِ وَزَانَا
 ١٣٥٤. كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا
 ١٣٥٥. وَوَزْنٍ أَوْ تَأْنِيثٍ مَعْنَى حَقَّقَا
 ١٣٥٦. فَوْقَ ثَلَاثٍ أَوْ كَ (جَوْرَ، أَوْ سَقَرُ)
 ١٣٥٧. مُحَرَّكَ الْأَوْسَطِ تَحْرِيكًا ظَهَرُ
 ١٣٥٨. وَجَهَانٍ فِي الْعَادِمِ تَذَكِيرًا سَبَقُ
 ١٣٥٩. وَكَوْنِ تَحْرِيكِ لِثَانِيهِ اتَّفَقُ
 ١٣٦٠. وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَ
 ١٣٦١. مُحَرَّكًا مُنْصَرَفٌ حَتْمًا وَمَعَ
 ١٣٦٢. كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلَا
 ١٣٦٣. أَوْ تَا أَوْ الْمَبْنِي لِمَا قَدْ جُهِلَا

١٥١
 إِحْسَاقٌ أَنْ لَمْ يَتَّصَفْ بِجَمْعِ
 شَبْهَةٍ اقْتَضَى عَدَمَ الْمَنْعِ
 بِهِ كَمَا لَوْ (بِسَراوِيل) نَطَقَ
 بِهِ فَالْأَنْصَرَفُ مَنَعَهُ يَحَقُّ
 إِنْ كَانَ فِي تَرْكِيْبِهِ قَدْ أُعْرِبَا
 تَرْكِيْبٍ مُزْجٍ نَحْوُ: (مَعْدِيكْرَبَا)
 بِحَرَكَاتِ الْفَاءِ كَيْفَ كَانَ
 كَ (عَطْفَان) وَكَ (أَضْبَهَانَا)
 عَنْ قَيْدِ عَجْمَةٍ وَنَقْلِ سَبَقَا
 وَشَرْطِ مَنَعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى
 فِي عَجْمَةٍ أَوْ كَوْنُهُ قَدْ اسْتَقَرَّ
 أَوْ (زَيْدِ) اسْمِ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرُ
 وَكَوْنِ حَرْفٍ رَابِعٍ بِهِ التَّحَقُّقُ / [٤٨ب]
 وَعَجْمَةٌ " كَ (هِنْدًا) وَالْمَنْعُ أَحَقُّ
 نُقْصَانِهِ عَنْ أَرْبَعٍ وَلَوْ وَقَعَ
 زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفَهُ امْتَنَعَ
 كَالْمَاضِ مَبْدُوءًا بِهَمْزٍ وَصِلَا
 أَوْ غَالِبٍ كَ (أَحْمَدِ، وَيَعْلَى)

(١) أما إن جعل جمعاً تقديرياً فليس ملحقاً للشبه، بل ممنوع للجمعية التقديرية بناء على التعمم

في الجمعية. اه حاشية الأصل.

(٢) في (م): «وعجمة».

(٣) أي: للوصل؛ أي: همزة وصل.

زِيدَتْ بِتَكْثِيرِ حُرُوفٍ تَتَّصِفُ
 زِيدَتْ لِلْأَلْحَاقِ فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ
 تَقْدِيرًا أَوْ مُحَقِّقًا وَذَا اجْعَلَا
 كَ (فَعَلٍ) التَّوَكُّيدِ أَوْ كَ (تُعَلَا)
 فَالْعَدْلُ عَنِ ذِي (أَلٍ) وَفِي التَّعْرِيفِ مَرَّةً
 إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَضَا يُعْتَبَرُ
 فِي لُغَةِ الْحِجَازِ كَيْفَ خُتِمَا
 مُؤَنَّثًا وَهُوَ نَظِيرُ (جُشَمَا)
 وَلَوْ كَ (سَكْرَانٍ) ^(٣) وَنَحْوِ: (أَحْمَرَا)
 مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا/
 رَفَعَ وَفِي جَرِّ بَتْنُوينِ يَفِي
 إِعْرَابِهِ نَهَجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي
 ذُو الْمَنْعِ لَكِنْ قِيلَ ^(٤): إِنَّ ذَا الْأَلْفِ
 ذُو الْمَنْعِ وَالْمَضْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

١٣٦٤ وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِي أَلِفٍ
 ١٣٦٥ أَوْ أَنَّهَا مَعَ شَرْطِ قَصْرِ قَدْ عُرِفَ
 ١٣٦٦ وَالْعَلَمَ امْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عَدِلَا
 ١٣٦٧ فِي عِلْمٍ حُكْمًا وَقُلْ مُمَثَّلَا
 ١٣٦٨ وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا ^(١) (سَحَرُ)
 ١٣٦٩ خُلِفَ فَقِيلَ ^(٢): عِلْمٌ وَذَا اسْتَقَرُّ
 ١٣٧٠ وَابْنِ عَلِيٍّ الْكَسْرِ (فَعَالٍ) عَلَمَا
 ١٣٧١ بِرَاءٍ أَوْ بِغَيْرِهَا إِنْ أَفْهَمَا
 ١٣٧٢ عِنْدَ تَمِيمٍ وَاصْرَفَنْ مَا نَكْرَا
 ١٣٧٣ [١٤٩] مَعْرِفَتَيْنِ إِنْ تَرَى الْمُنْكَرَا
 ١٣٧٤ وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي
 ١٣٧٥ نَحْوِ (أَعْيَمَى، وَيُعَيْلَى) فَهُوَ فِي
 ١٣٧٦ وَلَا ضِطْرَارٍ وَتَنَاسُبِ صُرْفِ
 ١٣٧٧ تُقْصَرُ أَوْ (أَفْعَلٍ مِنْ) كَيْفَ وَصِفِ

إعراب الفعل:

١٣٧٨ اِرْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجَرِّدُ مِنْ اتِّصَالِ النُّونِ إِذْ تُؤَكِّدُ

(١) فِي (م): «مَانِعًا».

(٢) فِي (م): «وَقِيلَ».

(٣) عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، وَهُوَ الْمَرْجَحُ، وَنَقَلَ عَنْهُ الْمَنْعُ فِي بَابِ أَحْمَرَ وَفَاقًا لِسَبْيُوهِ. اهـ
 حَاشِيَةُ الْأَصْلِ.

(٤) أَي: قِيلَ: إِنْ مَا فِيهِ أَلِفُ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةُ وَ«أَفْعَلٍ مِنْ» لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ؛ إِذْ يَزِيدُ الْأَوَّلُ قَدْرًا مَا يَنْقُصُ، وَ«مِنْ» فِي الثَّانِي تَمْنَعُ التَّنْوِينَ، فَحِكَايَةُ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ صَرْفِ الْمَمْنُوعِ لِلضَّرُورَةِ مَطْلَقًا تَسَامُحُ بِنَاءِ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْخِلَافِ. اهـ حَاشِيَةُ الْأَصْلِ.

١٣٧٩. أَوْ تُفْهِمُ الْإِنَاثَ حَيْثُ جَرَّدُوا
 ١٣٨٠. وَبِـ (لَنْ) أَنْصِبُهُ وَ (كَيْ) كَذَا بِـ (أَنْ)
 ١٣٨١. فِي قَوْلِ بَعْضٍ وَالصَّحِيحُ نَصْبُ (أَنْ)
 ١٣٨٢. فَانْصَبْ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحَّحَ وَاعْتَقِدْ
 ١٣٨٣. مُجْرَى الَّتِي مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ وَاعْتَمِدْ
 ١٣٨٤. وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلْ (أَنْ) حَمَلًا عَلَى
 ١٣٨٥. حَمَلًا عَلَى (أَنْ) فِي سَمَاعٍ قَبْلًا
 ١٣٨٦. وَنَصَبُوا بِـ (إِذَنْ) الْمُسْتَقْبَلًا
 ١٣٨٧. بِدُونِ عَاطِفٍ عَلَيْهَا دَخَلًا
 ١٣٨٨. أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ وَانْصَبْ وَارْفَعَا
 ١٣٨٩. يَسْبِقُهُ مَا لَيْسَ يَحْوِي مَوْضِعًا
 ١٣٩٠. وَبَيْنَ (لَا) وَوَلَامٍ جَرُّ التُّزْمِ
 ١٣٩١. وَلَوْ عَقِيبَ نَفْيٍ كَوْنِ مَا أُتِمَّ
 ١٣٩٢. (لَا) فَـ (أَنْ) اِعْمَلْ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا
 ١٣٩٣. بِـ (مَا، وَلَمْ) فَبَعْدَ (لَمْ) لَنْ يَظْهَرَا
 ١٣٩٤. كَذَاكَ بَعْدَ (أَوْ) إِذَا يَصْلُحُ فِي
 ١٣٩٥. (إِلَّا) أَوْ الَّلَامُ فَحَيْثُمَا يَفِي
 ١٣٩٦. وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ)
 ١٣٩٧. بَعْضٍ كـ (إِلَّا) فَاسْتِتَارُ (أَنْ) إِذَنْ

١٥٣
 مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كـ (تَسْعَدُ)
 الْمُضْدَرِّيَّةُ أَنْصَبْنَاهُ حَيْثُ عَنِ
 لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِّ
 إِجْرَاءِهَا مِنْ بَعْدِ خَوْفِ الْمُعْتَقِدِ
 تَخْفِيفِهَا مِنْ (أَنْ) فَهُوَ مُطَرِّدٌ
 (مَا) الْمَضْدَرِّيَّةُ كَمَا قَدْ أَعْمَلَا
 (مَا) أَخْتَهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا
 حَتْمًا عَلَى الْفَصِيحِ حَيْثُ اسْتُعْمِلَا
 إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ قَبْلُ مُوَصَّلًا / [ب: ٩١]
 عَلَى الصَّحِيحِ بِـ (إِذَنْ) مُضَارِعًا
 إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا
 لِدَفْعِ مِثْلَيْنِ التَّقَاهُمَا لَزِمَ
 إِظْهَارُ (أَنْ) نَاصِبَةً فَإِنْ عُدِمَ
 لَا بَعْدَ كَوْنِ نَاقِصٍ مَاضٍ يُرَى
 وَبَعْدَ نَفْيٍ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا
 مَعْطُوفِهَا الْغَايَةُ أَوْ أَنْ يَقْتَفِي
 مَوْضِعَهَا (حَتَّى أَوْ إِلَّا) - (أَنْ) خَفِي
 إِنْ تَكُ (حَتَّى) كـ (إِلَى، أَوْ كَيْ) وَعَنْ
 حَتْمًا كـ (جُدَّ حَتَّى تَسْرَدَا حَزْنًا)

(١) كذا في النسخ الثلاث، وفي «الألفية»: «بعد».

(٢) في (م): «تظهرا».

(٣) في (م): «أو بعد».

١٣٩٨. وَتَلَوْ (حَتَّى) حَالًا أَوْ مُؤَوَّلًا
 ١٣٩٩. لَمْ يَكْ عُمْدَةٌ لِمَا قَدْ وَصِلَا
 ١٤٠٠. وَبَعْدَ فَاجْوَابِ نَفِي أَوْ طَلَبِ
 ١٤٠١. بِ(إِنَّمَا) وَالنَّفْيِ كَانَ وَالطَّلَبِ
 [١٥٠] ١٤٠٢. وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ يُفِيدُ مَفْهُومَ (مَعَ)
 ١٤٠٣. وَدُونَ سَثْرِ اسْمٍ بِهِ الْفِعْلُ ارْتَفَعُ
 ١٤٠٤. وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدَ
 ١٤٠٥. وَقِيلَ: بِالشَّرْطِ وَرَجَّحَ ذَا تَجِدُ
 ١٤٠٦. وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ
 ١٤٠٧. بَقَاءَ مَعْنَى وَالْكَسَائِي^(٢) لَمْ يَضَعُ^(٣)
 ١٤٠٨. وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بغيرِ (افْعَلْ) فَلَا
 ١٤٠٩. فَاءَ سِوَى رَفْعٍ كَمَا مَرَّ فَلَا
 ١٤١٠. وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نَصِبٌ
 ١٤١١. كَمَا لِذِي^(٤) التَّعْلِيلِ أَيْضًا يَنْتَصِبُ
 ١٤١٢. وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطْفٌ
 ١٤١٣. بِ(ثُمَّ، أَوْ أَوْ) فَبِلَا خُلْفٍ عُرِفَ
 ١٤١٤. وَشَدَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصَبٌ فِي سِوَى

بِهِ مُسَبَّبًا عَنِ الَّذِي تَلَا
 بِهِ ارْفَعَنَّ وَأَنْصِبِ الْمُسْتَقْبَلَا
 أَوْ فِعْلٍ شَرْطٍ أَوْ جَزَا أَوْ مَا اضْطَحَبَ
 مَحْضَيْنِ (أَنْ) وَسَثْرُهُ حَتْمٌ وَجَبَ
 دُونَ اشْتِرَاكِ بَيْنَ فِعْلَيْهَا يَقَعُ/
 كَ (لَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ)
 بِطَلَبِ ضَمْنٍ شَرْطًا قَدْ فُقِدَ
 إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ
 (إِنْ لَا) وَبَعْدَ الْأَمْرِ إِنْ تَفَعَّلَهُ مَعَ
 (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعُ
 يَجُوزُ فِي جَوَابِهِ الَّذِي تَلَا
 تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلَا
 وَحِينَ تَشْبِيهِ إِلَى نَفْيٍ نُسِبَ
 كَنْصَبِ مَا إِلَى التَّمْنِي يَنْتَسِبُ
 مَضَدْرُهُ بِوَاوٍ أَوْ فَا أَوْ أَلِفٍ
 تَنْصِبُهُ^(٥) (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذَفٍ
 مَا مَرَّ لَا رَفْعٌ وَقِيلَ: بَلْ سَوَا

(١) في (م): «نصب».

(٢) انظر: «شرح التسهيل» ٤/٤٣، و«شرح المرادي» ٣/١٢٥٧.

(٣) أي: لم يشترط صحة وضع (إن) قبل (لا). اهـ حاشية الأصل.

(٤) في (م): «لدى».

(٥) في (م): «نصبه».

(٦) هكذا الشطر في «الألفية»، وفي (م): «تنصبه أو ثانيًا»، وفي الأصل و(ظ): «تنصبه أو...».

١٤١٥. فَشَدَّ مُطْلَقًا سِوَى الَّذِي حَوَى

عوامل الجزم:

١٤١٦. بِ(لا) وَلَا مِ طَالِبًا ضَعَّ جَزْمًا

١٤١٧. بِكَثْرَةِ مَعِ كَوْنِ جَزْمِ تَمَّا

١٤١٨. وَاجْزَمِ بِ(إِنْ، وَمَنْ^(٢)، وَمَا، وَمَهُمَا)

١٤١٩. وَلَمْ تَجِئْ ظَرْفًا، كَ(مَنْ) كَذَا (مَا):

١٤٢٠. وَحَيْثُمَا، أَنَّى) وَحَرْفٌ (إِذَا)

١٤٢١. وَهِيَ عَلَى الْأَوَّلِ مَعْنَى تُنْمَى

١٤٢٢. فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيَانِ: شَرْطٌ^(٥) قُدِّمًا

١٤٢٣. أَمَّا الْجَزَا فَا لأَصْلُ^(٥) وَالْمُقَدِّمًا

١٤٢٤. وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ

١٤٢٥. وَفِي مَحَلِّ الْجَزْمِ الْأَوَّلَيْنِ

١٤٢٦. وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَزَا حَسَنٌ

١٤٢٧. فِي فِعْلِ شَرْطٍ بِأَدَاتِهِ اقْتَرَنَ

مَا مَرَّ فَا قَبْلَ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى

وَحَذَفُ لَامٍ بَعْدَ قَوْلٍ يُنْمَى /^(١)
[ب. ٥٠]

فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بِ(لَمْ، وَلَمَّا)

وَفِي الْأَصْحِ الْأَصْلُ (مَهُمَا): (مَامَا)^(٣)

(أَيُّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيَّنَ، إِذَا -

أَوْ هِيَ فِي سِلْكِ الظُّرُوفِ نَظْمًا

كـ(إِنْ) وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَا

وَكَوْنُهُ فِعْلًا يُرَى مُحْتَمًا

يَتْلُو الْجَزَاءُ^(٦) وَجَوَابًا وَسِمَا

جَاءَ أَوْ لَفْظًا تُلْفِ جَزْمَ ذَيْنِ

تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتْخَالِفَيْنِ

حَسَنُهُ انْعِدَامُ تَأْثِيرِ إِذْنِ

وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

(١) أجاز هذا الكسائي، فقد أجاز حذف اللام بعد الأمر بالقول؛ كقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ

الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [إبراهيم: ٣١]. انظر: «البحر المحيط» ٦/ ٤٣٧، و«الجنى الداني»

١١٣، و«مغني اللبيب» ٢٩٨.

(٢) «ومن» ساقطة من جميع النسخ، وبسقوطها ينكسر البيت، والتتمة من «الألفية».

(٣) في (م): «مأما».

(٤) في الأصل و(ظ): «شرطًا»، وبالرفع في (م) و«الألفية».

(٥) أي: فكونه فعلًا الأصل لا وجوبًا. اه حاشية الأصل.

(٦) «الجزا» فاعل، «يتلو» مفعوله المقدم. اه حاشية الأصل.

١٤٢٨. واقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ
 ١٤٢٩. أَوْ سِينٍ أَوْ (مَا^(٣))، أَوْ بِلَنْ) إِذْ لَوْ جُعِلَ
 ١٤٣٠. وَتَخَلَّفُ الْفَاءُ (إِذَا) الْمُفَاجَأَةُ
 [١٥١] ١٤٣١. وَطَلَّبَا وَسَبَقَ إِنْ دَارَتْهُ
 ١٤٣٢. وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ
 ١٤٣٣. وَالرَّفْعُ وَالْجَزْمُ فَمَا حَيْثُ قُرِنَ
 ١٤٣٤. وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرًا فَا
 ١٤٣٥. لِمَنْعِنَا اسْتِثْنَاءً مَعْطُوفٍ بِفَا
 ١٤٣٦. وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ
 ١٤٣٧. لَا بَعْدَ غَيْرِهَا وَفِي نَثْرِ الْكَلِمِ
 ١٤٣٨. وَاحْدِيفٌ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمِ
 ١٤٣٩. أَوْ جَمْعِ شَرْطَيْنِ بَدُونِ الْعَطْفِ ثُمَّ
 ١٤٤٠. وَإِنْ تَوَالِيَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرِ
 ١٤٤١. شَرْطٌ وَلَكِنْ إِنْ أَرَدْتَ مَا اسْتَهْرَ
 ١٤٤٢. وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ
 ١٤٤٣. مَعَ كَوْنِهِ مُخَالِفًا لِلْمُعْظَمِ

ذَا^(١) طَلَبٍ أَوْ اسْمٍ^(٢) أَوْ بِقَدْ وَوَصِلَ
 شَرْطًا لـ (إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِ
 فِي مُوجِبٍ إِنْ كُنْتَ بِاسْمٍ بِادِئَةٍ
 كـ (إِنْ تَجِدُ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ) /
 بِوَاوٍ أَوْ فَا نَصْبُهُ بِـ (أَنْ) يَعْنِي
 بِفَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَثْلِيثٍ قَمَرٍ
 أَوْ وَاوٍ إِثْرَ الشَّرْطِ وَالرَّفْعِ انْتَفَى
 أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِنَفَا
 وَبَعْدَ (إِنْ) حَذْفُهُمَا شِعْرًا نُظِمَ
 وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ الْمَعْنَى فُهُمْ
 لَمْ يَثْلُوا ذَا خَبَرٍ قَبْلُ انْتِظَمَ
 جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ
 فَقَالَ فِي «التَّسْهِيلِ»^(٤) حَتْمًا يُعْتَبَرُ
 فَالشَّرْطُ رَجَّحَ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرٍ
 فِيمَا إِلَى الْفَرَاءِ^(٥) قَوْلًا يَنْتَمِي
 شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

(١) وفي معناه الجامد؛ لأنه إنشاء غالبًا. اهـ حاشية الأصل.

(٢) أي: ذا اسم؛ بأن يكون صدره اسمًا؛ وهو الجملة الاسمية. وقوله: «أو سين»؛ أي: ونحوه

من حرف تنفيس. اهـ حاشية الأصل.

(٣) فلو وصل بـ «لا» و «لم» لم يتحتم الاقتران. اهـ حاشية الأصل.

(٤) انظر: «التسهيل» ١٥٣.

(٥) انظر: «معاني القرآن» للفراء ١/٦٦.

فصل (لو):

١٥٧

كُونَ الْجَزَاءِ عَلَى وُجُودِ يَشْتَمِلُ
إِيْلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لِكِنَّ قَبْلَ
وَقَلَّ جَزْمُهَا وَمَعْنَى قَدْ تَعْنُ /
لِكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ
لِلْمَاضِ وَأَنْعِكَاسُ هَذَا قَدْ وَفَى
إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ: (لَوْ يَفِي كَفَى)

١٤٤٤. (لَوْ) حَرْفٌ شَرْطٌ فِي مُضِيِّ وَيَقْلُ
١٤٤٥. وَفِي قَلِيلٍ لَا بِكَثْرَةٍ نُقِلَ
١٤٤٦. وَهِيَ فِي الْإِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَ (إِنْ)
١٤٤٧. كَ (إِنْ) وَذَا فِي ثَانٍ وَجْهَيْهَا زَكْنُ
١٤٤٨. وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرْفًا
١٤٤٩. فِي الثَّانِ، وَالْمِثَالُ فِيمَا أَنْصَرَفَا
(أَمَا) و(لَوْلَا) و(لَوْ مَا):

تَلَوْ اسْمٌ أَثَرَهَا دَلِيلٌ مَا وَفَى
لِتَلَوْ تَلَوْهَا وَجُوبًا أَلْفَا
يُسْمَعُ لَمْ يُقَسَّ وَلَكِنَّ يُحْتَدَى
لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا
وَمَاضِيًا مَعْنَى جَوَابًا فَقَدَا
إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودِ عَقَدَا
وَالْعَرَضَ مِزُ وَلَا يَلِيهَا إِلَّا
(أَلَا، أَلَا) وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا
عُلِقَ لِاشْتِغَالِ ذِي التَّأَخَّرِ

١٤٥٠. أَمَّا كَ (مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) وَ (فَا)
١٤٥١. مِنْ قَصْدِ شَرْطِ ضَمْنِهَا لِذَاكَ (فَا)
١٤٥٢. وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَشْرِ إِذَا
١٤٥٣. شِعْرًا لِكَثْرَةِ (١) وَذَا فِيمَا إِذَا
١٤٥٤. (لَوْلَا، وَلَوْ مَا) يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَا
١٤٥٥. بِكَثْرَةِ إِنْ مُثَبَّتًا لَامَ ابْتِدَا
١٤٥٦. وَبِهِمَا التَّخْضِيزُ مِزُ وَ (هَلَّا)
١٤٥٧. مُضَارِعٌ مَعْنَى كَذَاكَ نُقِلَا
١٤٥٨. وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلِ مُضَمَّرِ

(١) منه قول الحارث بن خالد المخزومي من الطويل:
فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
انظر: «المقتضب» ٧١ / ٢، و«الإيضاح العضدي» ٨٦، و«سر صناعة الإعراب» ٢٧٦ / ١.
(٢) في (م): «فعلا».

عَلَّقَ أَوْ بظَاهِرِ مُؤَخَّرِ

عَنِ (الذِي) فَسَبِيَّةٌ ظَهَرَ /
عَنِ الذِي مُبْتَدَأً قَبْلَ اسْتَقْرَرِ
أَي: مَا سِوَى (الذِي) وَمَا قَدْ كَمَلَهُ
عَائِدُهَا خَلْفَ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ
مِثْلُ: (الذِي ضَرَبَ زَيْدًا)؛ أَي: إِذَا
(ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ فَادِرِ المَأْخِذِ
وَاللَّاءِ، وَاللَّتَيْنِ، وَاللَّائِي، وَتِي)
أَخْبِرَ مُرَاعِيًا وَفَاقَ المُثَبِّتِ
أَخْبِرَ بِالمَوْضُوعِ عَنْهُ كَ (رَمَى)
أَخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا
مَجِيئُهُ فِيمَا لِإِخْبَارِ عَزَوْا
بِمُضْمَرِ شَرْطِ فَرَاعِ مَا رَعَوْا
يُحْوِي شُرُوطًا كُلَّهَا قَدْ عُلِمَا
يَكُونُ فِيهِ الفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا
بِأَنْ يُرَى عَلَى التَّصَرُّفِ اشْتِمَلُ
كَصَوْغِ (وَاقٍ) مِنْ (وَقَى اللهُ البَطْلَ) /
ضَمِيرَهَا فَسَثَرُهُ حَتْمًا حَصَلُ

١٤٥٩. عَنْ عَمَلٍ بِمَا بِالإِسْمِ المُظْهَرِ
الإِخْبَارِ بِ(الذِي) وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ:

[١٥٢] ١٤٦٠. مَا قِيلَ: «أَخْبِرَ عَنْهُ بِ(الذِي)» خَبَرَ
١٤٦١. بِالْبَا وَ(مَا) وَاقِعَةٌ عَلَى الخَبَرِ
١٤٦٢. وَمَا سِوَاهُمَا فَوَسَّطُهُ صِلَتُهُ
١٤٦٣. مِنْ خَبَرٍ مَعَ مُضْمَرٍ مَعْنَاهُ لَهُ
١٤٦٤. نَحْوُ: (الذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا) فَذَا
١٤٦٥. أُخْبِرَ عَنْهُ بِ(أَنَا) ^(١) فَكُلُّ ذَا
١٤٦٦. وَبِ(اللَّذَيْنِ، وَالذَيْنِ، وَالتِّي
١٤٦٧. كَذَا بِكُلِّ اسْمٍ مِنَ المَوْضُوعِ
١٤٦٨. قَبُولُ تَعْرِيفٍ وَتَأْخِيرٍ لِمَا
١٤٦٩. كَذَا قَبُولُ الرَّفْعِ وَالإِيجَابِ مَا
١٤٧٠. كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ
١٤٧١. وَكَوْنُهُمْ عَنْ ذِكْرِ ذَاكَ اسْتَعْنَوْا
١٤٧٢. وَأَخْبِرُوا هُنَا بِ(أَلْ) عَنْ بَعْضِ مَا
١٤٧٣. فَجَازَ هَذَا فِيهِ لَكِنْ حَيْثُمَا
١٤٧٤. إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِ(أَلْ)
[٥٢ب] ١٤٧٥. وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ نَفْيٌ قَدْ دَخَلَ
١٤٧٦. وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَتُهُ (أَلْ)

(١) فِي الأَصْلِ وَ(ظ): «بِإِذَا» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي (م): «لِزْمَا».

١٤٧٧. وَإِنْ يَكُنْ مَرْفُوعٌ مَا بِهَا اتَّصَلَ

العدد:

١٤٧٨. (ثَلَاثَةٌ) بِالتَّاءِ قُلٌّ لِ(العَشْرَةِ)

١٤٧٩. كَذَاكَ إِنْ ذَكَرْتَهُ مُؤَخَّرَةً

١٤٨٠. فِي الضِّدِّ جَرِّدٌ وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرِ

١٤٨١. وَبِإِضَافَةٍ سِوَى ذَيْنِ اذْكَرِ

١٤٨٢. وَ(مِئَةٌ، وَالْأَلْفَ) لِلْفَرْدِ أَضِفْ

١٤٨٣. وَشَدَّ بَعْدَ (مِئَةٍ) نَقْلًا عُرِفَ

١٤٨٤. وَ(أَحَدًا) اذْكَرْ وَصِلْنَهُ بِ(عَشْرٍ)

١٤٨٥. وَوَاوًا اِبْدِلْ هَمْزَهُ وَإِنْ نَدَرَ

١٤٨٦. وَقُلْ لَدَى التَّائِيثِ: (إِحْدَى عَشْرَةَ)

١٤٨٧. وَاعْزُ إِلَى فَتْحِ حَكْوِهِ النُّدْرَةَ

١٤٨٨. وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ، وَإِحْدَى)

١٤٨٩. فَافْعَلْ بِهَا إِذَنْ هُدَيْتَ الرُّشْدَا

١٤٩٠. وَلِ(ثَلَاثَةٍ، وَتِسْعَةٍ) وَمَا

١٤٩١. إِنْ أَفْرِدَا فَلَهُمَا ذَا وَلِمَا

١٤٩٢. وَأَوَّلِ (عَشْرَةٍ): (اِثْنَيْ) ^(٣) وَ(عَشْرًا)

١٤٩٣. فَكَ(اِثْنَيْ) مُفْرَدَةً تَقَرَّرَا

ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبَيِّنَ وَانْفَصَلَ

إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْدُودَهَا مُعْتَبَرَةً

فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةً

جِنْسًا بِ(مِنْ) كَذَا اسْمَ جَمْعٍ قَرَّرِ

جَمْعًا بِلَفْظِ قَلَّةٍ فِي الْأَكْثَرِ

وَنَضَبَهُ بَعْدَهُمَا بِالضَّعْفِ صِفَ

وَ(مِئَةٌ) بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ

أَوْ صِلَ بِهِ (الوَاحِدَ) حَسْبَمَا اشْتَهَرَ

مُرَكَّبًا قَاصِدًا مَعْدُودٍ ذَكَرَ

وَاجْعَلْ سُكُونَ شَيْنِهَا ذَا شَهْرَهُ

وَالشَّيْنُ فِيهَا عَن تَمِيمٍ كَسْرَهُ

(عَشْرَةً) مُطَابِقٌ مَا عُدَّا

مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَا فَعَلْ قَصْدًا / [١٥٣]

بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا لَهُمَا

بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

(اِثْنَيْ) مُرَكَّبًا مُطَابِقًا يُرَى

(اِثْنَيْ) إِذَا اِثْنَيْ تَشَاؤُ ذَكَرَا

(١) فِي (م): «تَكُن».

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ(ظ): «سَكُونًا بَيْنَهَا».

(٣) «اِثْنَيْ» سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلِ.

فِي أَوَّلِ الْجُزْأَيْنِ وَالثَّانِي وَصِفَتْ
وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيِ سِوَاهُمَا أَلْتِ
وَلَوْ يُرَى بِ(نَيْفٍ) مَقْرُونًا
بِوَاحِدٍ كَ(أَرْبَعِينَ حِينًا)
حَوَى شُرُوطًا ذَكَرَهَا تَقَدَّمَ
مِيَّزَ (عِشْرُونَ) فَسَوَّيْنَهُمَا
فَقِيلَ: جُزْأَيْهِ سَمَاعًا أَعْرَبُوا
يَبْقَى الْبِنَا وَعَجْزُهُ^(١) قَدْ يُعْرَبُ
(عَشْرَةَ) وَصَفًا يُسَاوِي (فَاعِلًا)
(عَشْرَةَ) كَ(فَاعِلٍ) مِنْ فَعَلًا
ذَكَرَتْ فَالْتَّجْرِيدُ عَنْهَا ثَبَتًا/
ذَكَرَتْ فَادْكَرُ (فَاعِلًا) مِنْ غَيْرِ تَا
فَجَازَ نَضْبُهُ بِضَعْفٍ مُوَهِنٍ
تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ
زَادَ وَذَا فِي لَفْظِ ثَانٍ عُدْمًا
فَوْقُ فَحُكْمَ (جَاعِلٍ) لَهُ أَحْكَمَا
مِنْ عَدَدِ رُكْبٍ مِنْ جُزْأَيْنِ
مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيْبَيْنِ
إِلَى مُرَكَّبٍ فَ(فَاعِلٍ) نَفِي

وَالْيَا لَغَيْرِ الرَّفْعِ وَارْفَعُ بِالْأَلْفِ ١٤٩٤
بِالْفَتْحِ حَتْمًا فَإِلَيْهِ لَا تُضِفُ ١٤٩٥
وَمِيَّزِ (العَشْرِينَ) لِ(التَّسْعِينَ) ١٤٩٦
فَانْصِبْ وَنَكِّرْ وَاشْرِطْ أَنْ يَكُونَا ١٤٩٧
وَمِيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا ١٤٩٨
وَوَصَلَهُ الزَّمْ إِنْ ذَكَرْتَهُ كَمَا ١٤٩٩
وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ ١٥٠٠
وَفِي فَصِيحٍ لِلْقِيَاسِ يُنْسَبُ ١٥٠١
وَصُغَ مِنْ (اثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى ١٥٠٢
فَوَزْنُ مَا تَصَوَّغُهُ مِنْهُ إِلَى ١٥٠٣
وَاخْتِمَهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّوَاوَمَتِي [ب٥٣] ١٥٠٤
وَلَوْ تَكُونُ حَالُ تَرْكِيْبِ أَتَى ١٥٠٥
وَإِنْ تُرِدُ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بَنِي ١٥٠٦
وَالْأَفْصَحُ الْجَرُّ بِهِ إِنْ تَعْتَنِي ١٥٠٧
وَإِنْ تُرِدُ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا ١٥٠٨
إِذْ لَمْ يَجِيءْ ثَبَّتَ بِالْجَعْلِ كَمَا ١٥٠٩
وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ) ١٥١٠
فَإِنْ تَدَعُ جُزْأَيْهِ مَبْنِيَيْنِ ١٥١١
أَوْ (فَاعِلًا)^(٣) بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ ١٥١٢

(١) فِي (م): «وعجز».

(٢) فِي «الألفية»: «بغير».

(٣) فِي (م): «أو فاعل».

١٥١٣. بِنَاؤُهُ فَأَيَّ وَقْتٍ تُصِفِ
 ١٥١٤. وَشَاعَ الْإِسْتِغْنَاءُ بِـ (حَادِي عَشْرًا)
 ١٥١٥. وَاجْعَلْ كَذَا الْمِثَالِ (ثَانِي عَشْرًا)
 ١٥١٦. وَبَابِهِ (الْفَاعِلُ) مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ
 ١٥١٧. تَرْكِيبُهُ مَعَ الْعُقُودِ إِذْ يُعَدُّ
 (كَمْ) وَ (كَأَيِّنْ) وَ (كَذَا):

١٥١٨. مَيِّزْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا
 ١٥١٩. فِي رَاجِحِ نَصْبٍ وَإِفْرَادٍ كَمَا
 ١٥٢٠. وَأَجْزَأَنْ تَجْرَهُ (مِنْ مُضْمَرًا)
 ١٥٢١. جَوَازُهُ بِـ (مِنْ) عَلَى مَا اسْتُظْهِرَا
 ١٥٢٢. وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبِرًا كـ (عَشْرَةَ)
 ١٥٢٣. إِفْرَادُهُ فَكُنْ كـ (أَلْفٍ) مُظْهِرَةً
 ١٥٢٤. كـ (كَمْ): (كَأَيِّنْ، وَكَذَا) وَيَتَّصِبُ
 ١٥٢٥. وَفِي (كَأَيِّنْ) جَوَازُهُ إِذْ نُسِبُ

الحكاية:

١٥٢٦. احْكِ بِـ (أَيِّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ
 ١٥٢٧. فِي لَفْظِ (مَسْئُولٍ) فَتَحْكِي مَا نُقِلَ
 ١٥٢٨. وَوَقَّفَا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ (مَنْ)
 ١٥٢٩. يُتَّبَعُ فِي الْإِعْرَابِ حَسْبُ فَحَسَنُ
 ١٥٣٠. وَقُلْ: (مَنَانِ؟ وَمَنَيْنِ؟) بَعْدَ (لِي)

١٦١

إِلَى مُرْتَكِبٍ بِمَا تَشْوِي يَنْفِي
 وَقَسْنُ مُؤَنَّثَا عَلَى مَا ذُكِرَا
 وَنَحْوَهُ، وَقَبْلَ (عَشْرِينَ) اذْكُرَا
 بِالسَّوَابِ مِثْلَ أَضْلِهِ الَّذِي فَقَدُ
 بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدُ

مَيِّزَ (عِشْرُونَ) بِهِ فَلَزِمَا / [١٥٥٤]
 مَيِّزَتَ (عِشْرِينَ) كـ (كَمْ شَخْصًا سَمَا؟)
 أَوْ جَرَّهُ ائْمَنُ مَطْلَقًا وَاشْتَهَرَا
 إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرَا
 فَاجْرُرْ بِهَا جَمْعًا وَلَكِنْ كَثْرَةً
 أَوْ (مِئَّةً) كـ (كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً؟!)
 بِذَيْنِ تَمَيِّزُ فِي (كَذَا) يَجِبُ
 تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلُ (مِنْ) تُصِبُ

عَنْهُ بِهَا مِمَّا عَلَيْهِ يَشْتَمِلُ
 عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ
 جَمِيعُهُ فِي اللُّغَةِ الْفُصْحَى وَمَنْ
 وَالنُّونَ حَرَّكَ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ
 حُرَّانِ ضَارِبَانَ عَبْدِي رَجُلٍ

إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ) وَسَكَنُ تَعْدِلِ
بِفَتْحِ نُونِهِ وَجَاءَتْ سَاكِنَةٌ/
وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُشْتَى مُسْكِنَةٌ
بِ(مَنْ) إِذَا سَأَلْتَ عَنْ جَمْعٍ وَصِفٍ
بِ(مَنْ) بِإِثْرٍ (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلَفٍ)
نُونُهُمَا لِأَجْلِ وَقْفٍ لَا بِنَا
إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطْنَا)
بَلْ يَلْزَمُ التَّجْرِيدَ مُسْكِنًا أَلِفٌ
وَنَادِرٌ (مُنُونٌ؟) فِي نَظْمٍ عُرِفَ
إِنْ اشْتَرَاكَ عَاقِلٍ فِيهِ يُظَنُّ
إِنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنَ

١٥٣١. وَبَعْدَ (لِي- مِنْ) ^(١) جِنْسِ هَذَا الْعَاقِلِ-
١٥٣٢. [٥٤ب] وَقُلْ- لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتُ)-: (مَنْه؟)
١٥٣٣. بِقِلَّةٍ فَالْتَاءُ وَقَفًّا ^(٢) بَيْنَهُ
١٥٣٤. وَالْفَتْحُ نَزْرٌ وَصِلِ التَّاءُ وَالْأَلِفُ
١٥٣٥. بِوَصْفٍ تَأْنِيثٍ فَصِلُهُمَا وَقِفْ
١٥٣٦. وَقُلْ: (مُنُونٌ؟ وَمَنِينٌ؟) مُسْكِنًا
١٥٣٧. نَضْبًا وَجَرًّا وَارْتِفَاعًا بَيْنَنَا
١٥٣٨. وَإِنْ تَصِلُ فَلَفْظُ (مَنْ؟) لَا يَخْتَلِفُ
١٥٣٩. وَلَيْسَ حَالٌ مُفْرَدٌ إِذَنْ يَصِفُ
١٥٤٠. وَالْعَلَمَ أَحْكَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ)
١٥٤١. وَلَيْسَ مُتَّبَعًا بِغَيْرِ «ابْنِ» بِ(مَنْ) ^(٣)

التأنيث:

فَتَاءُ فِعْلٍ سَاكِنٌ وَتَخْتَلِفُ
وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَ (الْكَتِفِ)
وَالذُّكْرِ فِي الْفِعْلِ وَبِالْمُشِيرِ
وَنَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

١٥٤٢. عَلامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ
١٥٤٣. فِي اسْمٍ بِتَحْرِيكِهَا وَبِالْهَاءِ إِنْ تَقَفَ
١٥٤٤. وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ
١٥٤٥. وَحَذْفِهَا مِنْ عَدَدِ الْمَذْكُورِ ^(٥)

(١) إنما قيد به؛ لأن «من» تختص بحكاية العاقل. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في (م): «وفقًا».

(٣) متعلق بـ«أحكينه». اهـ حاشية الأصل.

(٤) أي: باسم الإشارة، وجعله مشيرًا مجاز مشهورة نظائره. اهـ حاشية الأصل.

(٥) لا من عدد المعدود المحذوف؛ لجواز الحذف والإثبات حينئذ من المذكر والمؤنث. اهـ

حاشية الأصل.

لِيُوصَفِ فَاعِلٍ أَتَى مَنْقُولًا /
 أَضْلًا وَلَا (الْمِفْعَالُ، وَالْمِفْعِيلَا)
 تَاءٌ مُبَالَغٍ بِهِ اقْتِفِيهِ
 تَا الْفَرْقِ مِنْ ذَا^(١) فَشُدُودٌ فِيهِ
 طَرِيقَةٌ اسْمٌ حَذْفُكَ التَّاءِ مُتَمَنِّعٌ
 مَوْصُوفُهُ غَالِبًا التَّاءِ تَمْتَنِّعُ
 مُفْرَدَةٌ شَبِيهٌ حُبْلَى فَاذِرِ
 وَذَاتٌ مَدٌّ نَحْوُ: (أُنْثَى الْغُرِّ)
 مَعَ فَقْدِهِ^(٢) فِي^(٣) (فَعِيلَى، فَيُعُولَى -
 يُبْدِيهِ وَزَنْ (أَرْبَى، وَالطُّوَلَى -
 لَا اسْمًا فَمَدُّهُ يَجِيءُ سَمْعًا
 أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً كَ (شَبْعَى)
 لِيَضْرِبَ مَشِي بَدَأَهُ اجْعَلْ كَسْرًا
 (ذِكْرَى، وَحِشَّى) مَعَ (الْكُفْرَى)
 نَبْتًا وَجَا لِيَطَائِرٍ (خُضَارَى)^(٤)
 وَاعْزُ لِيُغَيِّرَ هَذِهِ اسْتِنْدَارًا /
 بِفَتْحٍ أَوَّلٍ كَ (أَرْبِعَاءُ)

[٥٥ب]

١٥٤٦. وَلَا تَلِي فَارِقَةً (فَعُولَا)
 ١٥٤٧. وَذَا عَنَى بِكَوْنِهِ مَجْعُولَا
 ١٥٤٨. كَذَاكَ (مِفْعَلٌ) وَمَا تَلِيهِ
 ١٥٤٩. نَحْوُ: (مَلُولَةٌ) وَمَا يَلِيهِ
 ١٥٥٠. وَمِنْ (فَعِيلٍ) كَ (قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعَ
 ١٥٥١. فِي حَالِ تَأْنِيثٍ وَقُلْ فِي الْمُتَّبِعِ
 ١٥٥٢. وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ
 ١٥٥٣. أَوْ ذَاتُ هَمْزٍ تَلُو أُخْرَى تَجْرِي
 ١٥٥٤. وَالِاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الْأُولَى
 ١٥٥٥. وَفَعْلَوَى، وَفَعُولَى، فَوْعُولَى)
 ١٥٥٦. وَمَرَطَى) وَنَحْوُ^(٤) (فَعْلَى) جَمْعًا
 ١٥٥٧. أَوْ غَرَضُ الْإِلْحَاقِ فِيهِ يُرْعَى
 ١٥٥٨. وَكَ (حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى)
 ١٥٥٩. وَمَصْدَرًا شَبِيهَ (حِجْلَى) يُجْرَى
 ١٥٦٠. كَذَاكَ^(٥) (خُلَيْطَى) مَعَ (الشُّقَارَى)
 ١٥٦١. وَمَدٌّ بَعْضِ ذِي لِقْصَرٍ جَارَى
 ١٥٦٢. لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ، أَفْعَلَاءُ)

(١) في (م): «ذي».

(٢) أي: الاشتهار وإن جاءت عليها نادرًا. اهـ حاشية الأصل.

(٣) ساقطة من الأصل و(ظ).

(٤) في (ظ): «ووزن».

(٥) في النسخ الثلاث: «كذا»، وبهذا ينكسر الوزن، والتصويب من «الألفية».

(٦) في الأصل و(ظ): «حضاري».

مُثَلَّثَ الْعَيْنِ وَ (فَعْلَاءُ)
وَجَاءَ فِي الْمَقْصُورِ ذَا مَنْقُولًا
وَ (فَاعِلَاءُ، فَعِيلَاءُ) ، مَفْعُولًا
(فُعَيْلَاءُ، فَعَيْلَاءُ) مَا نُبِذَا
مُطْلَقُ فَاءٍ (فَعْلَاءُ) ^٢ أَخِذَا

١٥٦٣ لِلْيَوْمِ وَالْوَزْنَ بِهِ يُجَاءُ
١٥٦٤ وَكَ (فَعْلَالًا، فُعْلَالًا، فَاعُولًا)
١٥٦٥ نَحْوُ اسْمٍ مَوْضِعِ دُعِي: (بَادُولِي)
١٥٦٦ وَمُطْلَقَ الْعَيْنِ (فَعْلَالًا) وَكَذَا
١٥٦٧ وَ (فَعْلَالًا، وَفَعْنَالًا) وَمِثْلُ ذَا

المقصور والممدود:

الْأَلِفِ اللَّازِمِ فَتْحًا اتَّصَفَ
فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَ (الْأَسْفَ)
قَصْرٌ قِيَاسًا بِالذَّلِيلِ السَّافِرِ
ثُبُوتٌ قَصْرٍ بِقِيَاسِ ظَاهِرِ
كَ (فَرِيَّةٍ، وَمُدِّيَّةٍ) فَاجْمَعُهُمَا
كَ (فِعْلَةٍ، وَفُعْلَةٍ) نَحْوُ (الدَّمِي)
زِيدَتْ قُبَيْلَ هَمْزَةٍ بِالْمَدِّ صِفَ
فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ/
بِهَمْزٍ قَطَعَ رَابِعًا قَدْ أَنْشَأَ
بِهَمْزٍ وَضَلَّ كَ (ارْعَوِي) وَكَ (ارْتَدِي)
مَدٌّ وَذَا هُمَا سَمَاعًا يُحْتَذَى
مَدٌّ بِنَقْلِ كَ (الْحِجَا) وَكَ (الْحَمَا)

١٥٦٨ إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ
١٥٦٩ بِالْقَصْرِ فَالصَّحِيحُ أَنْ تَلِيَ ^(٣) الطَّرْفِ
١٥٧٠ فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلِّ الآخِرِ
١٥٧١ فَلِ (جَوِي، أَعْمِي) شَبِيهِ (الْأَعْسِرِ)
١٥٧٢ كَ (فَعَلٍ، وَفُعَلٍ) فِي جَمْعِ مَا
١٥٧٣ عَلَى (فَرِي، مُدِّي) بِقَصْرِ إِذْ هُمَا
١٥٧٤ وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفِ
[١٥٦] ١٥٧٥ فَمَا يَصِحُّ آخِرًا بَعْدَ الْأَلِفِ
١٥٧٦ كَمُضَدِّرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا
١٥٧٧ وَمُضَدِّرِ الْفِعْلِ إِذَا مَا ابْتُدِئَا
١٥٧٨ وَالْعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا
١٥٧٩ مِثْلُ: (السَّنَا، السَّنَاءِ) ذَا قَصْرٍ وَذَا

(١) فِي (م): «فَعِيلِيَا».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مُطْلَقُ فَاعِلَاءُ أَخِذَا».

(٣) أَي: فِيهِ، فَعَائِدُ الْمُبْتَدَأِ مَحذُوفٌ. اهـ حَاشِيَةُ الْأَصْلِ.

(٤) فِي (م): «مِثْلُ».

عَلَيْهِ إِذْ فِيهِ لِأَصْلٍ يُرْجَعُ
عَلَيْهِ وَالْخُلْفُ بِعَكْسٍ يَقَعُ

١٥٨٠. وَقَصُرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعٌ
١٥٨١. وَرَدَّ مَنْعَ بَعْضِهِ مَا^(١) يُسْمَعُ

كيفية ثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا:

وَلَوْ عَنِ السَّوَابِ يَكُونُ آتِيًا
إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا
فَإِنَّ لَهُ أَضْلَانِ تَخْيِيرُ آتَى
وَالْجَامِدُ الَّذِي أَمِيلَ كَ(مَتَى)
بِأَنَّ آتَى عَنْهَا وَثَالِثًا عُرِفَ
وَأُولَاهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ
وَشَدَّ هَمْزُهُ وَجَعَلَ الْهَمْزِيَا
وَنَحْوُ: (عَلْبَاءُ، كِسَاءُ، وَحِيَا)
وَهُوَ الَّذِي بِالْهَمْزِ أَضْلِيًّا أُقْرَأُ/
صَحَّحَ وَمَا شَدَّ عَلَى نَقْلِ قُصِرَ
حَدَّ الْمُشْنَى أَلْفًا كَمَا أَنْجَلَى
حَدَّ الْمُشْنَى مَا بِهِ تَكْمَلًا
وَالضَّمُّ وَالْكَسْرُ كَذَا إِنْ يَنْحَدِفُ
وَإِنْ جَمَعْتَهُ بَتَاءً وَأَلِفَ
وَبِهِمَا اجْمَعُ غَيْرَهُ مُسَوِّيهُ
وَتَاءَ ذِي التَّاءِ الزَّمَنَ تَنْحِيَهُ

١٥٨٢. آخِرَ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلُهُ يَا
١٥٨٣. وَ(مِذْرَوَانٍ) لِلشُّذُوزِ حَاوِيَا
١٥٨٤. كَذَا الَّذِي أَلِيا أَضْلُهُ مِثْلُ: (الْفَتَى)
١٥٨٥. وَ(حَمَوَانٍ) بِشُّذُوزٍ أُثْبِتَا
١٥٨٦. فِي غَيْرِ ذَا ثُقَلْبٍ وَآوَا الْأَلِفَ
١٥٨٧. أَوْ لَمْ يَمَلْ وَلَا بِإِبْدَالٍ وَصِفَ
١٥٨٨. وَمَا كَ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثْنِيَا
١٥٨٩. وَنَحْوُ: (عَشَوَاءَ) بِخُلْفٍ حُكِيَا
١٥٩٠. بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ وَغَيْرِ مَا ذَكَرَ
١٥٩١. شَبِيهَ (قُرَاءٍ) بِتَشْدِيدِ شَهْرٍ
١٥٩٢. وَاحْذَفَ مِنَ الْمَقْصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى
١٥٩٣. حَذْفٍ مِنَ الْمَنْقُوصِ فِي جَمْعٍ عَلَى
١٥٩٤. وَالْفَتْحَ أَبْقَى مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ
١٥٩٥. يَاءً وَوَاوٍ فَهُمَا مِثْلُ الْأَلِفِ
١٥٩٦. فَالْأَلِفَ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ
١٥٩٧. بِمَا لَهُ حَيْثُ تُرَى مُثْنِيَهُ

(١) «ما» فاعل «رد»، و«منع» مفعوله، و«عليه» متعلق بـ«آتيا» محذوفًا حالاً من فاعل «يسمع»
الراجع إلى «ما» وضمير «عليه» لقصر ذي المد تقديرًا. اهـ حاشية الأصل.

بغير كسرٍ قبلَ واوٍ تتصلُّ
 إِبَاعَ عَيْنٍ فاءُهُ بِمَا شُكِلَ
 وَعَنْ هَذِيلٍ فِي الْمَعْلِ وَرَدَا
 مُحْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا
 افْتَحَ وَفِي التَّالِيهِ إِسْكَانٌ حَكْوَا
 خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكُلًّا قَدْ رَوُوا
 وَزُبْيَةَ) لَا (لِحْيَةٍ، وَخُطْوَةٍ)
 وَزُبْيَةَ) وَشَدَّ نَحْوُ^(٣) (جِرْوَةٍ) /
 مَرَّ وَمِنْهُ (كَهَلَاتٌ) فاعْلَمَا
 قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَناسٍ انْتَمَى

١٥٩٨. وَالسَّالِمِ الْعَيْنِ الثُّلَاثِي اسْمًا أَنْلُ
 ١٥٩٩. وَغَيْرِ ضَمِّ تَلْوَهُ يَاءٌ جُعِلُ
 ١٦٠٠. إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا
 ١٦٠١. إِبَاعُ فَتَحِهِ وَذَاكَ اطَّرَدَا
 ١٦٠٢. وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ
 ١٦٠٣. فِي نَحْوِ: (أَهْلٍ، ظَبْيَةٍ)^(١) فَاقْبَلَهُ أَوْ
 ١٦٠٤. وَمَنْعُوا إِبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَةٍ
 [١٥٧] ١٦٠٥. إِذِ^(٢) انْتَفَى تَنَاسُبٌ فِي (الذَّرْوَةِ
 ١٦٠٦. وَنَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا
 ١٦٠٧. وَ(زَفَرَاتٌ) سَاكِنًا شِعْرًا وَمَا

جمع التوكيد:

جَمْعٌ وَلَيْسَ (فِعْلَةٌ) بِاسْمٍ لَهُ
 ثَمَّتَ^(٤) (أَفْعَالٌ) جُمُوعٌ قَلَّةٌ
 لِكَوْنِ جَمْعِ كَثْرَةٍ فِيهِ نَفِي
 كَ (أَزْجُلٍ) وَالْعَكْسُ جَاءَ كَ (الصُّفِي)
 فَمَا أَتَى مُضَاعَفًا لَا يَدْخُلُ
 وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ

١٦٠٨. (أَفْعَلَةٌ، أَفْعُلٌ) ثُمَّ (فِعْلَةٌ)
 ١٦٠٩. كَمَا بِهِ قِيلَ فَرُدَّ نَقْلُهُ
 ١٦١٠. وَبَعْضُ ذِي بَكْثَرَةٍ وَضَعًا يَفِي
 ١٦١١. كَمَا يَفِي^(٥) اسْتِعْمَالًا أَيْضًا فاعْرِفِ
 ١٦١٢. لـ (فِعْلٌ) اسْمًا صَحَّ عَيْنًا (أَفْعُلٌ)
 ١٦١٣. فَ (أَعْيُنٌ) كَذَا (أَكْفٌ) قَلَّلُوا

(١) في النسخ الثلاث: «طيبة».

(٢) في (م): «إذا».

(٣) كذا في النسخ الثلاث. وفي «الألفية»: «كسر».

(٤) في (م): «ثمة».

(٥) في (م): «نفي».

أَنَّ كَانَ^(١) تَأْنِيثٌ لَهُ لَفْظًا خَفِي
 مَدٌّ وَتَأْنِيثٌ وَعَدُّ الْأَحْرَفِ
 لِكَوْنِهِ مُعْتَلٌّ عَيْنٍ أَوْ قُصِدُ
 مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِ(أَفْعَالٍ) يَرُدُّ
 بِكَسْرِ فَاءٍ تَلَوُّهُ إِسْكَانٌ
 فِي (فُعَلٍ) كَقَوْلِهِمْ: (صِرْدَانُ) /
 ثَالِثِهِ وَمُطَلَقَ الْفَاءِ وَرَدُّ
 ثَالِثِ (أَفْعَلَةٌ) عَنْهُمْ أَطْرَدُ
 إِلَّا شُدُودًا جَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ
 مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِعْلَالِ
 وَلَوْ تَفَارَقَا^(٢) وَاجِبٌ كَسْرًا
 وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلِ يُدْرَى
 وَفِي (فُعُولٍ) وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدُّ
 قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامِ اِعْلَالًا فَقَدْ
 إِذْ جَمَعُهُ: (أَفْعَلَةٌ) كَمَا وَصِفَ
 وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِ(فُعْلَةٍ) عُرِفَ

[٥٧ب]

١٦١٤. إِنْ كَانَ كَ(العَنَاقِ، وَالذَّرَاعِ) فِي
 ١٦١٥. بِأَنَّ يُرَى بِلا عَلامَةٍ وَفِي
 ١٦١٦. وَغَيْرُ مَا (أَفْعَلٌ) فِيهِ مُطَّرِدٌ
 ١٦١٧. بِهِ وَزَانٌ غَيْرِ فِعْلٍ وَوُجِدَ
 ١٦١٨. وَغَالِبًا أَغْنَاهُمْ (فِعْلَانُ)
 ١٦١٩. فِي مُفْرَدٍ يُرَى لَهُ اتِّزَانُ
 ١٦٢٠. فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ
 ١٦٢١. بِالْأَلْفِ أَوْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ مَدٌّ
 ١٦٢٢. وَالزَّمَّةُ فِي (فَعَالٍ أَوْ فِعَالٍ)^(٣)
 ١٦٢٣. إِنْ كَانَ ذَا الْوَزْنَانِ فِي الْمَقَالِ
 ١٦٢٤. (فُعَلٌ) لِنَحْوِ: (أَحْمَرٍ، وَحَمْرًا)
 ١٦٢٥. فِي فَاءٍ مَا الِيا عَيْنُهُ اسْتَقْرَأَ
 ١٦٢٦. وَ(فُعَلٌ) لِاسْمٍ^(٥) رُبَاعِيٍّ بِمَدٍّ
 ١٦٢٧. مُطَّرِدًا فَزْدُهُ وَاشْرَطُ كَوْنِ مَدٍّ
 ١٦٢٨. مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِ ذُو الْأَلْفِ
 ١٦٢٩. وَالْعَيْنُ إِنْ وَاوًا سَكُونُهَا أَلْفٌ

(١) أي: في كون تأنيثه غير لفظي. اه حاشية الأصل.

(٢) في (م): «فعلاء او فعالي».

(٣) أي: بأن جاء في تلك المادة «أَفْعَلٌ» ولم يجئ «فَعْلَاءُ» كـ «أَكْمَرُ» أو بالعكس كـ «رتقاء»،
 ومن ذلك نحو: «أَلْبِي» و«عجزاء» على ما في «شرح الكافية» و«شرح الخلاصة» للبدر
 ولده. اه حاشية الأصل.

(٤) كذا، وبهذه الرواية ينكسر الوزن.

(٥) في (م): «في اسم».

(٦) في النسخ الثلاث: «وفعلة»، والتصويب من «الألفية».

١٦٣٠. وَنَحْوِ: (كُبْرَى) وَلِ (فِعْلَةٌ) (فِعْلٌ)
 ١٦٣١. وَلَيْسَ مِنْهُ الْفَاءُ بِالْيَاءِ يُعَلُّ
 ١٦٣٢. فِي نَحْوِ (رَام) ذُو اطَّرَادِ (فِعْلَةٌ)
 ١٦٣٣. مُذَكَّرًا وَلَا مُمْهً مُعَلَّلَةٌ^(٢)
 [١٥٨] ١٦٣٤. (فَعْلَى) لِيَوْضِفِ كَ (قَتِيلِ، وَزَمِنِ
 ١٦٣٥. عَلَى (قَتِيلِ) حَمَلُهَا فِيمَا زَكِنُ
 ١٦٣٦. لِ (فُعْلٍ) اسْمًا صَحَّ لَامًا (فِعْلَةٌ)
 ١٦٣٧. وَ (هَادِرِ، وَذَكَرِ) فَاحْفَظْهُ لَهُ
 ١٦٣٨. وَ (فُعْلٌ) لِ (فَاعِلِ، وَفَاعِلَةٌ)
 ١٦٣٩. إِنْ صِحَّتْ الْوَزْنَيْنِ لَامًا حَاصِلَةٌ
 ١٦٤٠. وَمِثْلُهُ: (الْفُعَالُ) فِيمَا ذُكِّرَا
 ١٦٤١. فَهُوَ خِلَافُ (فُعْلٍ) كَمَا تَرَى
 ١٦٤٢. (فَعْلٌ، وَفَعْلَةٌ): (فِعَالٌ) لَهُمَا
 ١٦٤٣. وَقَلَّ فِيمَا فَاؤُهُ الْيَا فَاعِلَمَا
 ١٦٤٤. وَ (فَعْلٌ) أَيْضًا لَهُ (فِعَالٌ)
 ١٦٤٥. فَقِسْهُ فِي اسْمِ وَزْنِهِ الْمِثَالُ
 ١٦٤٦. أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ: (فَعْلٍ)
 ١٦٤٧. لَيْسَ كَ (حُوتِ، أَوْ هُدَى) فِي الْمِثْلِ
 ١٦٤٨. وَفِي (فَعِيلِ) وَصَفَ فَاعِلٍ وَرَدَّ
 بِالْكَسْرِ فِيهِمَا إِنْ اسْمًا اكْتَمَلَ
 وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعْلٍ)
 مِنْ كُلِّ وَصْفٍ عَاقِلٍ ذَا الْوِزْنِ لَهُ
 وَشَاعَ نَحْوُ: (كَامِلِ، وَكَامَلَةٌ)
 سَكْرَانُ، أَحْمَقُ، مَرِيضٌ) قَدْ يَعْنُ/
 وَ (مَيِّتِ)، وَ (هَالِكِ)^(٣) بِهِ قَمِنُ
 وَقَلَّ فِي (عِلَجِ) حَكَاهُ النَّقْلَةَ
 وَالْوَضْعُ فِي (فَعْلٍ، وَفِعْلٍ) قَلَّلَهُ
 مَعَ اطَّرَادِ فِيهِمَا كُنْ جَاعِلَهُ
 وَصَفَيْنِ نَحْوُ: (عَاذِلِ، وَعَاذِلَةٌ)
 لَا فِي مُؤَنَّثٍ فَذَا مَا كَثُرَا
 وَذَانِ فِي الْمَعْلَلِ لَامًا نَدْرَا
 اسْمَيْنِ أَوْ وَصَفَيْنِ أَلْفَيْتَهُمَا
 وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا
 فِي غَيْرِ وَصْفٍ فَلَهُ (أَفْعَالٌ)
 مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ
 مُطْلَقًا أَوْ فِي كَوْنِهِ اسْمًا يَنْجَلِي
 ذُو التَّاءِ وَ (فُعْلٌ) مَعَ (فِعْلٍ) فَاقْبَلِ
 أَيْضًا (فِعَالٌ) بِاطَّرَادِ إِنْ وَجِدَ

(١) فِي (م): «مَنْ فَاعِلٌ وَصَفَ مَذْكَرٌ وَلَهُ».

(٢) فِي (م): «عَقْلٌ وَلَا مُمْهٌ تُرَى مَعْلَلَةٌ».

(٣) هَذَا فِي النِّسْخِ الثَّلَاثِ، وَفِي «الْأَلْفِيَّةِ»: «وَهَالِكِ، وَمَيِّتٌ...».

كذالك في أنشأه أيضا اطرذ/ (١٦٩)
 أو مثل: (فعلَى) أو بتاء بانا
 أو أنشئيه وَعَلَى^(١) (فُعَلَانَا)
 ما لامه صَحِيحَةٌ وَتَقْتَفِي
 نَحْوُ: (طَوِيلِ، وَطَوِيلَةٍ) تَفِي
 فِي كَوْنِهِ اسْمًا وَسِوَاهُ إِنْ يَرِدُ
 يَخْتَصُّ^(٢) غَالِبًا كَذَاكَ يَطْرُدُ
 مُسَكَّنًا مَا عَيْنُهُ وَوُ فَقَلُّ
 لَهُ وَلِ (الْفُعَالِ) (فِعْلَانُ) حَصَلُ
 مَرَّ وَقِيلَ بِاطْرَادِ فِيهِمَا
 ضَاهَاهُمَا وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا
 اسْمَيْنِ أَيْضًا وَالْأَخِيرُ لَمْ يُعَلَّ
 غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ (فُعْلَانُ) شَمِلُ
 وَلَا سَمِ فَاعِلِ الذُّكُورِ الْعُقْلَا
 كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
 أَي: (أَفْعِلَاءُ) نَابَ فِي فَرْدٍ عَدَلُ/ [١٥٩]
 لَامًا وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قَلُّ

١٦٤٩. تَصْحِيحُ لَامٍ فَهَوَ شَرْطٌ يُعْتَمَدُ
 ١٦٥٠. وَشَاعَ فِي وَصْفِ عَلَى (فَعْلَانَا)
 ١٦٥١. وَعَنْهُمَا بِقَوْلِهِ أَبَانَا
 ١٦٥٢. وَمِثْلُهُ: (فُعْلَانَةٌ) وَالزَّمَهُ فِي
 ١٦٥٣. وَأَوَّالِ لَوْصَفِ فَاعِلٍ وَزَنَا يَفِي
 ١٦٥٤. وَبِ (فُعُولٍ): (فَعِلُّ) نَحْوُ: (كَبِدُ)
 ١٦٥٥. فَنَادِرٌ فَاجْعَلْ بِهِ نَحْوُ^(٢): (الْكَبِدُ)
 ١٦٥٦. فِي (فَعِلِّ) اسْمًا مُطْلَقَ الْفَاوِ (فَعَلُّ)^(٤)
 ١٦٥٧. (فُعَلُّ) كَذَا لَا مُضْعَفًا وَاسْمًا (فَعَلُّ)
 ١٦٥٨. وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، وَقَاعٍ) مَعَ مَا
 ١٦٥٩. وَقِسْ عَلَى (حُوتٍ، وَقَاعٍ) كُلِّ مَا
 ١٦٦٠. وَ (فَعَلًا) اسْمًا وَ (فَعِيلًا، وَفَعَلُّ)
 ١٦٦١. عَيْنًا كَمَا ذَا مِنْ مَقُولِهِ حَصَلُ
 ١٦٦٢. وَلِ (كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ) (فُعَلَا)
 ١٦٦٣. سَالِمَ لَامٍ بِ (فَعِيلٍ) قُوبِلَا
 ١٦٦٤. وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي الْمُعَلِّ
 ١٦٦٥. وَزُنَّ (فَعِيلٍ) غَالِبًا فِيمَا يُعَلُّ

(١) كذا في النسخ الثلاث، وفي «الألفية» «وعلى».

(٢) في (م): «مثل».

(٣) كذا في النسخ الثلاث، وفي «الألفية»: «يُخَصَّ».

(٤) جملة حالية من «فعل اسمًا» مقيدة لاطراد «فعلول» في غير مكسور الفاء منه. اهـ حاشية

- ١٦٦٦ (فَوَاعِلٌ) لِـ (فَوَعَلٍ، وَفَاعِلٍ) بِالْفَتْحِ فِي وَزْنِهِمَا الْمُمَائِلِ
 ١٦٦٧ لِـ (جَوْهَرٍ، وَطَابَعٍ) عَلَى الْجَلِيِّ
 ١٦٦٨ وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَةٍ)
 ١٦٦٩ وَمَنْ يُشَدُّ (صَاهِلًا) كُنْ عَاذِلَةٌ
 ١٦٧٠ وَبِـ (فَعَائِلٍ) اجْمَعَنَّ (فَعَالَةٌ)
 ١٦٧١ مُطَّلَقَ مَدَّةٍ وَفَا فَذَا لَهُ
 ١٦٧٢ وَبِـ (الْفَعَالِيِّ، وَالْفَعَالِيِّ) جُمِعَا
 ١٦٧٣ وَمَا يَكُونُ مِثْلَهُ قَدْ سُمِعَا
 ١٦٧٤ وَاجْعَلْ (فَعَالِيٍّ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبٍ
 ١٦٧٥ وَهُوَ ثَلَاثِيٌّ وَذَلِكَ النَّسَبُ
 ١٦٧٦ وَبِـ (فَعَالِلٍ) وَشِبْهَهُ انْطَقَا
 ١٦٧٧ وَنَحَوٍ: (جَوْهَرٍ) فَقُلُّهُ مُطَّلَقًا
 ١٦٧٨ مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى وَمِنْ خُمَاسِي
 ١٦٧٩ [٥٩ب] لِحَذْفِ أَصْلِ فَمِنْ الْخُمَاسِي
 ١٦٨٠ وَالرَّابِعُ الشَّبِيهُ^(١) بِالْمَزِيدِ قَدْ
 ١٦٨١ شَبِيهَهُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَرَدَّ
 ١٦٨٢ وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْذِفْهُ مَا
 ١٦٨٣ لِضَيْقِ ذَا الْبِنَاءِ عَنْهُ حَيْثُمَا
 ١٦٨٤ وَالسَّيْنِ وَالتَّاءِ مِنْ كَ (مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ
- بِالْفَتْحِ فِي وَزْنِهِمَا الْمُمَائِلِ
 وَ (فَاعِلَاءً) مَعَ نَحَوٍ: (كَاهِلٍ -
 مُطَّرِدًا فِي كُلِّهَا كَ (فَوَعَلَةٍ)
 وَشَدَّ فِي (الْفَارِسِ) مَعَ مَا مِثْلَهُ
 كَذَا (فِعَالٌ) أَنْتَ الدَّلَالَةُ
 وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ
 لَفْظًا كَ (حُبَلِيٍّ) وَكَ (ذِفْرِيٍّ) وَضِعَا
 (صَحْرَاءُ، وَالْعَذْرَاءُ) وَالْقَيْسِ اتَّبَعَا
 مِنْ كُلِّ مَا سُكُونٌ عَيْنُهُ وَجَبَّ
 جُدَّدَ كَ (الْكُرْسِيِّ) تَتَّبَعَ الْعَرَبُ
 فِي جَمْعِ نَحَوٍ: (جَعْفَرٍ، وَخِرْنَقَا)
 فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى
 مَعَ ضَعْفِ جَمْعِهِ بِلا التَّبَاسِ
 جُرَّدًا، الْآخِرَ أَنْفَ بِالْقِيَاسِ /
 يُحَذَفُ فِي الْجَمْعِ وَقِيلَ: مَا يُعَدُّ
 يُحَذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ
 وَجَدَّتْهُ مَعَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ
 لَمْ يَكْ^(٢) لَيْنَا إِثْرَهُ اللَّذْخُتْمَا
 لَا الْمِيمَ فَالْحَذْفُ لَهَا مِمَّا حُظِلَّ

(١) فِي (م): «التشبيه».

(٢) فِي (م): «يكن».

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ظ): «لم يكن اثره اللذختما».

إِذْ بَيْنَا الْجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلًا
فَفَضَّلُهُ عَلَى السَّوَا تَحَقَّقًا
وَالهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
أَغْنَاكَ فِيهِ حَذْفُهَا وَعُدْمَا
كَ(حَيْرَبُونَ) فَهَوُ حُكْمٌ حَتْمًا
فَإِنْ حَذَفْتَ النُّونَ يَاءٌ رُدَا
وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَ(العَلَنَدَى)

١٦٨٥. فَبِإِزَالَتِهِمَا لِلْجَمْعِ صِلٌ
١٦٨٦. وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا
١٦٨٧. إِذْ خُصَّ بِالْأَسْمَاءِ وَالصَّدْرَ ارْتَقَى
١٦٨٨. وَالْيَاءَ لَا الْوَاوَ أَحْذِفِ إِنْ جَمَعْتَ مَا
١٦٨٩. إِغْنَاكَ حَذْفُ الْوَاوِ وَالْمِثَالُ مَا
١٦٩٠. وَخَيْرُوا فِي زَائِدِي (سَرِنْدَى)
١٦٩١. أَلْفَهُ وَفِيهِ هَذَا يُبْدَى

التصغير:

أَلْفَيْتُهُ اسْمًا مُعْرَبًا مَا بُدِئَا
صَغَرْتَهُ، نَحْوُ: (قَدِي) فِي (قَدَى) /
فَوْقَ الثَّلَاثِي وَزِدْ عَلَيْهِمَا
فَاقَ كَجَعَلِ (دِرْهَم) (دُرَيْهَمَا)
مَنْ حَذَفِ أَصْلِي وَزَائِدِ جَعِلْ
بِهِ إِلَى أَمِثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلٌ
فِي غَيْرِ مُسْتَحَقِّهَا عَمَّا اتَّصَفَ
إِنْ كَانَ بَعْضُ الْإِسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ
مِثْلُ: (أَعَارِيضُ، أَكَارِعُ) انْتَمَى
خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا
تَأْنِيثِ أَوْ جُزْءِ لِمَرْجِي خْتَمٌ
تَأْنِيثِ أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

١٦٩٢. (فُعَيْلًا) اجْعَلِ الثَّلَاثِي إِذَا
١٦٩٣. تَحْقِيرُهُ فَإِنْ تَجِدُهُ هَكَذَا
١٦٩٤. (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِلٍ) (١) لِمَا
١٦٩٥. وَزْنَ (أَفَيْعَالٍ) فَذَا أَيْضًا لِمَا
١٦٩٦. وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَوَصِلْ
١٦٩٧. حَتْمًا أَوْ التَّخْيِيرُ فِيهِ قَدْ قُبِلَ
١٦٩٨. وَجَائِزٌ تَعْوِيضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ
١٦٩٩. بِالْحَذْفِ مِثْلَ مَا بِقَوْلِهِ وَصَفَ
١٧٠٠. وَحَائِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا
١٧٠١. وَهَكَذَا (رُؤَيْجِلٌ) إِذْ شَدَّ مَا
١٧٠٢. لِيَلْوِيَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ
١٧٠٣. مُنْزَلٌ عِنْدَهُمْ مِثْلُ: عِلْمٌ

(١) فِي (م): «فُعَيْعِلٌ».

جَمَعَا أَتَى وَمَفْرَدًا كَيْفَ اتَّفَقَ
 أَوْ مَدَّ (سَكْرَان) وَمَا بِهِ التَّحَمُّ
 فِي حَذْفِ مَدِّ ثَالِثٍ أُعْتَدَا
 وَتَاوُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَا
 كَ (عَبْقَرِيٍّ) نِسْبَةً فِي الْعَجَبِ /
 وَعَجَزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ
 نَحْوُ: (عَبَوْثَرَان، أَوْ سَكْرَانَا)
 مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَ (زَعْفَرَانَا)
 تَعَدُّدٍ فِيهَا لِفَرْدٍ نُقْلًا
 تَثْنِيَّةٍ أَوْ جَمْعٍ تَصْحِيحٍ جَلًا
 تَجِدُهُ رَابِعًا وَجُوبًا ثَبَتَا
 زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبَتَا
 بَيْنَ انْحِدَافِ مَدَّةٍ وَآخِرِ
 بَيْنَ (الْحُبَيْرِي) فَادِرٍ وَ (الْحُبَيْرِ)
 عَنْ غَيْرِ هَمْزٍ تَلَوْ هَمْزٍ فَاجْتَنِبْ
 فَ (قِيَمَةٌ) صَيَّرَ (قُوَيْمَةٌ) تُصِيبُ
 إِبْقَاءُ غَيْرِ اللَّيْنِ حَسَبَمَا فَهْمُ
 لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرِ عِلْمِ
 وَآوًا وَفِي الْجَمْعِ كَذَا مَا أَبْدَلُوا
 وَآوًا كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ /

كَذَا مَا مَدَّةً (أَفْعَالٍ) سَبَقُ
 وَبَعْضُهُمْ بِالْجَمْعِ قَيْدًا قَدْ نَطَقُ
 وَالْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدَا
 بِهَا وَفِي سِوَاهُ إِنْ تَوَدَا
 [٦٠] كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ
 لِعَبْقَرِ الْجِنِّ بِزَعْمِ الْعَرَبِ
 وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا)
 مِمَّا الزِّيَادَتَانِ فِيهِ بَانَا
 وَقَدَّرَ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى
 مَعَ فَقَدْ مَدَّ تَلَوِ ثَانٍ أَوْ عَلَى
 وَالْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى
 لِخِفَّةٍ لَا أَنْ يُجَاوِزَ فَمَتَى
 وَعِنْدَ تَصْغِيرِ (حُبَارِي) خَيْرِ
 فَذَلِكَ التَّخْيِيرُ فِي الْمُصَغَّرِ
 وَارْدُدْ لِأَصْلِ ثَانِيًا لِنَا قَلْبِ
 رَدًّا^(١) هُنَا إِذَا عَلِمْتَ مَا يَجِبُ
 وَشَدَّ فِي (عِيدِ) (عُيَيْدٌ) وَحْتِمُ
 وَذَا عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ وَلَزِمُ
 وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ
 [٦١] عَنْ هَمْزَةٍ يَتَلَوْ هَمْزٍ جَعَلُوا

١١٣

تَرَى الْبِنَا يَحْتَلُّ إِنْ مَا تُتَمَّا
لَمْ يَحُو غَيْرَ التَّاءِ ثَلَاثًا كَمَا
بِالْأَصْلِ وَالزَّائِدُ حَتَّمَا خَدَفَا
بِالْأَصْلِ كَ (الْعَطِيفُ)؛ يَعْنِي: (الْمُعْظَمَانِ)
نَحْوُ: (سَمَاءٍ) فَهَوَ بِالتَّاءِ قَمِينُ
مُؤَنَّثِ عَارِ ثَلَاثِي كَ (سَرِّ)
بِمُفْرَدٍ وَذَاكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ
كَ (شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسٍ)
فَمَا أَتَى مِنْهُ عَلَيْهِ يُقْتَصَرُ
لِحَاقٍ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَثُرَ
مُخَالَفِينَ لِلْقِيَاسِ الْمُثْبِتِ
وَ (ذَا) مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا (تَا، وَتِي)

١٧٢٤. وَكَمَّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا
١٧٢٥. فَازْدُدْ إِلَيْهِ مَا حَذَفْتَ حَيْثُمَا
١٧٢٦. وَمَنْ بَتَّرَ حَيْمَ يُصَغِّرُ اِكْتَفَى
١٧٢٧. وَلَوْ بَلَبَسَ أَوْ بِالْحَاقِ وَفَى
١٧٢٨. وَاخْتَمَّ بِتَا التَّائِيثِ مَا صَغَّرَتْ مِنْ
١٧٢٩. وَنَحْوِ: (حُبَلِي) حِينَ تَرَحِيمٍ وَمِنْ
١٧٣٠. مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّاءِ يُرَى ذَا لَبَسٍ
١٧٣١. أَوْ عَدَدٍ مُذَكَّرٍ فِي الْحِسِّ
١٧٣٢. وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبَسٍ وَنَدَرَ
١٧٣٣. كَذَاكَ خَالَفَ الْقِيَاسَ الْمُعْتَبَرَ
١٧٣٤. وَصَغَّرُوا شُدُوزًا (الذِي، التِّي)
١٧٣٥. بِأَلْفٍ أَحْيِرَةَ مَزِيدَةَ

النسب:

لِنَحْوِ بَلْدَةٍ وَحِرْفَةٍ وَأَبٍ
وَكَلِّ مَا يَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبَّ/
لَفْظَةُ التَّغْيِيرِ فِيهَا ثَبَتَا
تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

١٧٣٦. يَاءُ كِيَا (الْكُرْسِيِّ) زَادُوا لِلنَّسَبِ
١٧٣٧. مَدْخُولُهَا كَصِفَةٍ عِنْدَ الْعَرَبِ
١٧٣٨. وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْدَفُ وَتَا
١٧٣٩. بِحَسَبِ التَّقْدِيرِ فَاغْلَمَهُ وَتَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «ثَلَاثِي».

(٢) فِي (م): «تَلِيهِ».

(٣) «تَا» اسْمُ إِشَارَةٍ لِلْمُؤَنَّثِ، وَ«لَفْظَةُ» خَبَرُهَا، وَالْإِشَارَةُ إِلَى لَفْظَةِ حَوْتِ تَاءِ مُشَدَّدَةِ الْوَاقِعَةِ

عَلَيْهَا مَا مِنْ قَوْلِهِ: «مِمَّا حَوَاهُ أَحْدَفُ». اهـ حَاشِيَةُ الْأَصْلِ.

اخْتِيرَ^(١) حَذْفُهَا وَقَلْبُ مَا وَهَنْ
 فَقَلْبُهَا وَاوَا وَحَذْفُهَا حَسَنٌ
 لَهَا وَلِلْمُلْحَقِ وَضَلُّ قُدِّمًا
 لَهَا وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى
 وَلَا تُفْصَلُ فِي الْأَصْحِّ وَنُقِلَ
 كَذَاكَ^(٣) يَا الْمَنْقُوصِ خَامِسًا عَزَلُ
 قَلْبٍ بَلِ الْقَلْبُ شُدُودُهُ زُكِنُ
 قَلْبٍ وَحَتْمًا قَلْبٌ ثَالِثٌ يَعِنُ
 كَ(نَمْرِيٍّ) عَيْنُهُ فَتَحًا أَنْلُ
 وَ(فَعِلُّ) عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَ(فِعِلُّ)
 بَأَنَّ يُرَدَّ يَأْوُهُ الْأَصْلِيُّ
 وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَزْمِيٍّ)
 وَقَلْبُكَ الْأَخِيرَ وَاوَا إِنْ نُسِبَ/
 وَازْدَدَهُ وَاوَا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبٌ
 وَلَوْ مُسَمًّى بِالذِّي بِهِ اضْطَحَبَ
 وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبَ
 لِمَنْعِ^(٥) يَاءَاتٍ وَكَسْرٍ فَيَخْفُ

١٧٤٠. وَإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنُ
 ١٧٤١. وَفَضْلُهَا بِالْفِ جَا زَ إِذَنْ
 ١٧٤٢. لِشِبْهَيْهَا الْمُلْحَقِ وَالْأَصْلِيِّ مَا
 ١٧٤٣. وَكَوْنُ قَلْبٍ رَاجِحًا^(٢) خِلَافُ مَا
 ١٧٤٤. وَالْأَلِفُ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَزَلُ
 ١٧٤٥. فِي كَ(مُعَلَّى) قَلْبُهَا وَمَا قَبْلُ
 ١٧٤٦. وَالْحَذْفُ فِي الْيَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ
 ١٧٤٧. إِذْ قِيلَ غَيْرُ (الْحَانَوِي) مَا جَاءَ مِنْ
 ١٧٤٨. وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا وَ(فِعِلُّ)
 ١٧٤٩. وَنَحْوُ: (تَغْلِبُ) عَلَى وَجْهِ يَقْلُ
 ١٧٥٠. وَقِيلَ فِي (الْمَزْمِيٍّ): (مَزْمَوِيٍّ)
 ١٧٥١. وَاوَا وَمَا هَذَا هُوَ الْقَوِيُّ
 ١٧٥٢. [١٦٢] وَنَحْوُ: (حَيٍّ) فَتَحُ ثَانِيَهُ يَجِبُ
 ١٧٥٣. وَقَلْبُ ثَانٍ أَضْلُهُ الْيَاءُ اجْتِنِبْ
 ١٧٥٤. وَعَلِمَ التَّشْبِيهِ احْذِفْ لِلنَّسَبِ
 ١٧٥٥. إِذَا حَاكَيْتَهُ كَمَا هُوَ الْأَحَبُّ
 ١٧٥٦. وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ (طَيْبٍ) حُذِفْ

(١) فِي (م): «أَجِيز».

(٢) فِي (م): «رَاجِح».

(٣) فِي (م): «كَذَا».

(٤) الْمَخْطُوطُ الْأَصْلُ هُنَا سَاقَطَ مِنْهُ التَّالِي.

(٥) فِي (م): «لِحَذْف».

١٧٥٧. وَفِي شَبِيهِ (أَيْمٍ) قَدْ اخْتَلَفَ
 ١٧٥٨. وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةٍ) التُّزْمُ (١)
 ١٧٥٩. نَحْوُ: (شَنْوَعَةٍ) وَقِيلَ: ذَا يَتِيمٍ
 ١٧٦٠. وَأَلْحَقُوا مَعْلَ لَامٍ عَرِيَا
 ١٧٦١. فِي غَيْرِ لَفْظٍ كَ(كُسَيْيٍّ) رُويَا
 ١٧٦٢. وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَ(الطَّوِيلَةِ)
 ١٧٦٣. وَفِي (نُؤِيرِيٍّ) تَجِدُ تَمَثِيلَهُ
 ١٧٦٤. وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ
 ١٧٦٥. أَوْ الْبَقَاءِ أَوْ هُمَا عَلَى الْأَحَبِّ
 ١٧٦٦. وَأَنْسَبَ لِصَدْرٍ جُمْلَةً وَصَدَرَ مَا
 ١٧٦٧. مُزِيلَ تَرْكِيْبٍ وَمُبْقِيَا كَمَا
 ١٧٦٨. إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِ(ابْنِ، أَوْ ابِّ)
 ١٧٦٩. أَوْ بَدْوُهَا بِ(الْأُمَّ) فِيمَا يُنْتَخَبُ
 ١٧٧٠. فِيمَا سِوَى هَذَا أَنْسَبَ لِلأَوَّلِ
 ١٧٧١. مِنْ نَادِرٍ بِنَاءِ نَحْوِ: (تَيْمَلِي)
 ١٧٧٢. وَاجْبُرَ بَرْدُ اللَّامِ مَا مِنْهُ حُذِفَ
 ١٧٧٣. وَازْدُدَهُ إِنْ بِصِحَّةِ الْعَيْنِ وَصِفَ
 ١٧٧٤. فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّشْبِيهِ
 ١٧٧٥. حَتَّمَا لَدَى عَمْرٍو وَكُنْ مُقْوِيَةً
- ١٧٥٥
 وَشَدَّ (طَائِسِيٍّ) مَقُولًا بِالْأَلْفِ
 وَفِي (فَعُولَةٍ) عَلَى قَوْلِ غَلَمٍ
 وَ(فَعَلِيٍّ) فِي (فَعِيلَةٍ) حَتَّمُ
 مِنْ تَاءٍ تَأْنِيثٍ وَجُوبًا حَكِيَا
 مِنْ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّأْوِيلَا
 وَشَبَّهَهُ فِي عَيْنِهِ الْعَلِيلَةَ
 وَهَكَذَا مَا كَانَ كَ(الْجَلِيلَةَ)
 مِنْ كَوْنِهِ حَتَّمًا لِوَاوِ انْقَلَبَ
 مَا كَانَ فِي تَشْبِيهِ لَهُ انْتَخَبَ
 بِمَزْجٍ أَوْ عَجْزِهِ أَوْ لُهُمَا
 رُكْبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا / [١٧٦٢]
- كَ(ابْنِ الرَّبِيرِ) وَكَذَا (أَبُو الْعَرَبِ)
 أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ
 وَهُوَ الْمُضَافُ كَ(أَمْرِيٍّ) وَاجْعَلِ
 مَا لَمْ تَخَفْ لَبْسًا^٣ كَ(عَبْدِ الْأَشْهَلِ)
 حَتَّمًا مَتَى إِعْلَالُ عَيْنِهِ عُرِفَ
 جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أَلْفٌ
 وَعَيْنٌ مَجْبُورٌ بِفَتْحِ آتِيهِ
 وَحَقٌّ مَجْبُورٌ بِهِذِي تَوْفِيهِ

(١) كذا في «الألفية»، وفي (م) و(ظ): «لزم».

(٢) في (م): «وجب».

(٣) في (م): «يُخَفُّ لِبَسًا».

أَلْحِقْ مَتَى يَقُولُ عَمْرُو قُلْتَا
 أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبِي حَذْفِ التَّا
 وَضَعًا صَحِيحًا جَاءَ فِي الْأَسْمَاءِ
 ثَانِيهِ ذُو لَيْنِ كَ (لا، وَلَايِي)
 أَوْ كَ (مُرٍ) مَا حَذْفُ عَيْنِهِ عُلْمٌ
 فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ التَّرْمُ
 فِيمَا أَتَى مُفْرَدُهُ فِي السَّمْعِ /
 إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا فِي الْوَضْعِ
 شَبِيهِ (تَامِرٍ، وَبَرَازٍ، عَمَلٍ)
 فِي نَسَبٍ أَعْنَى عَنِ الْيَا فُقُبْلُ
 مِنْ نَحْوِ: (رَازِيٍّ، وَبِضْرِيٍّ) نَدْرًا
 عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتَصَارًا

١٧٧٦. وَبِ (أَخ) (أُخْتًا) وَبِ (ابْنٍ) (بِنْتًا)
 ١٧٧٧. وَبِ (كِلَا) أَيْضًا عَلَى ذَا (كِلْتَا)
 ١٧٧٨. وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي
 ١٧٧٩. وَذَا اعْتِلَالٍ مُوجِبًا فِي الْجَائِي
 ١٧٨٠. وَإِنْ يَكُنْ كَ (شَيْءٍ) مَا الْفَاعِدِمُ
 ١٧٨١. مِنْ كُلِّ مَا اعْتِلَالُ عَيْنِهِ ^(١) لَزِمَ
 [١٦٣] ١٧٨٢. وَالوَاحِدَ اذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ
 ١٧٨٣. مُوَافِقًا فِيهِ الْقِيَاسَ الْمَرْعِي
 ١٧٨٤. وَمَعَ (فَاعِلٍ، وَفَعَّالٍ، فِعْلٍ)
 ١٧٨٥. وَوَزْنَ (مِفْعَالٍ، وَمِفْعِيلٍ) نُقْلُ
 ١٧٨٦. وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا
 ١٧٨٧. فَكُلُّ مَا مِنْهُ مُخَالَفًا يُرَى

الوقف:

وَقَفَّا وَلَوْ لِفَتْحِ مَبْنِيٍّ قِفَا
 وَقَفَّا وَتَلَوْ غَيْرِ فَتْحِ احْذِفَا
 صِلَةً هَا أُنْشَى مَعَ اسْتِنْدَارِ
 صِلَةً غَيْرِ الْفَتْحِ فِي الْإِضْمَارِ

١٧٨٨. تَنْوِينًا اِثْرَ وَقْفٍ ^(٣) اجْعَلْ أَلْفَا
 ١٧٨٩. سِوَى الَّذِي اِثْرَ انْفِتَاحِ التَّاءِ ^(٤) وَفِي
 ١٧٩٠. وَاحْذِفْ لِقَوْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ
 ١٧٩١. مِنْ بَعْدِ نَقْلِ وَمَعَ اسْتِكْثَارِ

(١) في (م): «لامه».

(٢) في «الألفية»: «بالوضع».

(٣) في «الألفية»: «فتح».

(٤) أي: تاء التأنيث، وهذا الاستثناء على الوقف عليها بالهاء كما هو الأفصح. اهـ حاشية

مَعَ اخْتِلَافٍ كَيْفَ رَسَمُهَا يَجِبُ
فَالْفَا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قَلْبٌ
لَمْ تُلْفِهِ الْعَيْنُ أَوْ الْفَا عِدْمًا
لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَاغْلَمَا
مَنْصُوبِ الْإِثْبَاتِ مُطْلَقًا يَفِي /
نَحْوِ (مُرٍ) لُزُومِ رَدِّ الْيَا اقْتَفِي
بِغَيْرِ فَتْحِ سَكَّنَا أَوْ اسْلُكِ
سَكَّنَهُ أَوْ قِفِ رَائِمِ التَّحْرُكِ
فِي لُغَةِ سَعْدِيَّةٍ حَيْثُ انْتَفَى
مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيًّا إِنْ قَفَا
مِنْ آخِرِ تَصْحِيحِهِ قَدْ انْجَلَى
لِسَاكِنِ تَحْرِيكِهِ لَنْ يُحْظَلَا
يَحْسُنُ لِاسْتِزَامِهِ أَنْ يُخْزَلَا
يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلَا
وَذَا بِأَنْ يُفْضِي (١) لِغَيْرِ مَا سُمِعَ
وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ
لَا تَابِحَرْفٍ أَوْ بِفِعْلِ تَتَّصِلُ

١٧٩٢. وَأَشْبَهَتْ (إِذْنَ) مُنَوَّنًا نُصِبَ
١٧٩٣. ثَالِثُهَا (١) فِي عَمَلٍ نُونًا كُتِبَ
١٧٩٤. وَحَذَفُ يَا الْمَنْقُوصِ فِي (٢) التَّنْوِينِ مَا
١٧٩٥. كَانَ تُسَمَّى بِـ (مُرٍ، يَفِي) (٣) وَمَا
١٧٩٦. وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ وَفِي
١٧٩٧. كَذَاكَ فِي نَحْوِ: (يَفِي) أَيْضًا وَفِي
١٧٩٨. وَغَيْرِهَا التَّأْنِيثِ مِنْ مُحَرَّكَ
١٧٩٩. رَوْمًا وَمَفْتُوحٍ بِضِعْفِ الْمَسْلُوكِ
١٨٠٠. أَوْ أَشْمِ الضَّمَّةِ أَوْ قِفِ مُضْعِفًا
١٨٠١. سُكُونِ آخِرٍ وَفَتْحٍ وَوَفَى
١٨٠٢. مُحَرَّكًا وَحَرَكَاتِ انْقِلَا
١٨٠٣. وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْبِنَاءِ مُشْتِمِلًا
١٨٠٤. وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا
١٨٠٥. عَنِ أَلْفِ التَّنْوِينِ (٤) مِنْ ثَمَّتَ لَا
١٨٠٦. وَالنَّقْلُ إِنْ يُعْدَمُ نَظِيرٌ مُمْتَنِعٌ
١٨٠٧. مِنْ (فُعِلٍ، أَوْ فِعْلٍ) فَا مَنَعَ تُطْعَمُ
١٨٠٨. فِي الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الْإِسْمِ هَا جُعِلُ

(١) أي: الأقوال المفهومة من الخلاف. اه حاشية الأصل.

(٢) في «الألفية»: «ذي».

(٣) معطوف بإسقاط العاطف، و«ما لم» عطف على «لم تلفه»، فافهم. اه حاشية الأصل.

(٤) في (م): «التأنيث».

(٥) في (م): «أفضى».

إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَوَصَلَ
يَأْتِي مِنْ اسْمٍ أَوْ يَكُونُ عِلْمًا
ضَاهِيًّا وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى
بِحَذْفِ لَامٍ جَزْمًا أَوْ وَقْفًا حَصَلَ
بِحَذْفِ آخِرِ كَ (أَعْطَى مَنْ سَأَلَ)
قُلْ: لَيْسَ حَتْمًا فِيهِ أَيْضًا إِذْ تَلَّوْا
كَ (يَع) مَجْزُومًا فَرَاعٍ مَا رَعَدَا
أَلْفَهَا حَتْمًا لِفَرْقٍ قَدْ عُرِفَ
أَلْفَهَا وَأُولَاهَا هَا إِنْ تَقَفَ
بِاسْمٍ وَفِيهِ حَتْمُهُ قَدْ يُرْتَضَى
بِاسْمٍ كَقَوْلِكَ: (اِقْتِضَاءٌ مَقْتَضَى؟)
امْتَنَعَ وَفِي دَائِمِهِ إِنْ بِنَا
أَدِيمَ شَدَّ فِي الْمُدَامِ اسْتَحْسِنَ
لِلْوَقْفِ فِيمَا لِلضَّرُورَةِ انْتَمَى
لِلْوَقْفِ نَشْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا

١٨٠٩. وَتَاءُ الْإِسْمِ قَدْ تُبْقَى وَيَقْلُ
١٨١٠. وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَمَا
[١٦٤] ١٨١١. وَأَصْلُهُ جَمْعٌ وَلَوْ فَرَضًا لِمَا
١٨١٢. وَقَفَّ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلِّ
١٨١٣. كَ (لَمْ يَرَهُ، وَرَهُ) فَكُلُّ ذَا مُعَلِّ
١٨١٤. وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَ (ع) أَوْ
١٨١٥. بِدُونِهِ مَا لِتَوَاتُرِ عَزْوًا
١٨١٦. وَ (مَا) فِي الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَّتْ حُذِفَ
١٨١٧. لَكِنَّهَا إِنْ رُكِّبَتْ لَمْ تَنْحَدِفْ
١٨١٨. وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا
١٨١٩. وَقِيلَ: لَا يَلْزَمُ فِيمَا خَفِضَا
١٨٢٠. وَوَضَلُّهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا
١٨٢١. مَا ضِيًّا امْتَنَعَ وَسِوَى ذَا مِنْ بِنَا
١٨٢٢. وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا
١٨٢٣. وَقَلَّ ذَا أَيُّ (٥) وَضَلَّكَ اللَّفْظُ بِمَا

(١) في النسخ الثلاث: «فراعي».

(٢) «الها» ساقطة من الأصل.

(٣) في النسخ الثلاث: «ما».

(٤) سقط من نسخة ألفية الشارح بيت من «الألفية» وهو قول ابن مالك:

وَوَضَلَّ ذِي الْهَاءِ أَجْزُ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

وهو ثابت في كثير من الشروح.

(٥) في (م): (م) بدلًا من «أي».

مِنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ أَمِلَ فَهِيَ أَخْفَتْ
 أَمِلَ كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَاءُ خَلْفَ /
 يَصِيرُ فِي هَذَيْنِ يَاءٌ فُخْمًا
 يَلِيهِ هَا التَّانِيثُ مَا الْهَاءُ عِدْمًا
 تُكْسَرُ أَوْ الْيَاءُ أَصْلُهَا فِيمَا يَعْنُ
 يُوَلُّ إِلَى (فَلْتُ) كَمَا ضِي (خَفْتُ، وَدَنْ)
 بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَذَا إِنْ تَسْتَقَرُّ
 بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا كَ (جَيْهَا أَدِرُ)
 فَتَحًا يَلِي كَسْرًا بغيرِ فاصِلِ
 تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي
 إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِهَا ضَمٌّ وَرَدُّ
 فَ (دِرْ هَمَاكَ) مَنْ يَمْلُهُ لَمْ يُصَدِّ
 فِي الْإِسْمِ مِنْ كَسْرٍ يُرَى مُؤَثَّرًا
 مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَا
 كَ (نَاصِحٌ، وَبَاخِلٌ) فِيمَنْ بَخِلُ
 أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فَصِلُ

١٨٢٤. الْأَلِفَ الْمُبَدَّلَ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ
 ١٨٢٥. وَالْفَتْحَ لِلْكَسْرِ بِسَبْقِهَا اتَّصَفَ
 ١٨٢٦. دُونَ مَزِيدٍ وَشُدُوزٍ وَلِمَا
 ١٨٢٧. وَفِي (الْمَكَا) بِالْفَتْحِ شَدٌّ وَلِمَا
 ١٨٢٨. وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ
 ١٨٢٩. فَكُلُّ مَا فِي الْأَصْلِ هَكَذَا يَبِينُ
 ١٨٣٠. كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْفَضْلُ اغْتَفِرُ
 ١٨٣١. يَتْلُوها الْيَاءُ لَكِنِ الْفَضْلُ حُظْرًا (١)
 ١٨٣٢. كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي
 ١٨٣٣. نَحْوُ: (كِتَابٍ) فَانْفِتَاحًا أَمِلَ (٢)
 ١٨٣٤. كَسْرًا وَفَضْلُ الْهَاءِ كَلَّا فَضْلٌ يُعَدُّ
 ١٨٣٥. وَمُطْلَقًا فِي الْهَاءِ هَذَا يُعْتَمَدُ
 ١٨٣٦. وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَا يَكْفُ مُظْهَرًا
 ١٨٣٧. لَوْلَاهُ لَا يَاءٌ مِنْ عَلَي (٣) مَا ذِكْرًا
 ١٨٣٨. إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ
 ١٨٣٩. وَمِثْلُ هَذَا: (عَاذِرٌ) عُدْرًا قَبْلُ

(١) أي: حين تأخر الياء. اهـ حاشية الأصل.

(٢) في (م): «أملي».

(٣) في (م): «لا ياء وعلى».

(٤) في (م): «ياء كذا»، وفي الأصل و(ظ): «ياء وكذا».

فَنَحَوْ: (طالِب، وَصالِح) حُظْرُ/
 أَوْسُكَنَّ^(١) اَثْرَ الكَسْرِ كَ (المَطْوَعِ مِرْ)
 بِالرَّاءِ الَّتِي تَقَدَّمَتْهَا الأَلِفُ
 بِكَسْرِ رَا كَ (غَارِمًا لا أَجْفُو)
 بِأَنَّ يُرَى فِي كَلِمَةٍ أُخْرَى فُصِلَ
 وَالكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ
 دَاعٍ فَناسَبُوا بِهِ الفَواصِلَ
 دَاعٍ سِوَاهُ كَ (عِمَادًا) وَ «تَلَا»
 وَلَوْ تَرَاهُ جَاءَ عَارِضَ البِنَا
 دُونَ سَمَاعٍ غَيْرِ (ها) وَغَيْرِ (نا)
 لَمْ يَثْلُهُ حَرْفٌ بِالِاسْتِعْلَا اتَّصَفَ
 أَمِلَ كَ (لِلْأَيْسَرِ مِلْ تُكْفُ^(٥) الكُلْفُ)
 شَبِيهِ (رَحْمَةٍ) وَحُسْنُهُ صِفِ
 وَقَفِ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفِ

[١٦٥] ١٨٤٠. كَذَا إِذَا قَدَّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ
 ١٨٤١. فِيهِ إِمَالَةٌ خِلَافَ مَا كُسِرَ
 ١٨٤٢. وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا^(٣) يَنْكَفُ
 ١٨٤٣. حَيْثُ تُرَى الرَّاءُ إِذْنُ تَتَّصِفُ
 ١٨٤٤. وَلَا تُمِلُ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ
 ١٨٤٥. لَكِنَّهَا فِيهَا وَلِلْكَسْرِ تَقَلُّ
 ١٨٤٦. وَقَدْ أَمَالُوا لِتَناسُبِ بِلا
 ١٨٤٧. أَوْ أَلْفًا أُخْرَى أَمَالُوهَا بِلا
 ١٨٤٨. وَلَا تُمِلُ مَا لَمْ يَنْلِ تَمَكُّنًا
 ١٨٤٩. وَخُصَّ ذَا بِالِاسْمِ مِثْلَمَا^(٤) عَنَى
 ١٨٥٠. وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرْفِ
 ١٨٥١. إِنْ كَانَ هَذَا الْفَتْحُ غَيْرَ الْيَا وَصَفَ
 ١٨٥٢. كَذَا الَّذِي مَا قَبْلَ^(٦) هَا التَّأْنِيثِ فِي
 ١٨٥٣. وَ (كُذْرَةٍ) تَقْبِيحُهُ وَالْكُلُّ فِي

التصريف:

وَمَا أَتَى فِي (سَوْفَ) مِنْ تَغْيِيرِ /

[٦٥ب] ١٨٥٤. حَرْفٌ وَشَبِيهُهُ مِنْ الصَّرْفِ بَرِي

(١) فِي «الألفية»: «يسكن».

(٢) فِي (م): «أمر».

(٣) فِي (م): «راء».

(٤) فِي (م): «حيثما».

(٥) فِي النسخ الثلاث: «تكفى».

(٦) فِي «الألفية»: «كذا الذي يليه ...».

وَمَا سِوَاهُمَا بِتَضْرِيفِ حَرِي
فِعْلٌ أَوْ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ عَرَى
قَابِلَ تَضْرِيفِ سِوَى مَا غَيْرَا
عَنْ زَائِدٍ وَفِي الْكَثِيرِ وَرَدَا
وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا
وَالْآخِرُ الْإِغْرَابُ حَتَّمَا فِيهِ أُمَّ
وَإِكْسِرُ وَزِدُ تَسْكِينِ ثَانِيهِ تَعَمُّ
وَ(جِبْكُ) فِيهِ تَدَاخُلٌ نُقِلَ
لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِ(فِعْلٍ)
فِعْلٍ لِأَنَّهُ بِتَحْرِيكِ قَمَرٍ
فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدُ نَحْوِ: (ضَمِنُ)
وَغَيْرُ (فَعَلَلُ) لَهُ مَا وَرَدَا
وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا
كَ(جَعْفَرُ، وَسَلْهَبُ) إِنْ حَمَلُوا
وَ(فَعَلَلُ، وَفَعَلَلُ، وَفَعَلَلُ) / [١٦٦]
عَنْ أَرْبَعٍ وَهُوَ الْخُمَاسِيُّ أَصْلًا
فَمَعُ (فَعَلَلُ) حَوَى (فَعَلَلَا)
غَايِرَ مِنْهُ نَادِرٌ^(١) إِنْ سَلِمَا

١٨٥٥. وَفِي (الذِي، وَذَا) عَنِ الْقَيْسِ عَرِي
١٨٥٦. وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ يُرَى
١٨٥٧. عَنْ كَوْنِهِ عَنْ وَضْعِهِ مُغَيَّرَا
١٨٥٨. وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا
١٨٥٩. عَلَى ثَلَاثٍ وَرُبَاعِيًّا بَدَا
١٨٦٠. وَغَيْرَ آخِرِ الثَّلَاثِيِّ افْتَحَ وَضُمَّ
١٨٦١. كَ(أَسَدٍ، وَضُرْدٍ) وَكَ(حُلْمٍ)^(١)
١٨٦٢. وَ(فِعْلٌ) أَهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلُّ
١٨٦٣. وَلَمْ يَجِئْ مِنْ عَكْسِهِ غَيْرُ (دُئِلُ)
١٨٦٤. وَافْتَحَ وَضُمَّ وَاكْسِرَ الثَّانِي مِنْ
١٨٦٥. وَالْبَاقِ مَفْتُوحٌ وَذَا إِنْ جَاءَ مِنْ
١٨٦٦. وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرَّدَا
١٨٦٧. وَالْأَمْرُ وَالْمَجْهُولُ فَرَعٌ عُدَدَا
١٨٦٨. لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعَلَلُ)
١٨٦٩. فِي وَزْنِهِ الْهَاءُ عَلَى مَا أَصْلُوا
١٨٧٠. وَمَعُ (فِعْلٌ، فَعَلَلُ) وَإِنْ عَلَا
١٨٧١. فَأَرْبَعٌ مِنْ صِيغٍ قَدْ حَصَلَا
١٨٧٢. كَذَا (فَعَلَلُ، وَفَعَلَلُ) وَمَا

(١) فِي (م) كَانَ هَذَا الشَّطْرُ مَكَانَ الشَّطْرِ السَّابِقِ، وَالسَّابِقُ مَكَانَهُ.

(٢) فِي (م): «مَنْ».

(٣) فِي (م): «نَادِرًا».

غَايِرَ لِلزَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ انْتَمَى
لِعِلَّةِ يُحَدَفُ مِنْ قَبْلِ ذِي
لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ، مِثْلُ: تَا (اِحْتَدَى)
وَزْنِ وَرَاعِ هَيْئَةَ الْأَصْلِ تَفِ
وَزْنِ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اِكْتَفَى
فِي مَا لِأَرْبَعِ وَخَمْسِ يَرْتَقِي
كَرَاءِ (جَعْفَرَ) وَقَافِ (فُسْتُقِ)
فَقِيلَ أَيْضًا: وَزْنُهُ بِالمِثْلِ
فاجْعَلْ لَهُ فِي الوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ
وَنَحْوِهِ مِمَّا بِتَكَرُّارِ نُمِي
وَنَحْوِهِ وَالخُلْفِ فِي كَ (لَمَلِمِ)
صَاحِبَ إِنْ لَمْ تَكُ فِي المَوْزُونِ/
صَاحِبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ
مِثْلَ الذِّي بِأَلْفٍ قَدْ سُمِعَا
كَمَا هُمَا فِي (يُؤْيِؤُ، وَوَعُوعَا)
أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ قَطْعًا مُطْلَقًا
ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا
بِسَبْقِهَا أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صِفَ

١٨٧٣. مِنْ شَبِّهِ الحَرْفِ فَلَيْسَ ^(١) كُلُّ مَا
١٨٧٤. وَالحَرْفُ ^(٢) إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالذِّي
١٨٧٥. كَ (يَعِدُّ) المَحْدُوفِ فَاءٍ وَالذِّي
١٨٧٦. بِضِمْنِ (فِعْلٍ) قَابِلِ الْأُصُولِ فِي
١٨٧٧. وَاقْلِبْ أَوْ احْدِفْ إِنْ تَكُنْ مِنْ مُقْتَفِي
١٨٧٨. وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلٌ بَقِيَ
١٨٧٩. فَلَا مَّا أَوْ لَا مَيْنِ زِدْ فِي المُرْتَقِي
١٨٨٠. وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ
١٨٨١. لَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ قَوْلَ الجُلِّ
١٨٨٢. وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ (سِمْسِمِ)
١٨٨٣. مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ صَالِحٍ لِلْعَدَمِ
١٨٨٤. [ب٦٦] فَأَلْفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ
١٨٨٥. يُرَى كَحَرْفَيْنِ مُكَرَّرَيْنِ
١٨٨٦. وَالْيَا كَذَا وَالْوَاؤُ إِنْ لَمْ يَقْعَا
١٨٨٧. أَيُّ: مِنْ مُضَاعَفِ الرُّبَاعِيِّ مَعَا
١٨٨٨. وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا
١٨٨٩. مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ أَصْلِيٌّ قَدْ رَقِيَ
١٨٩٠. كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ

(١) كما قيده به في «التسهيل»، وبكونه غير أعجمي ولا مركب، وتركتهما لأن الكلام ينصرف إلى المفرد الأصل. اه حاشية الأصل.

(٢) في «أ»: «الحذف».

(٣) في (م): «فستقي».

١٨٩١. وَذَا عَنَى بِكَوْنِ هَذِهِ الْأَلْفِ
 ١٨٩٢. وَالنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَفِي
 ١٨٩٣. وَنَحْوِ: (حَسَّانَ) بِخُلْفِهِمْ وَفِي
 ١٨٩٤. وَالتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ
 ١٨٩٥. كَذَاكَ (تَفْعِيلٌ) وَ(تَفْعَالٌ) مَعَهُ
 ١٨٩٦. وَالْهَاءُ وَقَفَاكَ (لِمَهْ؟) (٢) وَ(لَمْ تَرَهُ)
 ١٨٩٧. لِأَنَّهَا حَرْفٌ لِمَعْنَى مُظْهِرَةٌ
 ١٨٩٨. وَامْتِنَعُ زِيَادَةَ بِلَا قَيْدٍ ثَبَّتْ
 ١٨٩٩. فَدُونَ ذَا زِيَادَةَ قَدْ حُظِلَتْ

فصل في زيادة همز الوصل:

١٩٠٠. لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ
 ١٩٠١. فَلَمْ يَجِئْ مَا لَمْ تَكُنْ (٣) ضَرْوَرَةٌ
 ١٩٠٢. وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اِحْتَوَى عَلَى
 ١٩٠٣. كَ (اسْتَخْرَجَ) الثَّانِي وَمَا بِهَا عَلَى
 ١٩٠٤. وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا
 ١٩٠٥. أُسْكِنَ ثَانِيَهُ فَيَعْنَى بِكَذَا
 ١٩٠٦. وَفِي (اسْمٌ، اسْتِ، ابْنٌ، ابْنُمُ) سَمِعَ
 ١٩٠٧. أَوْلِ (أَمْرَائِنِ، وَابْنَمَيْنِ) قَدْ وُضِعَ

أكثر من حـ من لفظها
 شبيهه (عثمان) مثالها يفي
 (غضنفر) أيضا أصالة كفي
 وباب الإفتعال فيه واقعة
 ونحو: الاشتغال والظفر
 وعدّها في مثل هذا لم نره
 واللام في الإشارة المشتهرة
 في الأخرى المذكورة التي مضت
 إن لم تبين حجة ك (حظلت)

وَصَلًا لِأَنَّهُ لِبَدءٍ وُضِلَتْ
 إِلَّا إِذَا ابْتَدِيَ بِهِ كَ (اسْتَبْتُوا)
 أَرْبَعَةٌ بَدُونِهِ أَوْ مَا عَلَا
 أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ: (انْجَلَى)
 أَمْرٌ مُضَارِعِ الثَّلَاثِي إِذَا
 أَمْرُ الثَّلَاثِي كَ (أَخَشَ، وَامْضَ، وَأَنْفَذَا)
 وَفِي مُشَبَّهَاتِهَا أَذْكَرُهُ تُطْعَمُ
 وَ (أَثْنَيْنِ، وَامْرِي) وَتَأْنِيثِ تَبَعُ

(١) في (م): «نحو غضنفر أصالة كفي»، وهو كذلك في «الألفية».

(٢) في (م): «كلمة».

(٣) في (م): «يكن».

١٩٠٨. وَ (اَيْمُنُ)، هَمْزُ (أَلْ) كَذَا، وَيُبَدَلُ
١٩٠٩. لَوْ حُذِفَتْ عَلَى قِيَاسٍ يُنْقَلُ

الإبدال:

١٩١٠. أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ (هَدَاتٌ مُوْطِيَا)
١٩١١. بِقَلَّةٍ أَوْ لِادِّغَامِ حُكِيَا
١٩١٢. آخِرًا إِثْرَ أَلْفٍ زِيدَ وَفِي
[٦٧ب] ١٩١٣. بَلْ أَوْلَا أَبْدَلُهُمَا بِهَا وَفِي
١٩١٤. وَالْمَدُّ زِيدَ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ
١٩١٥. فَلَمْ يَجِئْ فِي مُشَبِّهِهِ (الْمَكَايِدِ)
١٩١٦. كَذَاكَ ثَانِي لِيَنِينِ اِكْتِنْفَا
١٩١٧. فِي جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ بِخُلْفِ عُرْفَا
١٩١٨. وَافْتَحَ وَرَدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلُّ
١٩١٩. مِنْ هَمْزِ لَيْنٍ ثَابِتٍ لَوْ مَا أُعِلُّ
١٩٢٠. وَآوَا^(١) وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَائِيْنَ رُدُّ
١٩٢١. وَالرَّدُّ وَاجِبٌ هُنَا مَا عَنَّهُ بُدُّ
١٩٢٢. وَمَدًّا ابْدَلُ ثَانِي الْهَمْزَيْنِ مِنْ
١٩٢٣. مُخَيَّرًا فِي غَيْرِ مَا الْهَمْزَانِ مِنْ
١٩٢٤. إِنْ يُفْتَحَ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحِ قَلْبٍ
١٩٢٥. وَذَا ضَعِيفٌ فَاقْلِبْنَهُ إِنْ تُصِبُّ

هَمْزُهُمَا دَفْعًا لِلْبَسِ يَحْضَلُ
مَدًّا فِي الْإِسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

أَيُّ: شَائِعِ الْإِبْدَالِ لَا مَا رُويَا
فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَآوِ وَيَا
ذَا الْوَآوِ وَالْيَا أَلْفٌ قَدْ يَقْتَفِي
فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتَفِي /
فِي كَ (مَفَاعِلٍ) بِهِمْزٍ وَارِدِ
هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَ (الْقَلَائِدِ)
وَآوَيْنِ أَوْ يَاءَيْنِ أَوْ مَا اخْتَلَفَا
مَدَّ (مَفَاعِلٍ) كَجَمْعِ (نَيْفَا)
أَوْ هَمْزِ اللَّامِ بُعِيدَ مَا عَمِلُ
لَا مَا وَفِي نَحْوِ (هَرَاوَةٍ) جُعِلُ
إِنْ لَمْ تَرَ الثَّانِي طَارِئًا وَمُدُّ
فِي بَدءٍ غَيْرِ شِبِّهِ (وُوفِي الْأَشَدِّ)
جِنْسٍ تَحْرُكٍ بِأَوَّلِ قُرْنِ
كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كَ (إِثْرٌ، وَاتْتَمَنُ)
وَآوَا وَقِيلَ: إِثْرَ فَتَحِ يَا يَجِبُ
وَآوَا وَيَاءٌ إِثْرَ كَسْرِ يَنْقَلِبُ

(١) فِي (م): «وَآوَا».

(٢) فِي (م): «تَحْرِيكٌ».

١١٥
 فالسواو في الأصح فيه ملتزم
 واوا أصغر ما لم يكن لفظاً
 في نحوهِ التحقيق للإبدال ضم
 ونحوهُ وجهين في ثانيه أم
 كجمع (مضباح) وقد أوما إلى
 أو ياء تَصغِيرِ سواو ذا أفعلا
 زيادتني (فعلان) إذ هم قد رأوا
 زيادتني (فعلان) ذا أيضاً رَووا
 مَصْدَرُهُ آتٍ مِنَ الْفِعْلِ الْمُعَلِّ
 مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ: (الحوّل)
 وَالْفُ فِي الْجَمْعِ بَعْدَهُ اسْتَكْرُ
 فاحكم بذا الإغلال فيه حيث عن
 جمعا أتى تصحيحه وإن يعل
 وجهان والإغلال^(١) أولى ك(الحيل)
 لكسر ماضٍ واسم فاعلٍ نسب
 ك(المعطيان يُرضيان) ووجب
 نحو: (ضويرب) بتصغيرٍ وُصف
 ويا ك(موقن) بذا لها اعترف/
 مرّاً لأجل يائه أن تسلما

١٩٢٦. ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا وَمَا يُضْمُ
 ١٩٢٧. وَقِيلَ: بَعْدَ الْكَسْرِ يَا وَفِي الْأَتَمِّ
 ١٩٢٨. فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا وَ (أَوْمُ)
 ١٩٢٩. وَمَنْ يُجْزُهُ فِي (أَيْسُ) لَا تَلْمُ
 ١٩٣٠. وَيَاءٌ أَقْلَبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا
 ١٩٣١. نَحْوُ: (غَزَيْلٍ) بِقَوْلِ شَمِلا
 ١٩٣٢. فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ
 ١٩٣٣. فِي حُكْمِ الْإِنْفِصَالِ تَا التَّائِيثِ أَوْ
 ١٩٣٤. فِي مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا وَالْفِعْلُ
 ١٩٣٥. عَيْنًا بَدُونَ أَلْفٍ فَالْعَيْنُ ظَلُّ
 ١٩٣٦. وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنُ
 ١٩٣٧. إِنْ صُحِّحَ اللَّامُ الَّذِي بِهَا اقْتَرَنُ
 ١٩٣٨. وَصَحَّحُوا (فِعْلَةً) وَفِي (فِعْلٍ)
 ١٩٣٩. وَشَدَّ تَصْحِيحٌ فِيهِ قَدْ حَصَلَ
 ١٩٤٠. وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحِ يَا انْقَلَبَ
 ١٩٤١. وَمَعَ تَا تَفَاعُلٍ ذَا يُصْطَحَبُ
 ١٩٤٢. إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمِّ مِنْ أَلْفٍ
 ١٩٤٣. وَ (بُويَع) الْمَجْهُولُ فِيهِ ذَا عُرِفَ
 ١٩٤٤. وَيُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا

(١) في «الألفية»: «رأوا».

(٢) في النسخ الثلاث: «والتصحيح»، وهذا غريب مناقض لقوله: «كالحيل»، والتصويب من «الألفية».

يُقَالُ: (هِيمٌ) عِنْدَ جَمْعِ (أَهِيْمَا)
تَجِدُهُ فِي فِعْلِ تَعَجَّبِ أَتَى
أَلْفِي لَامَ فِعْلٍ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَا
فِي كَوْنِهَا تَاءٌ تُرَى مُقَدَّرَةٌ
كَذَا إِذَا كَ (سَبُعَانٍ) صَيَّرَهُ
مَخْضًا يَصِحُّ الْيَاءُ وَاسْمًا يُنْفَى
فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

١٩٤٥. لِثِقَلِ الْجَمْعِ وَهَذَا مِثْلُ مَا
١٩٤٦. وَوَاوًا أَثَرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى
١٩٤٧. لَامًا كَمَا بِقَوْلِهِ ذَا ثَبَّتَا
١٩٤٨. كَتَاءٍ بَانَ مِنْ (رَمَى) كَ (مُقَدَّرَةٌ)
١٩٤٩. فِي أَصْلِ وَضَعِ اللَّفْظِ لَا مُغْيِرَهُ
١٩٥٠. وَإِنْ يَكُنْ عَيْنًا (فُعَلَى) وَضَفَا
١٩٥١. تَصْحِيحُهَا وَغَيْرَ مَخْضٍ وَضَفَا

فصل في اعتلال لام (فعلَى):

يَاءٌ بِلَا عَكْسٍ وَوَضَفَا لَا تُعَلُّ
يَاءٌ كَ (تَقْوَى) غَالِبًا جَا ذَا الْبَدَلِ
فَالْوَاوُ لَا الْيَا صَحَّ وَاحِكِ الْخُلْفَا
وَكَوْنُ (قُصْوَى) نَادِرًا لَا يَخْفَى

١٩٥٢. مِنْ لَامِ (فُعَلَى) اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ
١٩٥٣. أَضَلًّا لِفَرْقٍ وَمِثَالُ ذِي بَدَلِ
١٩٥٤. بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامُ (فُعَلَى) وَضَفَا
١٩٥٥. فِي اسْمٍ وَصَحَّحَهُ بِقَوْلِ أَوْفَى

فصل في اجتماع الواو والياء، وقلبهما ألفًا وإبدال النون ميمًا:

فِي غَيْرِ تَصْغِيرٍ لِلْفِظِ بُنِيَا
وَإِتِّصَالًا وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا
حَثْمًا لِمِثْلَيْنِ بِقَلْبٍ لَزِمَا/
وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا
فِي غَيْرِ نَحْوِ: (أَيْسَ) الَّذِي نُقِلَ
أَلْفًا ابْدَلُ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلُ

١٩٥٦. إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا
١٩٥٧. بِنَاءِ جَمْعٍ وَزْنُهُ مُتَّهِيَا
١٩٥٨. [١٦٩] فَيَاءِ الْوَاوِ اقْلَبَنَّ مُدْغِمَا
١٩٥٩. كَ (سَيِّدٍ) وَمِثْلُ: (لِيٍّ) فَاغْلِمَا
١٩٦٠. مِنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلِ
١٩٦١. وَغَيْرِ مَا أَبْدَلُ مِمَّا لَمْ تُعَلُّ

١٩٦٢. إِنْ حُرِّكَ الثَّانِي وَإِنْ يَسْكُنُ كَفَتْ
 ١٩٦٣. وَنَحْوُهُ بِصِحَّةِ الْعَيْنِ فَكَفَتْ
 ١٩٦٤. إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ
 ١٩٦٥. وَ(عَلَوِيٍّ) فَيَصِحُّ لِلأَلِفِ
 ١٩٦٦. وَصَحَّ عَيْنُ (فَعَلٍ، وَفَعِلًا)
 ١٩٦٧. إِنْ كَانَ وَصَفَتْ مِنْهُمَا قَدْ نُقِلَا
 ١٩٦٨. وَإِنْ يَبِينُ (تَفَاعُلٌ) مِنْ (اِفْتَعَلُ)
 ١٩٦٩. عَلَى (تَفَاعُلٍ) فَكُلُّ مَا حَصَلَ
 ١٩٧٠. وَإِنْ بِحَرْفَيْنِ^(٣) ذَا الإِغْلَالِ اسْتَحِقُّ
 ١٩٧١. فَعَالِبًا مِنْ أَجْلِ ضَعْفِ مَا سَبَقَ
 ١٩٧٢. وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا
 ١٩٧٣. كَ(صُورَى) فَلَيْسَ عَيْنُ كُلِّ مَا
 ١٩٧٤. وَقَبْلَ بَا^(٤) أَقْلِبْ مِيمًا النَّوْنَ إِذَا
 ١٩٧٥. كَمَا بَدُونِ الْبَا فَحَسَنْ فِيمَا إِذَا
- إِغْلَالُ عَيْنٍ فِي (بِيَانٍ) اتَّصَفَتْ
 إِغْلَالُ غَيْرِ الأَلَامِ وَهِيَ لَا يَكْتَفُ
 كَ(رَمِيَاءَ، وَفَتِيَانٍ) فَاعْتَرَفَ
 أَوْ يَاءِ التَّشْدِيدِ فِيهَا قَدْ أَلِفُ
 كَ(غَيْدٍ، وَحَوْلٍ، وَحَوْلًا)
 ذَا (أَفْعَلٍ) كَ(أَغْيَدٍ، وَأَحْوَلًا)
 كَ(اجْتَوَرُوا) فَمِثْلَ ذَا الْقَوْمِ حَمَلُ
 وَالْعَيْنُ وَأَوْ سَلِمَتْ وَلَمْ تَعَلَّ
 بِأَنَّ تَرَى الشَّرْطَ كِلَيْهِمَا لِحَقِّ
 صَحَّحَ أَوْلَ وَعَكَّسَ قَدْ يَحِقُّ
 تَخْتَصُّ بِالإِسْمِ سِوَى التَّاءِ سَلِمًا
 تَخَصُّ الإِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ/
 [٦٩ب] سَكَّنَ لَا إِنْ حُرِّكَتْ فَشَدَّ ذَا
 كَانَ مُسَكَّنًا كَ(مَنْ بَتَّ أَنْبَذَا)

فصل في نقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما:

١٩٧٦. لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقِلَ التَّحْرِيكَ مِنْ
 ١٩٧٧. يُلْفَى بِلا تَجَانُسٍ أُبْدِلَ مِنْ
 وَاوٍ وَيَاءٍ تَلِيَاهُ ثُمَّ إِنْ
 ذِي لِيْنِ اتِّعَيْنَ فِعْلٍ كَ(أَبْنِ)

(١) في «الألفية»: «سكن».

(٢) في (م) والأصل: «تكف»، وبالوجهين في (ظ)، وبالياء في «الألفية».

(٣) في «الألفية»: «لحرفين».

(٤) في الأصل: «يا».

(٥) في (م): «أسكن».

١٩٧٨. إِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجُّبٌ وَلَا
 ١٩٧٩. وَلَمْ يَكُنْ تَضْعِيفٌ لَامِهِ أَنْجَلَى
 ١٩٨٠. وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا إِعْلَالٍ اسْمٌ
 ١٩٨١. لَا بِهِمَا فَإِنَّ هَذَا الْإِسْمُ^(١)
 ١٩٨٢. وَ(مِفْعَلٌ) صَحَّحَ كَ(الْمِفْعَالِ)
 ١٩٨٣. فَلَمْ يَكُنْ بِمُقْتَضَى الْإِعْلَالِ
 ١٩٨٤. أَزَلٌ لِذَا الْإِعْلَالِ وَالتَّا الزَّمْ عَوْضٌ
 ١٩٨٥. وَمَنْ يُصَحِّحُ فِيهِمَا الْأَصْلَ مَحْضٌ
 ١٩٨٦. وَمَا لِ(الْإِفْعَالِ)^(٢) مِنَ النَّقْلِ وَمِنْ
 ١٩٨٧. وَالْخُلْفُ فِي (إِفْعَالِ) الْمَذْكُورِ مِنْ
 ١٩٨٨. نَحْوُ: (مَبِيعٌ، وَمَصُورٌ) وَنَدَرُ
 ١٩٨٩. مَا مِثْلُهُ (مَصُورٌ) إِذْ فِيهِ ظَهَرَ
 ١٩٩٠. وَصَحَّحَ (الْمَفْعُولِ) مِنْ نَحْوِ (عَدَا)
 ١٩٩١. وَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ فِي مَا وَرَدَا
 ١٩٩٢. كَذَاكَ ذُو^(٣) وَجْهَيْنِ جَا(الْفُعُولِ)^(٤) مِنْ
 ١٩٩٣. بِأَنْ يُعْلَى فَهُمَا بِالْفَرْقِ مِنْ
 ١٩٩٤. وَشَاعَ نَحْوُ: (نِيْمٌ) فِي (نُومٍ)
 ١٩٩٥. وَمَا أَعْلَى فَاؤُهُ أَكْسَرُ وَاضْمٌ
- مُؤَافِقًا فِعْلًا بِمَعْنَى: (أَفْعَلًا)
 كَ(أَبْيَضٌ، أَوْ أَهْوَى) بِلَامِ عُلَّاءِ
 بِوَزْنِ أَوْ زِيَادَةٍ يُلْمُ
 ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ
 كَ(مَقُولٍ) مُخَفَّفَ (الْمَقْوَالِ)
 وَأَلِفَ (الْإِفْعَالِ، وَاسْتِفْعَالِ)
 وَقِيلَ: عَيْنٌ حُذِفَتْ وَمَا انْتَهَضَ
 وَحَذَفَهَا لِلنَّقْلِ رَبَّمَا عَرَضَ
 حَذَفَ بِلَا تَاءٍ لِ(مَفْعُولِ) زَكِنُ
 حَذَفَ فَ(مَفْعُولِ) بِهِ أَيْضًا قَمِنُ
 نَقْلًا وَخَالَفَ الْقِيَاسَ الْمُعْتَبَرَ
 تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرَ
 حَمَلًا عَلَى فِعْلٍ لِفَاعِلٍ بَدَا
 وَأَعْلَلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا
 وَوَاوِيَّ لَامٍ لَكِنِ الْجَمْعُ قَمِنُ
 ذِي الْوَاوِ لَامَ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْنُ
 وَالْغَالِبُ التَّصْحِيحُ فِيهِ يَنْتَمِي
 وَنَحْوُ: (نِيَامٌ) شُدُودُهُ نَمِي

(١) كذا في النسخ الثلاث، ولعل الصواب: «لاسم» باللام المزحلقة.

(٢) في «الألفية»: «لإفعال».

(٣) في «الألفية»: «ذا».

(٤) كذا في «الألفية»، وفي النسخ الثلاث: «المفعول».

فصل في إبدال فاء الافتعال تاءً، وإبدال تائه طاءً:

١٩٩٦. ذُو اللَّيْنِ فَاتَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا
 ١٩٩٧. وَذَا لِأَنَّ اللَّيْنَ وَالْيَا ثُقُلَا
 ١٩٩٨. طَاتَا افْتِعَالٍ رُدًّا إِثْرَ مُطَبِقِ
 ١٩٩٩. مِنْ فَكٍّ أَوْ إِدْغَامٍ إِنْ لَمْ تَسْبِقِ
 حَتْمًا وَفِي الْفُرُوعِ مِثْلُ: اتَّصَلَا
 وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ: (اِثْتَكَلَا)
 وَأَدْغَمَ إِنْ تَسْبِقُهُ طَاءٌ وَانْتَقَى
 فِي (إِدَانٍ، وَازْدَدَ، وَادَّكَرَ) دَالًا بَقِيَ

فصل في الإعلال بالحذف:

٢٠٠٠. فَأَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَ (وَعَدَ)
 ٢٠٠١. بَيْنَ انْفِتَاحٍ وَانْكِسَارٍ دُونَ رَدٍّ
 ٢٠٠٢. وَحَذْفِ هَمْزٍ أَفْعَلَ (اسْتَمَرَّ) فِي
 ٢٠٠٣. لِلْهَمْزَتَيْنِ وَعَلَيْهِ الْحَمْلُ فِي
 ٢٠٠٤. (ظَلْتُ، وَظَلْتُ) فِي (ظَلَلْتُ) اسْتِعْمَلَا
 ٢٠٠٥. مُطَّرِدًا فِيمَا بِكَسْرِ شُكْلَا
 مِنْ كُلِّ فِعْلٍ فَاؤُهُ وَوُورَدَ
 أَحْذَفَ وَفِي كَ (عِدَّةٍ) ذَاكَ اطَّرَدَ
 مُضَارِعٍ لِمُتَكَلِّمٍ يَفِي
 مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ
 وَفِي مُضَاعَفِ الثَّلَاثِي جُعِلَا
 وَ (قِرْنٍ) فِي (اقْرُرْنَ)، وَ (قَرْنٍ) نُقِلَا

الإدغام:

٢٠٠٦. أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي
 ٢٠٠٧. فَحَيْثُ لَمْ يُصَدِّرَا وَجَاءَ فِي
 ٢٠٠٨. وَذُلُّ، وَكِلَلٌ، وَوَلَبَبٌ
 ٢٠٠٩. مِنْ نَحْوِ: (رُدَّ) وَزَنَهُ كَيْ تُصِيبَ
 ٢٠١٠. وَلَا كَ (هَيْلَلٌ) وَشَدَّ فِي (أَلَلٌ)
 ٢٠١١. وَ (ضَبِبَ الْأَرْضُ) كَذَا فِيهِ يَقْلُ
 ٢٠١٢. وَ (حَيِي) أَفْكَكَ وَادَّغَمَ دُونَ حَذَرٍ
 ٢٠١٣. وَرَجَّحَ الْفَكَّ فَإِنَّهُ اشْتَهَرَ
 إِدْغَامِهِ حَتْمًا شُرُوطُ فَاغْرِفِ
 كَلِمَةً ادَّغَمَ لَا كَمِثْلِ: (صُفِّفَ -
 وَلَا مِثَالِ: (إِبِلٍ) فَانْتَخِبِ
 وَلَا كَ (جَسَسِ) وَلَا كَ (اخْضَصَ أَبِي)
 فَكُّ عَنِ الْقِيَاسِ فِيهِ قَدْ عُدِلَ
 وَنَحْوِهِ فَكُّ بِنَقْلِ فَقُبِلَ
 إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ ثُبُوتُهُ اسْتَقَرَّ
 كَذَاكَ نَحْوُ: (تَتَجَلَّى، وَاسْتَتَرَ)

٢٠١٤. وَمَا بَتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصِرُ
 ٢٠١٥. مُضَارِعًا إِذْ غَيْرُهُ لَا يُقْتَصِرُ
 ٢٠١٦. وَفُكُّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ
 ٢٠١٧. وَافُكُّكُ وَجُوبًا فِي الْفَصِيحِ إِنْ سَكَنَ
 ٢٠١٨. نَحْوُ (حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ) وَفِي [١٧٠]
 ٢٠١٩. إِدْغَامُهُ وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ فِي
 ٢٠٢٠. وَفُكُّ (أَفْعَلُ) فِي التَّعْجِبِ التُّزْمُ
 ٢٠٢١. وَمُدْغَمٌ عَلَى الصَّوَابِ لَمْ يَجْمُ
- فِيهِ عَلَى تَا فِي ابْتِدَاءٍ إِنْ ظَهَرَ
 فِيهِ عَلَى تَا ك (تَبَيَّنَ الْعَبْرُ)
 بِجَزْمٍ أَوْ وَقْفٍ وَرَجَّحَهُ إِذْ
 لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ
 لُغْيَةً ضَعِيفَةً عَنْهُمْ يَفِي/
 جَزْمٍ وَشَبَّهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرًا قُفِي
 فِيمَا أَتَى فَلَمْ يَجُزْ أَنْ تَدْغَمَ
 وَالتُّزْمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي (هَلُمَّ)



(١) في النسخ الثلاث: «تاء».

(٢) الظاهر أن تكون هذه الكلمة منصوبة خبر «إن»، ولعل الشارح اعتبر اسم «إن» ضمير شأن؛ حتى يحافظ على ضبط ابن مالك.

الخاتمة

يُفُوقُ كُتُبَ الْقَوْمِ حُسْنًا وَمَحَلُّ	٢٠٢٢. وَمَا بَجَمْعِهِ عُنَيْتُ قَدْ كَمَلُ
نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمَهْمَاتِ اشْتَمَلُ	٢٠٢٣. وَمَا ضَمَّمْتُهُ لَهُ قَدْ اكْتَمَلُ
لِذَا بَتْرَجِيحِ تَرَى اخْتِصَاصَهُ	٢٠٢٤. أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَهُ
كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلا خِصَاصَهُ	٢٠٢٥. فَكَاشَمِهِ إِذْنُ غَدَا خُلَاصَهُ
خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ مَنْ أَنْزَلَ	٢٠٢٦. فَأَحْمَدُ اللَّهُ مُصَلِّيًّا عَلَى
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَ	٢٠٢٧. عَلَيْهِ قُرْآنٌ لِإِعْجَازِ الْمَلَا
وَالْعِثْرَةِ الطَّيِّبَةِ الْمُطَهَّرَةِ	٢٠٢٨. وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ
وَصَحْبِهِ الْمُتَّخِبِينَ الْخَيْرَةَ	٢٠٢٩. مَنْ جَمَعُوا الْفَضَائِلَ الْمُعْتَبَرَةَ

تمت «الألفية» مع التشطير، أوفر الله لناظميها الثواب الكثير، وجعلهما في مقعد صدق عند البشير النذير، وفعل بنا كذلك؛ إنه على ما يشاء قدير، وكان الفراغ من كتابة هذه النسخة الشريفة نهار الاثنين، ثالث عشر ذي القعدة الحرام، الذي هو من شهور سنة اثنتي عشرة ومئة وألف، أحسن الله ختامها بمحمد وآله، آمين، على يد الفقير إلى مولاه العلي، أحمد بن محمد الحنبلي، عفا الله عنه، آمين.



المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- ١- أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ٥٧٧هـ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢- لأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، عبد الإله نبهان - غازي مختار طليمات - إبراهيم محمد عبد الله - أحمد مختار الشريف، مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣- لأصمعيات، الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصمع ٢١٦هـ، أحمد محمد شاكر - عبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة السابعة، ١٩٩٣م.
- ٤- لأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل، النحوي، المعروف بابن السراج ٣١٦هـ، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ٥- لأضداد، أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَرّوة بن قَطَن بن دعامة الأنباري ٣٢٨هـ، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، عام النشر - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٦- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي ٣٣٨هـ، عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٧- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
- ٨- آكام المرجان في أحكام الجان، محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي الحنفي، أبو عبد الله، بدر الدين بن تقي الدين ٧٦٩هـ، إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن - مصر - القاهرة.
- ٩- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، سليمان العيوني، دار المنهاج، ط ١، ١٤٣٢هـ.

- ١٠- لأم، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب ابن عبد مناف المطلبي القرشي المكي ٢٠٤هـ، دار المعرفة - بيروت، الطبعة بدون طبعة، سنة النشر ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
- ١١- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري ٥٤٢هـ، الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، - ١٤١٣هـ - ١٩٩١م.
- ١٢- لانتصار لسيويه على المبرد، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي ٣٣٢هـ، د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ١٣- لإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري ٥٧٧هـ، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام ٧٦١هـ، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٥- لإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ، د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ١٦- لبحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي ٧٤٥هـ، صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة ١٤٢٠هـ.
- ١٧- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.
- ١٨- لبهجة المرضية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، محمد صالح بن أحمد الغرسي، دار السلام، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.
- ١٩- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي ١٢٠٥هـ، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٢٠- تاريخ ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر بن محمد ابن أبي الفوارس، أبو حفص، زين

المصادر والمراجع

١٩٥

- الدين بن الوردى المعري الكندي ٧٤٩هـ، دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٢١- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ٧٤٨هـ، الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- ٢٢- لتبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري ٦١٦هـ، علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٢٣- تسهيل السابلة، صالح بن عبد العزيز بن علي آل عثيمين الحنبلي، بكر أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ٢٤- لتحديث بنعمة الله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، إليزابيث ماري سارتين، المطبعة العربية الحديثة.
- ٢٥- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ٧٦١هـ، د. عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٢٦- لتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي ٧٤٥هـ، د. حسن هندراوي، دار القلم - دمشق ودار كنوز إشبيليا، الطبعة الأولى.
- ٢٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٢٨- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ٨٢٧هـ، الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٢٩- لتعليق على كتاب سيوييه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي ٣٧٧هـ، د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٣٠- لتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي ٤٦٣هـ، مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب، عام النشر ١٣٨٧هـ.

- ٣١- توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز ٦٣٩هـ، أ. د. فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣٢- لجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٣- لجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ٧٤٩هـ، د. فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٣٤- حاشية ابن حمدون، ابن حمدون، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٥م.
- ٣٥- حاشية الخضري، محمد بن مصطفى بن حسن الخضري الشافعي ١٢٨٧هـ، تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ٢٠٠٩م.
- ٣٦- حروف المعاني والصفات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم ٣٣٧هـ، علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- ٣٧- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - مصر، الطبعة الأولى - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ٣٨- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي ١٠٩٣هـ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٣٩- لخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ٣٩٢هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- ٤٠- لدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي ٧٥٦هـ، الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ٤١- لزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري ٣٢٨هـ، د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٤٢- لسحب الوابلة، محمد بن عبد الله بن حميد النجد المكي، بكر أبو زيد، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.

المصادر والمراجع

- ٤٣- سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، أبو الحسن، علم الدين السخاوي ٦٤٣ هـ، د. محمد الدالي، تقديم د. شاكر الفحام، دار مصادر، الطبعة الثانية، - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤٤- سلك الدرر، أبو الفضل محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، دار البشائر ودار ابن حزم، ط ٣، ١٩٨٨.
- ٤٥- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد ابن مالك ٦٨٦ هـ، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٦- شرح ابن جابر الهواري، أبو عبد الله بن أحمد بن جابر الهواري الأندلسي، عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث.
- ٤٧- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ٧٦٩ هـ، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون - ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ٤٨- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي ٣٨٥ هـ، الدكتور محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر، عام النشر - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٤٩- شرح التسهيل، المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش ٧٧٨ هـ، أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- ٥٠- شرح التصريح على التوضيح، أو: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله ابن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرية، زين الدين المصري ٩٠٥ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٥١- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي النحوي ٦٨٦ هـ، أ. د. يوسف حسن عمر، تاريخ الطبع - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م، جامعة قار يونس - ليبيا.

- ٥٢- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- ٥٣- شرح المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي ٧٤٩هـ، عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ٥٤- شرح المكودي على الألفية، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي ٨٠٧هـ، الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، عام النشر ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- ٥٥- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
- ٥٦- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، عدنان الدوري، مطبعة العاني، ١٩٧٧م.
- ٥٧- شرح كتاب سيويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ٣٦٨هـ، أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- ٥٨- شرح مفصل الزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع ٦٤٣هـ، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- ٥٩- شواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصّحيح، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، الدكتور طه مُحسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ٦٠- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ٢٦١هـ، مجموعة من المحققين، دار الجيل - بيروت، الطبعة مصورة من الطبعة التركية المطبوعة في إستانبول سنة ١٣٣٤هـ.
- ٦١- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ٧٧١هـ، د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

المصادر والمراجع

- ٦٢- طبقات الشافعيين، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ٧٧٤هـ، د. أحمد عمر هاشم، د. محمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٦٣- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن بن الوراق ٣٨١هـ، محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٦٤- لفصول الخمسون، زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي ٦٢٨هـ محمود الطناحي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٦٥- غذاء الألباب، شمس الدين السفاريني، مؤسسة قرطبة، مصر، ط ٢، ١٩٩٣م.
- ٦٦- فهرس مؤلفات السيوطي.
- ٦٧- لفوائد العجبية في إعراب الكلمات الغريبة، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي ١٢٥٢هـ، د. حاتم صالح الضامن، دار الرائد العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٦٨- لكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس ٢٨٥هـ، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثالثة - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٦٩- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشككة الإعراب، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي ٣٧٧هـ، الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٧٠- لكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب: سيويه ١٨٠هـ، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٧١- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة ١٠٦٧هـ، مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر ١٩٤١م.
- ٧٢- للامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم ٣٣٧هـ، مازن المبارك، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ٧٣- للمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ ٧٢٠هـ، إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث

العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،

١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

٧٤- لمجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي ٣٣٣هـ، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم (بيروت - لبنان)، تاريخ النشر ١٤١٩هـ.

٧٥- لمحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ٤٥٨هـ، عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٧٦- مختصر طبقات الحنابلة، محمد جميل عمر بن البغدادي، فواز أحمد زملي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٨٦م.

٧٧- لمرتجل في شرح الجمل، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشاب ٥٦٧هـ، علي حيدر، الطبعة دمشق، - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٧٨- لمزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٧٩- لمسائل البصريات، أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ، د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٠- لمسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ، د. حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨١- لمسائل العسكريات، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي ٣٧٧هـ، د. علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، عام النشر ٢٠٠٢م.

٨٢- لمسائل الملقبات في النحو، ابن طولون، عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، ط ١، ٢٠٠٧م.

٨٣- لمستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع ٤٠٥هـ، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- ٨٤- معاني القرآن للأخفش، أبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط ٢١٥هـ، الدكتور هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، - ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٨٥- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج ٣١١هـ، عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٨٦- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء ٢٠٧هـ، أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر، الطبعة الأولى.
- ٨٧- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين بن هشام ٧٦١هـ، د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر - دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- ٨٨- لمفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ٥٣٨هـ، د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ٨٩- لمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ٧٩٠هـ، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرون، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، - ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٩٠- لمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بشرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني ٨٥٥هـ، أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، - ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- ٩١- لمقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد ٢٨٥هـ، محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- ٩٢- لمقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَخْت الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى ٦٠٧هـ، د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د. حامد أحمد نيل - د. فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر: مطبعة أم القرى.

- ٩٣- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي ٥٨١هـ، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٩٤- نشأة النحو العربي، محمد الطنطاوي، وادي الملوك، ط ٤، ١٩٥٤م.
- ٩٥- نشر فيض الانشراح، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ١١٧٠هـ، محمود فجال، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الثانية ٢٠٠٢م.
- ٩٦- نظم الفوائد، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين ٦٧٢هـ، سليمان العايد، مجلة جامعة أم القرى، السنة الأولى، العدد الثاني، ١٤٠٩هـ.
- ٩٧- لنت الأكمل، محمد كمال الدين بن محمد الغزي العامري، محمد مطيع الحافظ، ونزار أباطة، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٢م.
- ٩٨- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، شهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني ١٠٤١هـ، إحسان عباس، دار صادر - بيروت - لبنان.
- ٩٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ٩١١هـ، عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- ١٠٠- هواتف الجنان، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي ٣٢٧هـ، إبراهيم صالح، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، - ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ١٠١- لوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي ٧٦٤هـ، أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٠٢- لوسيط في تاريخ النحو العربي، عبد الكريم الأسعد، دار الشواف، ط ١، ١٩٩٢م.



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	مقدمة.....
٥	ترجمة المصنف
٧	اسمه ومولده.....
٧	أخلاقه
٨	علمه، وعبارات العلماء فيه
٨	شيوخه
٨	مؤلفاته.....
٩	شعره.....
١٠	وفاته.....
١٣	شفاء الغليل في ترجمة الشيخ عبد الجليل
١٨	ترجمة الإمام ابن مالك
٢٦	مكانته.....
٢٨	التعريف بـ«ألفية ابن مالك»
٢٩	التعريف بكتاب «الكوكب المنير».....
٣١	توثيق نسبته واسمه
٣١	محتواه ومنهجه
٣٢	النسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق
٣٩	
	النص المحقق
٥٣	
٥٧	
٥٨	الخطبة.....
	الكلام وما يتألف منه.....

الصفحة	الموضوع
٥٩	المعرب والمبني
٦٤	النكرة والمعرفة
٦٨	العلم
٦٩	اسم الإشارة
٧١	الموصول
٧٣	المعرف بأداة التعريف
٧٥	الابتداء
٧٩	كان وأخواتها
٨١	(ما ولا ولات وإن) المشبهات بـ(ليس)
٨٢	أفعال المقاربة
٨٤	(إن) وأخواتها
٨٧	(لا) التي لنفي الجنس
٨٩	(ظن) وأخواتها
٩١	أعلم وأرى
٩٢	الفاعل
٩٤	النائب عن الفاعل
٩٦	اشتغال العامل عن المعمول
٩٨	تعدي الفعل ولزومه
٩٩	التنازع في العمل
١٠١	المفعول المطلق
١٠٢	المفعول له
١٠٣	المفعول فيه وهو المسمى: ظرفاً
١٠٤	المفعول معه
١٠٥	الاستثناء
١٠٧	الحال

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١١٠	التميز
١١١	حروف الجر
١١٤	الإضافة
١١٨	المضاف إلى ياء المتكلم
١١٩	إعمال المصدر
١٢٠	إعمال اسم الفاعل
١٢١	أبنية المصادر
١٢٣	أبنية أسماء الفاعلين، والصفات المشبهة بها
١٢٤	الصفة المشبهة باسم الفاعل
١٢٥	التعجب
١٢٦	(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما
١٢٨	أفعل التفضيل
١٢٩	النعته
١٣١	التوكيد
١٣٣	عطف البيان
١٣٤	عطف النسق
١٣٨	البدل
١٣٩	النداء
١٤٠	فصل في تابع المنادى
١٤١	المنادى المضاف إلى ياء المتكلم
١٤٢	أسماء لازمت النداء
١٤٢	الاستغاثة
١٤٣	الندبة
١٤٤	الترخيم
١٤٥	الاختصاص

الصفحة	الموضوع
١٤٥	التحذير والإغراء.....
١٤٦	أسماء الأفعال والأصوات.....
١٤٧	نونا التوكيد.....
١٤٩	ما لا ينصرف.....
١٥٢	إعراب الفعل.....
١٥٥	عوامل الجزم.....
١٥٧	فصل (لو).....
١٥٧	(أما) و(لولا) و(لوما).....
١٥٨	الإخبار بـ(الذي) والألف واللام.....
١٥٩	العدد.....
١٦١	(كم) و(كأين) و(كذا).....
١٦١	الحكاية.....
١٦٢	التأنيث.....
١٦٤	المقصور والممدود.....
١٦٥	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا.....
١٦٦	جمع التكسير.....
١٧١	التصغير.....
١٧٣	النسب.....
١٧٦	الوقف.....
١٧٩	الإمالة.....
١٨٠	التصريف.....
١٨٣	فصل في زيادة همز الوصل.....
١٨٤	الإبدال.....
١٨٦	فصل في اعتلال لام (فعلى).....
١٨٦	فصل في اجتماع الواو والياء، وقلبهما ألفا وإبدال النون ميما.....

فهرس المحتويات

الموضوع

٢٠٧

الصفحة

١٨٧

١٨٩

١٨٩

١٨٩

١٩١

١٩٣

٢٠٣

فصل في نقل حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما

فصل في إبدال فاء الافتعال تاءً، وإبدال تائه طاءً

فصل في الإعلال بالحذف

الإدغام

الخاتمة

المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

* * *